الخليج العربي

التحولات الإقليمية والدولية

منتدى التنمية الخليجي

Gulf Development Forum

الخليج العربي

التحولات الإقليمية والدولية

اللقاء السنوي الثامن والثلاثون

دورة المرحوم تريم عمران تريم ، 2-3/فبراير/2018

دولة الكويت فندق كراون بلازا - قاعة الجوهرة الدور الثاني

منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو توزيع أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة ، أو تخزينه في أي قاعدة بيانات أو نظام استرجاع ، دون إذن كتابي صريح مسبق من منتدى التنمية الخليجي. لا يجوز إعادة إنتاج أو تعديل أو نقل أو توزيع أو نشر أو بيع أو نشر أو ترخيص من الباطن أو أي عمل اشتقاقي تم إنشاؤه أو بناء عليه ، دون إذن كتابي صريح مسبق من منتدى التنمية الخليجي. إذا كنت ترغب في نسخ أي جزء من هذا المنشور ، يرجى الاتصال بمنتدى التنمية الخليجي على العنوان التالي ، مع تقديم التفاصيل الكاملة

منتدى التنمية الخليجي
ص.ب: 3679 صفاة 13037 الكويت
هاتفياً +965 2 461 6020
فاكس +965 2 461 6021
البريد الالكتروني najahs @ keoic.com

ISBN:
978-1-7328043-3-3

منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

Copyright © 2019 Gulf Development Forum

المحتوى

المقدمة 1

العلاقة الأمريكية - الخليجية:
المصالح - التحالفات - التحديات المستقبلية 8
د. محمد الرميحي و د. خالد الجابر

الاقتصاد والتمويل الإسلامي والتنمية 22
د. حامد حمود العجلان

المستجدات العالمية وتحديات النمو في دول مجلس التعاون 42
د. فاطمة الشامسي

مواطنة المواطنة الخليجية في ظل المتغيرات السياسية
والاجتماعية الراهنة 79
هتون أجواد الفاسي

أثر بروز الصين كقوة عظمى على التنمية الاقتصادية بدول
مجلس التعاون الخليجي 112
د. شيخه الشامسي

الهوية ومتغيرات الإقليم في الخليج العربي 139
د. باقر النجار

تريم عمران تريم (1942-2002) سياسي وإعلامي إماراتي بارز، لعب دوراً مع شقيقه الراحل الدكتور عبدالله عمران تريم في قيام وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعد من أقطاب الإعلام العربي من خلال قيادته لمؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر التي تولى رئاسة مجلس إدارتها حتى وفاته بتاريخ 16 مايو 2002

- كان عضواً مؤسساً في منتدى التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي
- كان رئيساً للجنة الإمارات للتكافل الاجتماعي
- عمل نائباً لرئيس مجلس أمناء مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية
- كان عضواً في مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية

المـقـدمـة

يشهد العالم متغيرات سريعة وديناميكية على المستويين السياسي والاقتصادي لها انعكاسات مهمة على مسيرة التنمية في دول الخليج العربي. فمن المسلم به أن مسار التنمية عملية معقدة ومتكاملة يتداخل ويرتبط فيها العامل الداخلي والعامل الخارجي. وقد فاقمت ظاهرة العولمة وتيرة وطبيعة هذا الارتباط وأصبح المشهد أكثر تعقيدا وتشابكا. والتنمية وهي تتحقق في إطار الدولة والإقليم بخطط مدروسة وباتباع سياسات ناجعة الا أن هذه الخطط والسياسات ومدى نجاحها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظامين السياسي والاقتصادي العالميين وما يجري فيهما من تغيرات ومستجدات وبالذات في دول الخليج العربي وذلك لطبيعة المنطقة وخصوصيتها.

وعلى سبيل المثال فمن المتغيرات الرئيسية على المشهد السياسي, أفضت الانتخابات الامريكية الى قدوم رئيس جديد للولايات المتحدة الامريكية, "دونالد ترامب" وبإدارة جديدة تختلف من حيث النهج والمضمون عن سابقتها خصوصا من حيث توجهاتها نحو الشرق الأوسط وبالذات منطقة الخليج. وقد اعلنت منذ اليوم الاول عن اعطاء الاولوية لمكافحة الارهاب، واقامة تنسيق فعلي مع روسيا ودول الخليج ضد تنظيم الدولة الاسلامية في سوريا – وانه في إطار الحرب على الإرهاب ستكون قريبة من دول الخليج أكثر من إيران–التي ايضا هددت بشطب الاتفاق النووي معها ووصفها بأنها دولة راعية للإرهاب.

ويتطرق د. محمد الرميحي و د. خالد الجابر في الفصل الأول من هذا الكتاب بعنوان "العلاقة الأمريكية – الخليجية المصالح – التحالفات – التحديات المستقبلية" إلى تفصيل تاريخ العلاقة الامريكية ومتغيراتها ومستجداتها في عهد الرئيس ترامب ويصل الكاتبان الى خلاصة أنه برغم التغيير الذي يحصل في مرتكزات هذه العلاقة ومسبباتها وأنه بقدر ما تود دول الخليج تقليل اعتمادها على واشنطن كضامن أمني لها بعد فكرة استدارتها نحو آسيا، "فإن جميع أعضاء المجلس الخليجي يدركون أن الحفاظ على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة سيظل أولوية عالية للغاية في السياسة الخارجية على الرغم من التوترات المعقدة في علاقات واشنطن مع دول منطقة الخليج التي تراكمت على مر السنين".

ومع بروز ظاهرة "الشعبوية" التي ساهمت في وصول ترامب الى البيت الابيض، كان لافتا صعود اليمين المتطرف في أوروبا واتجاه بعض دولها أيضا نحو الشعوبية واغلاق حدودها تجاه الهجرة واستقبال اللاجئين. ويمر الاتحاد الأوروبي بمرحلة مفصلية تتمثل في التصويت البريطاني بالانفصال من الاتحاد (بريكسيت) وربما تحذو حذوها دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومع دنو موعد خروجها من الاتحاد الاوروبي تسعى بريطانيا الى رفع مستوى تعاونها والى بناء علاقة استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن ضمن هذه المتغيرات ايضا يشهد العالم بروز الصين كقوة عظمى صاعدة تحاول أن تجد لها موطئ قدم في مناطق نفوذ القوى التقليدية العالمية وبدأت فعلا ومن خلال "الطريق والحزام" استراتيجيتها للانفتاح على العالم وعلى دول المنطقة وهذا ما يتم شرحه في ورقة د. شيخه الشامسي في الفصل الثاني بعنوان "أثر بروز الصين كقوة عظمى على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي" من خلال أربعة مداخل: أولا: بروز الصين كقوة عظمى وتطور تجارتها الخارجية. ثانيا: تطور علاقة الصين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ثالثا: أثر بروز الصين على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي رابعا: خلاصة تثبت أن تأثير بروز الصين "كان إيجابيا نوعا ما على المدى القصير غير أن الآثار على المدى البعيد من المتوقع أن تكون سلبية بالإضافة الى وجود فرص متعددة كان من الممكن استغلالها لتعزيز التنمية الاقتصادية بدول المجلس والاستفادة بشكل أفضل من تطور الصين". واختتمتها بعدة توصيات عن كيفية تعزيز هذه العلاقة والاستفادة منها.

وكذلك فعالية روسيا وتحديها للهيمنة الامريكية خصوصا في أوكرانيا (شبه جزيرة القرم) والشرق الأوسط (سوريا) مما يسفر عن إعادة ترتيب الصراع الدولي وتطور الحرب الباردة الجديدة التي بدأت معالمها بين الاتحاد الأوروبي وروسيا فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية. هذا الى جانب محاولة قوى إقليمية وعالمية مثل ايران وتركيا وروسيا ملء الفراغ واستغلال عدم الاستقرار الذي نتج عن تداعيات الربيع العربي وتقاعس أمريكا وحلفائها في عهد الرئيس الأمريكي السابق (أوباما) عن القيام بدورها في منطقة الشرق الأوسط. هذا الى جانب زيادة وتيرة العنف والتطرف والإرهاب في المنطقة وبروز قوى خارج الدولة تسعى الى تكوين كيانات مثل داعش في العراق وسوريا والحوثيين في اليمن والذي أدى الى التدخل العسكري من دول المجلس في حالة اليمن لإعاده الشرعية (عاصفة الحزم).

وبالإضافة لمستجدات التحولات السياسية العالمية يشهد العالم تحولات اقتصادية كبرى تتمثل في الركود الاقتصادي الذي حصل في الاقتصاد العالمي جراء الازمات الاقتصادية والمالية الدولية وضعف الاستثمار العالمي والتعافي البطيء في اقتصاديات كل من أوروبا وأمريكا وصعود اسيا كقوة اقتصادية عالمية يقودها النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين والهند وبعض دول شرق اسيا. وقد سببت ثورة الغاز والنفط الصخري في امريكا في تحول صادرات الدول المنتجة للنفط والغاز (ومنها دول الخليج) الى التوجه نحو الاقتصاديات الصاعدة في اسيا. ونتيجة ذلك احتلت آسيا مركز الشريك التجاري الأول لدول الخليج بدلا من أوروبا مما له من انعكاسات اقتصادية وسياسية واستراتيجية مستقبلية. كما أدى هذا الى حصول تخمة في مخزون النفط في الدول المستهلكة وبالتالي انخفاض أسعار النفط الى مستويات قياسية. ومن المحتمل عدم عودة النفط سلعة استراتيجية كسابق عهده، ولم تعد تنفع السياسة الريعية والاعتماد عليه كمورد أساس وعمود فقري للاقتصاد. وفي الوقت الذي تشهد فيه المرحلة الاقتصادية العالمية قفزات تطور وتغير مستمرة مدفوعة بالثورة الصناعية والتكنولوجية الرابعة– وهي ثورة الحوسبة الرقمية، التي انطلقت في خمسينات القرن الماضي، ووصلت إلى ذروتها وتطبيقاتها في الذكاء الصناعي والتكنولوجيا الحيوية وثلاثية الأبعاد والثورة الحاصلة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي والعالم الرقمي– التي أخذت تغير كثيرا في نمط التجارة العالمية بينما ماتزال اقتصاديات دول الخليج العربي قائمة في الأساس على تصدير وتجارة النفط، وتوزيعها رواتب

ومنافع، ومشاريع أكثرها استهلاكية. هذا في حين أن المنطقة تشهد تغيرات ديموغرافية نظرا لازدياد أعداد سكان دول مجلس التعاون الخليجي خصوصا من جيل الشباب، والزيادة السريعة في مخرجات التعليم الثانوي والجامعي والمهني، وتزايد الطلب من قبل الشباب الخليجي على الوظائف بصورة مستمرة. ويجد هؤلاء الشباب صعوبة في الحصول على فرص العمل، وتتحول هذه الطاقات الإنتاجية الفعالة إلى طاقات عاطلة لأسباب عديدة، وذلك في ظل وجود قوة العمل الوافدة والتي تشكل أكثر من 70 في المائة من القوى العاملة في دول مجلس التعاون.

وتسعى دول الخليج جاهدة الى التكيف مع الوضع الجديد برسم خطط تنموية ورؤى استراتيجية مستقبلية تساعدها على تجاوز هذه التحديات. ولكن وبحكم طبيعة وحجم انكشاف دول الخليج للعالم الخارجي فإن المتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية العالمية لها تأثير مباشرة على خطط التنمية في منطقة الخليج. ومحاولة فهم طبيعة ومسار التنمية في الخليج يستوجب قراءة دقيقة ومتأنية لهذه المستجدات العالمية ومعرفة مستوى ومدى تأثيرها. وهنا تأتي ورقة الدكتورة فاطمة الشامسي "المستجدات العالمية وتحديات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي" لمحاولة إلقاء الضوء على بعض من هذه المستجدات ومحاولة دراسة انعكاساتها على مسيرة النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون. وتبدأ بعرض إحصائي عن أهم المؤشرات الكلية لاقتصاد دول مجلس التعاون وهو ما يشكل مدخلا عاما للدراسة يتناول المؤشرات الاقتصادية الكلية ويلقي الضوء على الهيكل الاقتصادي وطبيعة ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية ومسار النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية. ثم تنتقل إلى الحديث عن أهم المستجدات الحالية وانعكاساتها المباشرة على مسار النمو وخطط التنمية في هذه الدول والتحديات التي تواجهها حيث إن المتغيرات الديناميكية السريعة التي يشهدها العالم سيكون لها انعكاسات مباشرة وهامة على المستويين السياسي والاقتصادي في دول مجلس التعاون. وتذكر الشامسي أن مسار التنمية عملية معقدة يتداخل فيها العامل الداخلي والخارجي فلذلك فإن خطط التنمية وإن كانت موضوعة بطرق مدروسة وبسياسات واضحة إلا أن نجاح تطبيقها سيكون مرتبطا بما يجري من مستجدات اقتصادية وسياسية على المستوى العالمي. ونظرا لطبيعة دول المجلس وخصوصيتها فإن العديد من هذه المستجدات التي طرأت على الساحة العالمية والعربية والإقليمية سيكون لها بالضرورة انعكاسات مباشرة

على الجوانب الاقتصادية المختلفة فيها وتخلق العديد من التحديات التي يمكن أن تواجهها. ثم تختم بالإشارة إلى كيفية التعامل مع هذه التحديات من أجل التقليل من انعكاساتها السلبية على مسار النمو والتنمية في دول المجلس. وتؤكد هذه الورقة أن التغيرات الاقتصادية العالمية لها انعكاسات مباشرة وتمثل تحديات كبيرة علي مسار التنمية في الخليج تنذر بضرورة الاسراع والتعجيل بتبني السياسات الرامية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية والبحث عن مصدر دائم للثروة بعد نفاد النفط وتشجيع أنشطة لها صفة الديمومة. وتضيف الشامسي أنه كانت هناك جهود حقيقية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي لتحويل اقتصاداتها بعيدا عن الاعتماد الشديد على مورد واحد قابل للنفاد. حيث نفذت هذه الدول مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لترشيد وتنظيم الاعمال التجارية، ورفع مستوى الإدارة، وتحديث الخدمات المالية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. وبناء على ذلك، انخفضت مساهمة قطاع النفط في اقتصاد هذه البلدان. ولكن رغم ذلك ما زالت الصناعة الاستخراجية تساهم بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول. ثم جاءت ورقة د. حامد الحمود العجلان "الاقتصاد والتمويل الإسلامي والتنمية" في الفصل الرابع عن الدور الجدلي لدور الاقتصاد والتمويل الإسلامي الذي وصل إلى حدود 3.4 تريليون دولار في الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. ويذكر العجلان أنه رغم اللغط الفكري الذي يدور حول تقييم دور البنوك الإسلامية في التنمية، فإنه قلما يقدم هذا الاختلاف بصورة موضوعية، ويذكر أن هناك "إيمان" بدور البنوك الإسلامية في التنمية، والتي كثيرا ما أطلقها الرواد في الاستثمار في التمويل الإسلامي. فهناك حديث دائم عن " آفة " الربا. وأن البنوك الإسلامية باستخدام أدواتها المالية " الإسلامية" ستنقذ البشرية من هذه " الآفة ". ويتساءل الحمود هل إن الخلاف حول أن يكون للبنوك الإسلامية دور تنموي أو أن يكون مقتصرا على المساهمة في النمو الاقتصادي وعن جدلية هذا الدور. و يتساءل هل يمكن أن يقتصر دور مشروع تجاري يستمد شرعيته على نص ديني على المساهمة في النمو الاقتصادي ورفع المتوسط العام للدخل؟ أم أنه يجب أن يطمح إلى التدخل في توزيع الدخل، وأن يدفع لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء؟ وموضوع التنمية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، هو موضوع اقتصادي وسياسي وفلسفي. فالموضوع حسب العجلان يتعلق بمبادئ الفلسفة النفعية.ويوصي

العجلان بأنه "علينا أن نتجرأ بنقد الموروث الثقافي والديني مع التمسك بالقيم الأخلاقية للدين وبالعمق الروحي له".

وفي إطار مناقشة "الخليج والتحولات الإقليمية والدولية" لا يمكن أن يغفل مدى التحولات الاجتماعية الكبيرة التي حصلت على مدى العقود الماضية في تطور المجتمع الخليجي والدور الداخلي والإقليمي والخارجي في هذه التغيرات. وجاءت أوراق كل من الدكتور باقر النجار"قضايا الهوية والتحولات المؤثرة" في الفصل الخامس والدكتورة هتون أجواد الفاسي "المواطَنة الخليجية و المُواطِن الخليجي في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية الراهنة" في الفصل السادس لترصد التغيرات الكبيرة التي حصلت في المجتمعات الخليجية في مسألتي الهوية والمواطنة. ويذكر النجار "أن الهوية بما تعنية من تمايز ثقافي وديني وعرقي مثل على الدوام موضوعا طالما وظف في المجتمعات النامية لصالح الجماعات الأكثر قوة في المجتمع أو أنه قد وظف بالصورة التي لا تجلب لحصصها أي تحول مهم في حجمه و مكوناته أو أن الحالة الداخلية تجعل منه قضية منكشفة على الخارج يوظفها الغرب و قوى في الإقليم في صراعات بعضها مع بعض الآخر". ويذكر النجار" أن الهوية كانت على الدوام عنصرا في علاقة الدول الغربية بالمنطقة العربية و لربما مناطق كثيرة من العالم الثالث. ونتيجة لذلك فقد احتضنت بعضا من الأقليات (هوية) العرقية أو الإثنية في مواجهة الأكثرية أو في مواجهة تسلط الدولة أو شقا للمجتمع أو ضربا بعضه بالبعض الأخر. وشكلت الهوية عند بعض القوى السياسية العربية مواقف اتسمت على الدوام بقدر من الحساسية و الرؤى الملتبسة و لربما الخلط المفاهيمي". ويصل النجار الى قناعة انه "رغم حجم التغيير الذي خضع له المجتمع في الخليج ورغم التحولات التي أصابت أفراده وجماعاته، إلا انه يبقى مع ذلك محكوما بمنظومة من الأنساق الاجتماعية–الثقافية التقليدية".

وتناقش الدكتورة الفاسي في ورقتها في الفصل السادس "مفهوم المواطنة في إطار الدولة الحديثة وكيف تُخرج منها المرأة لأسباب ومبررات مختلفة تختلط بالشرعي والاجتماعي وتأخذ الصورة الحديثة مع الحداثة في خلط الأوراق، مع التركيز على الخليج العربي بصفة عامة". ومن خلال الرصد والتحليل تحاول الفاسي "فهم آلية تطور المجتمع في ظل التحولات والتحديات التي تشهدها المنطقة سواء كانت تهديدات خارجية أو داخلية أو انفراجات حقوقية داخلية أو أزمات سياسية إقليمية أو رؤى وطنية وخليجية

تتأمل مستقبلاً متحداً". وتناقش أيضا موضوع المواطنة والدولة الحديثة وتقصد بالمواطنة هو "تميز الفرد كمواطن ذو كيان حقوقي قائم بذاته بغض النظر عن انتماءاته المتعددة؛ العرقية، الدينية، المذهبية، الجندرية، أو القبلية إلخ، مستحقاً لحقوق وملتزماً بواجبات تجاه دولته المدنية تحددها معايير واضحة يدافع عنها في حال اختلت، وبذلك فهذا الكيان يتضمن ممارسات قضائية وسياسية واقتصادية وثقافية تعكس ممارسة المواطنة التي يتساوى في استحقاقها وأمام قضائها كل من ينتمي إلى الدولة". وتعتقد الفاسي أن مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة في منطقة الخليج قد أصيب ببعض الخلل في عملية اختلاطها بمفهوم الرعاية وعدم التمييز بينها وبين استحقاقها لحق المشاركة في البناء واتخاذ القرار وعن موضوع اختلاط المواطنة والمرأة تذكر الفاسي أن الدولة المدنية الحديثة قدمت أيضاً صورة خاصة وخيالية للنساء حيث يتحولن إلى صورة مثالية ،وتذكر أن نموذج "المرأة" عمل على شحن مثاليات الثقافة الوطنية .. مثل "التصنيف الأيقوني للمرأة كبديل يحل مكان الأمة، الذي أصبح معمماً على كل المنطقة، مما أدى إلى فرض أشكال من السيطرة السلوكية على النساء وأشكال من التأديب الجسدي تمارس عليهن بعدد من المسميات؛ باسم الأمة وباسم التحرير والتقدم وباسم الله بالطبع."

وتحاول الورقة أن تجيب على السؤال الأساسي وهو "كيف تحاول المرأة الخليجية أن تخرج من المنظومة الجندرية التقليدية التي تختزلها في صورة ودور الكينونة الأنثوية إلى فضاء المواطنة المحايدة جنسياً؟". وتختتم الورقة بالتأكيد إلى حاجة المرأة أن تدرك حقوقها ومعنى انتمائها الى وطن والمطالبة بكل السبل بحياة العدالة والمساواة وتوضح "بأن المرأة الخليجية تعي حدود مواطنتها ومحاولات إيهامها بحقيقتها وتقف متصدية في كل مكان أن تقبل بأدنى من المواطَنة الكاملة، فتؤسس الحملات التي تنشر الوعي بين النساء والحملات القانونية التي تحاول أن تغير وتعدل في القوانين التي وُضعت في غيابها، وتنافح في كل محفل ومجلس ومؤلّف عن هذه الحقوق وفضح المسميات التي يتخفى التمييزُ وراءها".

د. عبدالله باعبود

الـفـصـل [1]

العلاقة الأمريكية - الخليجية

المصالح | التحالفات | التحديات المستقبلية

د. محمد الرميحي و د. خـالد الـجابـر

تعززت العلاقات بين الولايات المتحدة والأنظمة الملكية في شبه الجزيرة العربية بشكل ملحوظ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في منتصف الاربعينيات من القرن الماضي. بعد أن هزمت أمريكا وحلفاؤها ألمانيا النازية والإمبراطورية اليابانية، واصبح لديها (فائض قوة) اقتصادية و عسكرية ، فبدأت واشنطن في التعامل مع كل الشؤون العالمية من خلال منظور جديد للحرب الباردة، معتبرةً أن التوسع السوفياتي كان يشكّل التهديد الدولي الأول. ومنذ عام 1945م بدأت واشنطن في وضع وزن أكبر لمنطقة الخليج ، كمنطقة غنية بالنفط وذات موقع استراتيجي في العالم. لكن طبيعة العلاقة والاهتمام بالمنطقة يعود الى مرحلة سابقة على هذا التاريخ، تمثلت في وجود الولايات المتحدة في الخليج حين اكتشاف كميات كبيرة من النفط في البحرين عام 1932، وتبع ذلك وصول شركة "ستاندرد أويل" للنفط للخليج عام 1933، لتبدأ المنطقة بذلك تحولا على الصعيد الإقليمي، حيث أصبحت مزوداً عالمياً للطاقة[1].

لقد عمل جميع رؤساء الولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة – من فرانكلين ديلانو روزفلت إلى جورج دبليو بوش الاب على الحفاظ على التوجه المؤيد للغرب والمناهض للسوفيتية لجسم النظام الجيوسياسي لشبه الجزيرة. طوال حقبة ما بعد الحرب الباردة، واصلت جميع الاعتبارات الأمريكية – الديموقراطية والجمهورية على حد سواء – في وضع قيمة خاصة على العلاقات القوية بين واشنطن والأنظمة الملكية الواقعة على غرب منطقة الخليج، حيث اعتبرت أن مثل هذه الشراكات تلعب أدواراً رئيسية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية الكبرى في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وخارجه.

على الرغم من أن روزفلت عمل على تأسيس شراكة أمريكية سعوديّة وثيقة مبنية على اتفاقية النفط مقابل الأمن[2]، فإنه عندما اندلعت الحرب الباردة في الأربعينيات، لم تكن الولايات المتحدة القوة الخارجية المهيمنة في الخليج. كانت بريطانيا هي الضامن الأمني لهذه الممالك العربية المستقلة حديثاً ومحميات شبه الجزيرة العربية، التي اصبحت (دول الخليج الصغرى) . صعود الولايات المتحدة باعتبارها أقوى ممثل خارجي في الخليج نتج عن انسحاب المملكة المتحدة شرق السويس في الستينات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، وهو ما يعتبر نهاية فترة من الهيمنة البريطانية في المنطقة.

1- لا بد من ذكر ان التنافس البريطاني\ الامريكي حول السيطرة على حوض الخليج ، خلق ثنائية بين الدولة البريطانية والولايات المتحدة ، فكانت في مكان ما شراكة ، كما في شركة النفط الكويتية

2- التي انتجت شركة ارامكو المعروفة اليوم .

تداعيات خروج بريطانيا من منطقة الخليج

خلّف انسحاب المملكة المتحدة من الخليج معضلات أمنية هائلة للملكيات الصغيرة في شبه الجزيرة العربية، والتي كانت تحصل على استقلالها في ذلك الوقت (بين عامي 1961 و 1971). ومع سحب المظلة الأمنية التي كان البريطانيون يوفرونها في السابق لدول الخليج العربية، كانت الديناميكيات الإقليمية الجديدة مدفوعة إلى حد كبير بسياسة الحرب الباردة العالمية لها تأثيرات كبيرة على الأنظمة الحاكمة في الخليج والتي خلقت معضلات كبيرة لحكامها.

في عام 1961م، وهو عام استقلال الكويت ، أكد رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم أن الكويت تنتمي للعراق "كجزء لا يتجزأ" من بلاده. إن إنشاء النظام الماركسي الأول (والوحيد) في شبه الجزيرة العربية في جنوب اليمن في عام 1967م، والثورة المدعومة من الاتحاد السوفييتي والصين وكوريا الشمالية في سلطنة عُمان (ثورة ظفار) جلبت تهديدا الهيمنة الشيوعية مباشرة إلى جنوب شبه الجزيرة العربية.

كما كان لدى شيوخ الجزيرة العربية مخاوفهم الشديدة بشأن طموحات القائد القومي لجارتهم الفارسية، الشاه محد رضا بهلوي والتي نمت على خلفية انسحاب بريطانيا المخطط من شرق السويس. تكثفت مطالبات إيران القديمة بالبحرين، بعد أن أعلنت لندن عن خططها لمغادرة الخليج في عام 1968م، مما أثار المخاوف بشأن أجندة الشاه محمد رضا بهلوي في المنطقة وتأثير ذلك على دول الخليج ، كما ان استيلاء إيران على ثلاث جزر في الخليج (أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى) قبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني من "الإمارات المتصالحة" في ذلك الوقت التي اصبحت دولة رسمياً مستقلة باسم – الإمارات العربية المتحدة– في اليوم التالي في أكتوبر. 1971م، أكدت تلك الشكوك حول أهداف طهران الكامنة ضد الملكيات العربية في الخليج.

في عام 1969م ظهر ما يعرف بمبدأ نيكسون . حيث استندت استراتيجية إدارة ريتشارد نيكسون إلى الحلفاء الإقليميين الرئيسيين لواشنطن من اجل الحفاظ على النظام الجيوسياسي المؤيد للولايات المتحدة في الخليج. من الناحية العملية، استند هذا النهج إلى دعم الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية وإيران على حد سواء باعتبارهما نظامين قائمين مواليين للغرب في استراتيجية أصبحت تعرف باسم "العامودين ". كلا النظامين في الرياض وطهران كانا مناهضين للشيوعية بشدة في جوهرهما وكان مؤيدين للغرب.

ورأت القيادة الأمريكية أن حكومة اليسار في العراق تشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي، حيث كانت بغداد توسّع نفوذها في منطقة الخليج، وبالتالي فإن استراتيجية " العامودين " كانت موجهة بشكل كبير نحو مواجهة النفوذ العراقي في الشرق الأوسط المؤيد من السوفيت وقتها .

انتهى إعلان نيكسون بإنهاء 2500 سنة من الحكم الملكي الفارسي المستمر في عام 1979م. هزّت ثورة ذلك العام في إيران منطقة الخليج بصورة اعمق عن أي حدث سابق في التاريخ، كما لم يقم أحد بفعل مثل ذلك الأمر منذ ذلك الحين. أدت مخاوف من أن رسائل آية الله روح الله الخميني الثورية للمسلمين في جميع أنحاء العالم من شأنها أن تضرب وتر حساس لدى الشيعة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وأجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية والعراق إلى أن مسؤولين في الرياض وعواصم خليجية أخرى باتوا ينظرون إلى النظام الإيراني الجديد بأنه تهديد فكري رئيسي. وببساطة، أدت الإطاحة بالشاه المدعوم من الولايات المتحدة إلى تحويل نظرة الدول الخليج العربية لإيران على أنها تهديد استراتيجي كقوة شرق أوسطية جديدة كانت عدوانية للغاية ومفترسة وعدائية وتوسعية ، فكان الحذر منها بل ومقاومتها عمل واجب للدفاع عن الامن في دول الخليج .

بالإضافة إلى تأسيس النظام الإيراني الحالي، كان عام 1979م عاماً مهماً بالنسبة للمنطقة بسبب ثلاثة أحداث رئيسية أخرى ساهمت في إثارة قلاقل في دول شبه الجزيرة العربية خوفا من اضطرابات أوسع في أوطانها وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير والعالم الإسلامي بشكل عام. في ذلك العام، أصبحت مصر أول دولة عربية تحقق السلام مع إسرائيل، الأمر الذي شكّل نكسة خطيرة للفلسطينيين وسوريا، مما أزال القاهرة من الصراع العربي الإسرائيلي، وأسفر في وقت لاحق عن قيام مجموعة إسلامية في الجيش المصري باغتيال الرئيس أنور السادات في عام 1981م.

وكان هناك احتلال مكة الحدث الثالث ، حيث استولى المئات من المسلحين السنيين المتشددين على المسجد الحرام واحتجزوا عددا كبيرا من المصلين في الحرم المكي كرهائن لمدة أسبوعين. أعلن المتعصبون المسلّحون وصول المهدي المنقذ الذي يقع على عاتقه تطهير العالم الإسلامي مما رآه المتطرفون على أنه فساد غربي. وفي الوقت الذي تعاملت فيه القوات الفرنسية الخاصة في نهاية المطاف مع القوات الخاصة السعودية ، وتم إبعادهم من المسجد الحرام بعد المواجهة، كان المتطرفون وراء الحصار مصدر

إلهام لأسامة بن لادن وجهاديين آخرين من دول العالم بعد ذلك . هذه القوى الأصولية هزت الانظمة بعمق، وكشفت إلى أي مدى هدد المتطرفون في العالم الإسلامي الانظمة القائمة من وجهة نظر أيديولوجية، كما انتشر ما عرف بتيار الصحوة الذي استمر لعقود وساهم في تخلف المجتمعات [3].

وأخيراً، أدى الغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر 1979م إلى أن تصبح الولايات المتحدة أكثر التزاماً بأمن حلفائها على طول الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، لأن القيادة الأمريكية كانت تخشى أن يشكل الهجوم السوفييتي على أفغانستان واحتلال البلاد تهديداً للهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج. حيث كانت الامبراطوريات الروسية تحلم بالوصل الى البحار الدافئة ، كما أثار الغزو الكثير من القلق بالنسبة لواشنطن على أساس المخاوف من أن الوجود السوفياتي في أفغانستان يمكن أن يعمل على زيادة تأثير نفوذ موسكو على المحيط الهندي. رداً على ذلك، أنشأ الرئيس جيمي كارتر "مبدأ كارتر". وضعت هذه الاستراتيجية، التي كتبتها الإدارة رسمياً، وذكرت الآتي: "تعتبر أي محاولة من جانب أي قوى خارجية للسيطرة على منطقة الخليج بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. سيتم صدها باستخدام أي وسيلة ضرورية، بما في ذلك استخدام القوة."

يشبه مبدأ كارتر بشكل كبير التأكيد الذي قدمه وزير الخارجية البريطاني اللورد لانسداون في نقاش في مجلس اللوردات منذ ما يقرب من سبعة عقود. "يجب أن يتم توجيه سياستنا في المقام الأول لتعزيز وحماية التجارة البريطانية في تلك المياه" في الخليج، كما أكد أيضاً انه "يجب أن ننظر على أن إنشاء قاعدة بحرية أو ميناء محصن في الخليج من قبل قوة أخرى يعتبر تهديداً خطيرا للغاية للمصالح البريطانية، وينبغي لنا أن نقاومها بكل الوسائل المتاحة لنا."

3 - هي حركة جهيمان العتيبي المتطرفة ، والتي خلفت مجموعة من السياسات المحافظة

ولادة مجلس التعاون الخليجي

في ظل هذه العوامل، بالإضافة إلى اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية في سبتمبر 1980م، شعرت دول الخليج في شبه الجزيرة العربية بالقلق على نحو متزايد من عدم الاستقرار بسبب الاضطرابات المتزايدة في البلدان القريبة جداً من حدودها. بحلول عام 1981م، اتفقت كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة معاً لإنشاء مجلس التعاون الخليجي. على الصعيد الرسمي، كانت أغراض نشأة هذا الكيان الإقليمي هي مجموعة من الأهداف من تشتمل على وضع عملة مشتركة وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء الست والتعاون في مجالات العلوم والسياحة وما إلى ذلك. ومع ذلك، كان من الواضح منذ البداية أن تحقيق قدر أكبر من الأمن الجماعي هو السبب الكامن وراء إنشاء مجلس التعاون الخليجي، حيث سعت دول الخليج العربية هذه إلى تحصين نفسها من التهديدات الرئيسية في المنطقة.

لم يتحول الكيان الخليجي أبداً إلى اتحاد، ولا إلى أي تحالف عسكري أو سياسي حقيقي. على الرغم من نجاحه في بعض المهمات وعلى عكس المفوضية الأوروبية، لم ينشئ هذا المجلس المؤلف من ست دول عربية في الخليج العربي، هيئة لتنفيذ قرارات فوق وطنية. علاوة على ذلك، عبر تاريخ مجلس التعاون الخليجي، وخاصةً منذ مايو/يونيو 2017م، حدثت انقسامات داخلية نخرت جسد هذا الكيان. منذ بداية تأسيس المجلس، كان لدى الدول الأعضاء الصغرى مخاوف مبنية على احداث تاريخية ، بعضها حقيقي و كثير منها متوهم ، خوفا على السيادة الوطنية، الا ان (المشكلة القطرية) ارخت بظلالها على عمل المجلس[4].

في هذا السياق، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام 1988م، عملت سلطنة عُمان وقطر مع إيران لتطوير شراكات على الرغم من خلافهما مع طهران حول بعض القضايا الإقليمية. ترى الدوحة ومسقط أن علاقاتهما مع إيران تعمل على توفير عمق استراتيجي أكبر للعاصمتين ، وتحقيق التوازن في المنظقة .. الا ان بقية دول الخليج ترى ان التهديد الايراني حقيقي ومتمثل في التدخل في السؤون الداخلية، كما هو متمثل في التدخل في الرغبة التوسعية الشرهة كما تتمثل في كل من العراق وسوريا و اليمن و

4 - لمعلومات تحليلية أوفى انظر موقع الدكتور محمد الرميحي على النت
ofni.ihiamur.www

لبنان . فتح قطر للعلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي والصين في الثمانينيات، فضلاً عن إقامة عُمان للعلاقات مع الكرملين، وكانت الكويت قد سبقتهما ، كما قامت المملكة العربية السعودية بالاتجاه شرقا وتمثل ذلك في عدد من الزيارات على مستوى رفيع لدول اسيا في الشرق ،أكد ذلك على اهتمام دول الخليج بالنظر إلى ما هو أبعد من الدول العربية الشقيقة والحلفاء الغربيين لإيجاد شركاء جدد في الوقت الذي تسعى فيه إلى علاقات مثمرة بشكل متزايد مع قوى الشرق التي كان قد تم قطعها بشكل كبير في إطار الحرب الباردة[5].

عصر ما بعد الحرب الباردة

بعد سقوط جدار برلين 1989 وتفكك الاتحاد السوفياتي، بدأ العالم فترة فريدة من التاريخ. في الوقت الذي تحدث فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب عن "نظام عالمي جديد" يرتكز على هيمنة الولايات المتحدة، فإن الهيمنة الأمريكية لم تواجه أي تحدٍ خطير من أي قوة. خلال هذه الحقبة من الهيمنة الأمريكية، واجهت الدول العربية "الراديكالية" التي تحالفت في السابق مع الكرملين (العراق، سوريا، إلخ) معضلات خطيرة على الساحة الدولية، بعد أن توقف داعموها في موسكو عن كونهم قوة عالمية. ومع ذلك، بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي الست، التي كانت موالية للغرب ومناهضة للشيوعية طوال فترة الحرب الباردة، كان تحول ميزان القوى الجيوسياسي العالمي إلى حقبة جديدة من الهيمنة الأمريكية إيجابياً للغاية من وجهة نظرهم.

أول كابوس أمني واجهته دول مجلس التعاون الخليجي في العقد الأخير من القرن العشرين كان عندما غزا العراق الكويت في اغسطس عام 1990م. كانت الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة والتي طردت القوات العراقية من دولة الكويت عام 1991 لها عواقب كبيرة في جميع أنحاء العالم. فالسهولة التي هزمت بها القوات الأمريكية وحلفاؤها جيشاً عراقياً محبطاً، أبرزت كيف تغير ميزان القوى في الشرق الأوسط لصالح واشنطن، خاصة بالنظر إلى كيفية عدم وقوف موسكو مع حليفها التقليدي العراق في ذلك الصراع. في أعقاب حرب الخليج عام 1991م، عملت جميع دول مجلس التعاون الخليجي مع واشنطن على تعميق الشراكات الأمنية، معتبرة أن الولايات المتحدة وحدها

5 - التفاصيل اكثر انظر محمد الرميحي ، مجلة اراء حول الخليج ، عدد ابريل 2019

لها المقدرة على الدفاع عن دول مجلس التعاون الخليجي من دول أكثر قوة في المنطقة مثل العراق وإيران.

إن الغزو العراقي للكويت عام 1990م لم يؤد فقط اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على قوة خارجية للحماية، بل إنه ساهم أيضاً في تخفيف حدة التوتر في علاقات دول مجلس التعاون الأخرى مع طهران بالنظر إلى أن إيران دعمت الكويت وبدأت جميع دول مجلس التعاون الخليجي ترى أن العراق وليس إيران هي التهديد الإقليمي الأعلى، مع تزامن الاعتدال في طهران ايام السيد رفسنجاني . على الرغم من استمرار التوتر في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران خلال التسعينيات، إلا أن هذه العلاقات تحسنت بشكل ملحوظ في حقبة ما بعد الخميني التي أعقبت الحرب الإيرانية العراقية. بدأت عُمان وقطر في الدعوة إلى بناء علاقة أمنية جديدة تعتمد على عمل مشترك بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست وإيران لمواجهة التهديدات الإقليمية للاستقرار والازدهار، إلا أن هذه المقترحات لم تلق آذانا صاغية، حيث كان أعضاء آخرون في المجلس أكثر تشكيكاً بشأن الجمهورية الإسلامية ، و لم يروا مثل هذا الدور للنظام الإيراني في المنطقة الذي كانت تدعو إليه مسقط والدوحة و تاكدت شكوكهم في التوسع الايراني في كل من العراق و سوريا و اخيرا دعم مباشر للانقلابين في اليمن.

الاحتواء المزدوج

كما رفضت الولايات المتحدة، تحت إدارتي جورج إتش دبليو بوش (الابن) وبيل كلينتون قبله ، فكرة جلب إيران إلى أي بنية أمنية إقليمية في الخليج. وبدلاً من ذلك، اتبعت الولايات المتحدة سياسة "الاحتواء المزدوج" التي تهدف إلى مواجهة إيران والعراق بصورة متزامنة مع التقارب نحو دول مجلس التعاون الخليجي. خلال فترة رئاسة كلينتون، أصبحت دول الخليج مراكز لوجستية وقيادة رئيسية للجيش الأمريكي من خلال الأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية في البحرين في عام 1995م. بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م (حيث كان 17 شخصا من الإرهابيين التسعة عشر من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي)، استمرت إدارة جورج دبليو بوش في استراتيجيات البيت الأبيض السابقة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الأمريكي مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وتبرعت قطر بانشاء قاعدة عسكرية كبرى على اراضيها للقوات الامريكية .

مع ذلك، حققت سياسة "الاحتواء المزدوج" الأمريكية هدفها بعد أن أطاحت القوات الأمريكية والبريطانية بنظام صدام حسين وبدأت في احتلال العراق عام 2003 . أسفر سقوط النظام البعثي في بغداد عن معضلات هائلة لدول الخليج العربية. من جهة كانت تخشى دول مجلس التعاون الخليجي من النتيجة المحتملة من أن تقوم إيران بملء الفراغ في السلطة في العراق، في حين أن دول الخليج كان لها مشاكل مع نظام صدام حسين، إلا أنه كانت لديهم مخاوفهم من احتمال ظهور بيئة سياسية فوضوية في أعقاب سقوط النظام الصدامي ووقوع آثار سلبية للمنطقة بأكملها. كان صعود إيران كدولة مؤثرة في عراق ما بعد صدام حسين تأكيداً لهذه المخاوف التي عبّرت عنها دول مجلس التعاون الخليجي في بداية الحرب الثالثة في الخليج منذ عام 1980م. ومع ذلك، وبالنظر إلى مدى اعتماد دول الخليج الست في مجلس التعاون الخليجي وعلى واشنطن كشريك أمني، فإن القيادة في المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج كانت حريصة على تجنب الإفراط في انتقاد القرار علناً. كما أن حقيقة أن العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق كانت تُدار إلى حد كبير من خلال القواعد والمنشآت العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي الأصغر، خاصة قطر وكانت قضية حساسة بالنسبة لهذه الدول التي تحرص على تجنب الظهور متواطئين أكثر من اللازم في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق ، حيث كانت لا تحظى الحرب بشعبية كبيرة بين مواطني دول عربية ولكنها مرحب بها لكثير من مواطني مجلس التعاون الخليجي. في الواقع، أثار عدم شعبية قرار غزو العراق الاحتجاجات في بعض الدول العربية والتي أضافت ضغوطاً لمسؤولي دول مجلس التعاون الخليجي من أجل الموازنة الدقيقة للمصالح المحلية والإقليمية والعالمية في مناخ جديد حيث كانت إدارة "الحرب على الإرهاب" لإدارة بوش، الرئيس الأمريكي الثالث والأربعون، تخلق ديناميكيات جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وأثارت تساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة هي بالفعل قوة للاستقرار في الشرق الأوسط أو محرك للتطورات التي تزعزع الاستقرار. مما لا شك فيه أن الفوضى التي عمّت العراق في أعقاب خروج الجيش الأمريكي من البلاد في 2011/2010م قوضت بشدة مصداقية الولايات المتحدة كقوة عظمى وقاعدة أساسية للهيكل الأمني في الشرق الأوسط، كما ان حالة (اللايقين) التي خلقتها ادارة ترمب في السنوات الاخيرة وتصريحاته غير المتوازنة ، جعلت دول الخليج تتطلع،ولو بشكل غير معلن، الى اماكن اخرى في اوروبا او في الشرق لخلق تحالفات موثوقة.

ظهور انقسامات داخلية في دول مجلس التعاون الخليجي

خلال العقد الأول من القرن الحالي، شهدت منطقة الخليج ظهور قطر والإمارات العربية المتحدة كدولتين تتمتعان بنفوذ اقتصادي ودبلوماسي وجيوبوليتي كبير على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على الرغم من حجمهما الجغرافي وحجم السكان. لا شك أنه يجب فهم السلوك السياسي لكل من قطر والإمارات العربية المتحدة إلى حد بعيد دول مجلس التعاون ، في إطار ضعف الهيمنة الأمريكية التي بدأت تتراجع نسبياً في أعقاب النتائج الكارثية لحرب العراق عام 2003م، والتي شملت أيضاً إزالة العراق من كونه لاعبا رئيسيا في الخليج، مما خلق نوعاً ما من الفراغ تملؤه دول أخرى في المنطقة، وبالاخص ايران .

كان بروز قطر قضية مثيرة للانقسام في دول مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى الكيفية التي اتبعت بها قيادة ما بعد 1995م[6] في الدوحة سياسات تشمل إيجاد روابط مع الإسلام السياسي (الاخوان) ومع إيران والحركات الثورية الشعبية في الدول العربية، فضلاً عن الجهود الإعلامية من محطة الجزيرة ، التي كانت تراها الدول المجاورة لقطر في شبه الجزيرة العربية على أنها تهديد كبير للأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي، وخروج عن نصوص ثابتة في ادبيات مجلس التعاون والتي تنص على عدم العمل او تشجيع العمل على مساعدة كل ما يؤثر في الامن الوطني لاية دولة في المجلس .

وبالفعل، فإن هذه التوترات بين حكام آل ثاني في قطر والعائلات المالكة الأخرى في أبو ظبي والمنامة والرياض كانت متجذرة في تاريخ سابق ، نتيجة الخلافات القبلية . وتجلت في الآونة الأخيرة محاولات تلك الدول لما تعتقد قطر انه محاولة لإحداث انقلاب في الدوحة في عامي 1996م و 2005م، من أجل عودة الأب خليفة بن حمد الى الحكم ،ثم اضيفت إلى الازمة الدبلوماسية في عام 2014م على خلفية ذلك الموقف القطري [7] والأزمة الثانية الحالية[8]، التي اندلعت في مايو/يونيو 2017م، والتي جعلت مؤسسة التعاون الخليجي خاملة ومشلولة، حيث تقوم البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بمقاطعة اقتصادية على قطر منذ قطع العلاقات الدبلوماسية مع

---

6 - بعد الانقلاب الذي قام به ولى العهد حمد بن خليفة على والده خليفة بن حمد ،واللغط السياسي الذي تبعه

7 - وتجلت في سحب سفراء كل من البحرين و الامارات والسعودية ، ثم عادوا من جديد من خلال وساطة كويتية وتعهد قطري موقع من الحاكم الجديد تميم بن حمد ان تكف قطر عن السلوك الذي اتخذته في الخروج على الاجماع الخليجي واحتضان القوى المعادية لتلك الدول ، الا ان الاتفاق لم يصمد، فتجددت الازمة في عام 2017

8 - اي التي لا زالت قائمة حتى كتابة هذا الفصل (ربيع عام 2019)

الدوحة يونيو 2017[9].

على الرغم من الانقسامات والصراعات الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي أضعفت بشكل كامل احتمالات أن تصبح فكرة "تضامن الخليج العربي" حقيقة في الخليج، فإن جميع أعضاء المجلس الستة يحافظون على علاقات ثنائية عميقة مع واشنطن. في ما وصفه بعض المحللين بأنها فترة "ما بعد مجلس التعاون الخليجي" [10](أي ما بعد مايو/ يونيو 2017م)، أبرزت العديد من التطورات في علاقات واشنطن مع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عمق هذه الشراكات الثنائية التي لها جذور في حقبة الحرب الباردة. ومع ذلك، بقيت قوية في فترة القطب الواحد التي تقودها الولايات المتحدة ولا تزال ذات أهمية كبيرة لكل من الولايات المتحدة وكل دولة خليجية في العصر الحالي الذي أصبح فيه العالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد، ويقدم العالم اليوم على تعددية ثلاثية هي الاسيواوروبية (التي تتشكل بقيادة روسيا وربما بعض دول اوروبا) وقد ضاقوا ذرعا بممارسات الادارة الترمبية، و الآسيوبة بقيادة الصين و الهند و بعض دول اسيا ، و الامريكية، التي تزداد انعزالا و تشوشا في السياسات .

إن الدرس المستفاد من حرب الكويت في عام 1991م، وظهور القطبية الثلاثية ، وتراجع الدور الامريكي ـهو أن على دول مجلس التعاون الخليجي الست جميعها أن تحتفظ بشراكات قوية مع واشنطن للحصول على الحماية من التهديدات الخارجية، وايضا تمد يدها الى القطبين الاخيرين (الاسيوي و الاسيواوروبي) لا يزال هو وجهة النظر السائدة لدى دول شبه الجزيرة العربية بأن العلاقات مع الولايات المتحدة ذات أهمية أساسية لبلدانها. لكن في هذا العالم المتعدد الأقطاب بصورة متزايدة، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى حماية رهاناتها على واشنطن من خلال النظر إلى بكين وموسكو ولندن وباريس وأنقرة في شراكات أمنية بديلة لتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة.

اكتسب هذا الاتجاه زخماً خلال فترة رئاسة باراك أوباما، عندما وجّهت واشنطن بوصلتها تجاه إيران، وهو الذي تم تفسيره بأنه تخلّي واشنطن عن حلفائها العرب الوثيقين، وسط تصاعد الثورات المناهضة للحكومات التي هزت المنطقة

9 - هذه المرة تشارك مصر المقاطعة وهي اكبر دولة عربية بسبب مناصبة الدوحة لها العداء و احتضان الاخوان المسلمين المعارضين بشدة للنظام المصري.
10- ربما هذا الوصف مبالغ فيه من قبل من أطلقة !

في عام 2011م، وما بعدها ، وحديث البيت الأبيض عن "التحول لآسيا"، وهو ما أدى إلى قيام مسؤولين في عواصم خليجية ببدء التشكيك في نوايا الولايات المتحدة على المدى الطويل في منطقة الخليج. بدأت تنامي الشكوك حول رغبة واشنطن في استمرار كونها الضامن الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي على خلفية أن الولايات المتحدة أصبحت أقل اعتماداً على النفط الخليجي وسط "ثورتها" من الغاز الصخري خلال هذا القرن.

ومع ذلك، وفي إطار كون دول مجلس التعاون الخليجي غير فعالة نتيجة لأزمة قطر، تنظر قطر الآن إلى دول أخرى في المجلس على أنها تشكل تهديدات لأمنها . لقد تبدَّلت ديناميكيات أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، حيث كان هناك بوجه عام المزيد من التصور الشائع بين المسؤولين في عواصم دول الخليج بأن النظام الإيراني الثوري وأجندة السياسة الخارجية في العالم العربي/ الإسلامي الأكبر يشكلان خطراً كبيراً. ترى الدوحة ان التهديد الاكبر يأتي من الجيران ،وهو تصور ربما مبالغ فيه ويدفعها (ميكتنزمات) المقاطعة للتوغل في الخلاف ، كما ان الخلاف بحد ذاته يخلق (طفيلياته) التي تتعايش عليه. ونتيجة لذلك، ومع هذه الديناميكيات الجديدة التي تتطلع فيها دول مجلس التعاون الخليجي إلى الولايات المتحدة لحمايتها من التهديدات المتصورة من قوى خارجية ، تظل واشنطن شريكاً أمنياً مهماً لدول مجلس التعاون الخليجي على أساس ثنائي عوضاً عن متعدد الأطراف. ولكن في عهد رئاسة دونالد ترمب، هناك أسئلة رئيسية يطرحها المسؤولون في مجلس التعاون الخليجي حول الحاجة إلى تعزيز العلاقات العميقة مع القوى البديلة في ظل غياب التماسك والاستراتيجية من جانب الإدارة الحالية. التناقضات بين ترمب وكبار مستشاريه والتي تركت الأنظمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط تتساءل عن المسئولين الذين يتحدثون بالفعل بالنيابة عن الحكومة الأمريكية، بينما تقوض بشدة مصداقية أمريكا كفاعل خارجي مسؤول في المنطقة.

طوال فترة رئاسة ترمب، دفعت سياسة أميركا الخارجية غير المتوازنة وغير المترابطة دول مجلس التعاون الخليجي إلى النظر إلى "قوى بديلة" لموازنة اعتمادها على الولايات المتحدة من أجل الأمن. إن التغريدات الواردة من ترمب في أعقاب المقاطعة على قطر في يونيو 2017م، والذي أشار بقوة إلى أن الرئيس كان مؤيداً لحصار الدوحة، تسببت في تشكيك القيادة القطرية في الحكمة من الاستمرار في الاعتماد على واشنطن للدفاع عنها ، في الوقت الذي تحالف فيه أعضاء آخرون في المجلس الخليجي بصورة وثيقة مع الولايات

المتحدة لتشكيل حائط صد ضد ايران . ونتيجة لذلك، تحول القطريون إلى تركيا، بناءً على الشراكة القوية بين أنقرة والدوحة التي بدأت تكتسب زخماً قبل عدة سنوات من الحصار. تركيا، العاقدة العزم على مساعدة قطر في حين ان ادواتها قاصرة ،وهي تحت حكم اردوغان تواجه مشكلات داخلية وفي الجوار ، الا ان نشرها للقوات والحصول على قاعدة عسكرية تركية في قطر يدخلها كلاعب في الشأن الخليجي ، غير مرحب به من البعض .

تحديات واشنطن في الخليج العربي

في عام 2019م، كان أحد أكبر التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج هو انقسامات دول مجلس التعاون الخليجي حول أزمة قطر. ويقبل مسؤولو واشنطن على مضض أن دول الخليج المشاركة في النزاع الخليجي ليست أقرب إلى حل الأزمة مما كانت عليه في وقت مبكر من الخلاف الدبلوماسي. وهكذا، يجب على الولايات المتحدة الاستعداد لمستقبل يتعين على واشنطن فيه أن تشق طريقها بين زوايا الأزمة ، وأن تواصل العمل مع حلفائها على جانبيها. إلا أن هذا يتطلب من الولايات المتحدة إجراء تعديل مؤلم لواقع جديد لا تستطيع واشنطن من خلاله العمل حتى مع مجلس التعاون الشبه مؤثر لغرض مواجهة إيران. وتدفع واشنطن الثمن من حيث أن الأزمة القطرية تعوق بشدة آمال نجاح الخطط الطموحة بتأسيس "ناتو عربي"، والذي يشار إليه عادة باسم التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط (SEM). هذه القوة العربية المعادية لإيران، كما تتصورها القيادة الأمريكية، سوف تتألف من جميع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر والأردن. ومع ذلك، فإن القول بأن الانقسامات الكبيرة بين هذه الدول تجعل هذه الفكرة غير واقعية.

بطبيعة الحال، اضطرت قطر، بفضل العوامل الجغرافية والجيوسياسية والأمنية والاقتصادية، إلى تعميق علاقاتها مع طهران من أجل التحايل على التأثير السلبي للحصار على الدوحة. وبما أن المسؤولين القطريين لا يتوقعون أن ينتهي الحصار قريباً، فإن الدوحة تتطلع إلى أبعد من جيرانها العرب من خلال تعزيز علاقاتها مع تركيا وإيران والهند وباكستان، بالإضافة إلى الدولتين "المحايدتين"

في دول مجلس التعاون الخليجي الكويت[11] وسلطنة عُمان. وكما تراه القيادات القطرية، فإنه لا يوجد سبب يدعو إلى النظر في فكرة الدخول في تحالف معادي لإيران مع البلدان التي تشكل أكبر تهديد للدوحة.

إن عدم قدرة واشنطن على إقناع الدول المحاصرة بإنهاء حصارها لقطر، واقناع قطر بالتخلي عن سياسات تعرض الامن الوطني للمنطقة للخطر ،بالإضافة إلى رفض إدارة ترامب فرض ضغوط كبيرة على الرياض أو أبو ظبي او ضغوط على الدوحة لانهاء هذا الخلاف ، يدل على مدى فشل الولايات المتحدة في التأثير على حلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي. مما لا شك فيه أن العلاقات المتنامية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مع "القوى البديلة" قد تركت القيادة الأمريكية قلقة بشأن مخاطر ممارسة ضغوط مفرطة على الرياض أو أبوظبي مما قد يؤدي إلى تسريع هذه العواصم لخططها في مزيد من تنويع التحالفات بعيداً عن اعتمادها العميق على واشنطن للدفاع عنها.

ومع ذلك، فحتى مع تزايد قلق دول الخليج مع الوضع الحالي للقيادة الأمريكية مع فشل إدارة ترمب في تطبيق سياسة خارجية متماسكة في الشرق الأوسط، ستظل جميع الدول الستة في شبه الجزيرة العربية تحت مظلة الأمن الأمريكي في المستقبل المنظور. ببساطة لا توجد قوة أخرى في العالم يبدو أنها على وشك أن تحل محل الولايات المتحدة بصفتها حامية لجميع دول مجلس التعاون الخليجي الست من التهديدات الخارجية. وفيما يتعلق بالمصالح السعودية والإماراتية والبحرينية في مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد، هناك إدراك بأنه لا يوجد "قوة بديلة عظمى" مثل الصين أو روسيا تكون متعاطفة مع مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي بشأن طهران بقدر الولايات المتحدة. وهكذا، بقدر ما تود دول الخليج تقليل اعتمادها على واشنطن كضامن أمني لها، فإن جميع أعضاء المجلس الخليجي يدركون أن الحفاظ على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة سيظل أولوية عالية للغاية في السياسة الخارجية على الرغم من التوترات المعقدة في علاقات واشنطن مع دول منطقة الخليج التي تراكمت على مر السنين.

---

11 - على الاقل الكويت لن تظل محايدة الى وقت طويل ، فهناك توجه ان استمرار الازمة يشكل مخاطر ضخمة على الامن الاقليمي، وبالتالي لا بد من حلها باعطاء ضمانات لقطر لامنها القومي على ان تترك الخروج من السياسات المشتركة ،وفي حال فشل تلك المساعي فان الامر لابد ان يحسم حتى بوجود اربعة او خمسة من الدول في المجلس منسجمة ، اما المراوحة فان ذلك له نتائج كارثية على الامن الاقليمي.

الـفـصـل [2]

الاقـتـصـاد والـتـمـويـل الإسـلامـي والـتـنـمـيـة

د. حـامـد الحـمـود الـعـجـلان

" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "

(القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية 11)

" أن أحقق ذاتي هو أن أجد مكانا طبيعيا أو ملائما بين الناس، وواجباتي الأخلاقية تفرض علي أن أتحمل مسؤولية بين الناس حتى لو اكتشفت أن تلك المهمة أو المسؤولية تتكون من انتقاد أولئك الناس ".

هيغل

التمويل الإسلامي: رؤية نقدية

على الرغم من أن إجمالي الأصول المستثمرة في التمويل الإسلامي وفقا للشيخ الدكتور عجيل النشمي قد بلغ 3.4 تريليون دولار [1] ، فإن موضوع الاقتصاد و التمويل الإسلامي ودورهما في التنمية يبقيان موضوعين جدليين يختلف فيهما المسلمون بمن فيهم الاقتصاديون و المستثمرون في التمويل الإسلامي، ويختلف في مدى إسلاميتهما رجال الدين أنفسهم. فاقتصاديون مثل رودني و يلسون من جامعة ديرام في إنجلترا و ابراهيم وردة من جامعة تفت في أمريكا و تيمور كوران من جامعة ديوك في أمريكا لديهم شكوك كبيرة في وجود علم مستقل يمكن أن نطلق عليه "اقتصاد اسلامي". هذا و اخترنا أن نتحدث عن الاقتصاد الإسلامي" في الجزء اللاحق من الورقة لأهمية موضوع التمويل الإسلامي المستثمر به اكثر من مليار دولار في بنوك و مؤسسات مصرفية اسلامية. و الذي هو بدوره يخضع لنقد دائم من فقهاء عملوا في مجاله و حتى من قبل مستثمرين فيه.

فالشيخ الدكتور عجيل النشمي وفي كلمته التي افتتح فيها المؤتمر الفقهي حول التمويل الإسلامي الذي نظمته " مشورة " في ديسمبر2017، أبدى امتعاضه من ضعف دور البنوك الإسلامية في التنمية مذكرا بأن:

> " من أهم أهداف المؤسسات المالية الإسلامية الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. والتنمية الاجتماعية هي الفريضة الغائبة أو التي تكاد تغيب عن اهتمامات المؤسسات المالية الإسلامية. ولا ريب أن تحقيق الربح هدف أساسي، ولكن التنمية الاجتماعية هي الهدف الأسمى... باهتمامها بتمويل المشروعات الإنتاجية ذات النفع الاجتماعي العام. وهي بهذا تساهم مساهمة مؤثرة في التكافل الاجتماعي ومحاربة الفقر والبطالة، وحل مشكلات مجتمعاتنا السكنية والصحية والتعليمية، ثم إن التنمية المجتمعية هي التي تحقق مقصد قوله تعالى: " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " . [1]

(*) وفقا لتقدير الدكتور عجيل النشمي، فقد بلغ إجمالي وعاء الأموال المستثمرة في التمويل
1-الإسلامي 3.4 ترليون في 2018 ليبلغ حجم أصول البنوك الإسلامية 1.2 ترليون، والصكوك 280 مليار دولار والصناديق الاستثمارية 51 مليار دولار والتكافل 28 مليار دولار لكن مع ذلك فإن الإجمالي لا يصل إلى 3.4 ترليون. لكن هناك إجماع بان أصول البنوك الإسلامية قد تعدت 1.2 ترليون دولار.
2017 من كلمة الشيخ د. عجيل النشمي في افتتاح مؤتمر « مشورة » الذي عقد في الكويت في ديسمبر

وانتقاد الدور الهامشي لدور البنوك الإسلامية في التنمية لا يقتصر على رجال دين مثل الشيخ الدكتور النشمي في الكويت والشيخ صالح الحصين في السعودية، وإنما يشمل بعض كبار المستثمرين في التمويل الإسلامي نفسه. فالمستثمر السعودي الكبير في هذا المجال صالح كامل كان ناقدا لتركيز البنوك الإسلامية على الوساطة المالية، وذلك في ورقته التي قدمها في مؤتمر حول الاستثمار في البنوك الإسلامية عقد في بيروت في عام 2002، حيث قال:

> " بصريح العبارة، وبعد مرور سنوات عديدة على بدء النشاط المصرفي الإسلامي، نجد أننا لم نتجاوز منزلة الوساطة الإسلامية. ولذلك نجد الأنماط المفضلة لاستثمارات وتعاملات المصارف الإسلامية في الوساطة الأقل خطرا التي لا تحقق مقاصد الشريعة لتجنب الربا وتقديم قيمة مضافة للمجتمع. ومن المؤسف أنه لا تتوفر أنماط كافية من الاستثمارات المنتجة. ولذلك مازالت الصناعة المصرفية الإسلامية مقتصرة على الوساطة المالية " [2]

لكن ليس كل المستثمرين لديهم هذه الرؤية النقدية للتمويل الإسلامي، فلربما أن أغلبهم يرى أن دور البنوك الإسلامية أساسا يقتصر على توفير أدوات استثمار غير ربوية للمسلمين. أو أنها أدخلت أموال المسلمين التي كان يمكن أن تكون مجمدة لعزوف أصحابها عن إيداع أموالهم في البنوك الربوية أو التقليدية إلى الدورة الاقتصادية. ومن الداعمين لهذا التفسير لدور البنوك الإسلامية في التنمية المستثمر عدنان البحر – مؤسس شركة الاستثمار الدولي في الكويت. ففي حلقة دراسية نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت في إبريل 2004، وشارك فيها البحر. فقد رأى البحر أن " التنمية " تتمثل ببساطة في إعادة الموارد المالية غير المستقلة بصورة كافية إلى قناة استثمارية مقبولة من وجهة النظر الإسلامية. لذا، فإنه وبطريقة ما، فإن ما يراه البحر هو:

> " أن مهمة المصارف الإسلامية تتمثل في إقناع المسلمين بالاستثمار بدلا من ترك مدخراتهم دون الحصول على أية عوائد لكي يتفادوا الربا، إذ مازال كثير من المسلمين يفضلون ادخـار أموالهم دون قبول عائدات. وفي المملكة العربية

2- Saleh Kamel, " Securitization of Islamic Investment Fund: An Investor's Point of View", paper presented at the conference on Islamic Financial Investments, Beirut, Lebanon, 12-13 March 2002, p. 7

> السعودية، هناك أكثر من 15 مليار ريال سعودي مودعة في حسابات جارية للنساء وحدهن. فالنساء عموما أكثر حساسية للسقوط في رذيلة الربا "[3]

والفارق بين رؤية الشيخ عجيل النشمي والمستثمر صالح كامل من جهة، ورؤية المستثمر عدنان البحر هو كالتمايز بين دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية ودورهـا في النمو الاقتصادي. فلا شك أن البنوك الإسلامية كأي مؤسسات مالية أو إنتاجية بشكل عام، ساهمت في النمو الاقتصادي بتوظيف- الأموال في مشاريع تضمن إيرادات لها. كما ساهمت في توظيف وتدريب الآلاف في المؤسسات المصرفية الإسلامية والذي في النهاية يدفع بعجلة النمو الاقتصادي. لكن الناقدين لها أن كانوا من القطاع المصرفي الإسلامي نفسه أو من الذي يمكن إن نطلق عليهم وصف المتمسكين أو الملتزمين بالمثالية الدينية يصبون لأن يكون دور البنوك الإسلامية تنمويا، معطيا الفرصة لمساهمة أكبر للطبقة الوسطى في الإنتاج وليس في الاستهلاك. لذا ميز الباحث عدنان يوسف في ورقة قدمها في المنتدى العالمي للتمويل الإسلامي الذي نظمه " البنك الإسلامي للتنمية " في جده في يونيو 2014 بين التنمية والنمو الاقتصادي:

> " فالنمو الاقتصادي الذي يتم بواسطته في بلد معين تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن. وأن هذا المفهوم أثبت فشله لأنه لا ينظر إلى مدى الفجوة بين الأغنياء والفقراء " [4]

لذا ينقل الباحث عدنان يوسف التعريف الذي تبنته الأمم المتحدة عن التنمية الاقتصادية المستدامة و القريب من التعريف المطروح من قبل الإقتصادي الهندي أمارتيا سين الفائز بجائزة نوبل في الإقتصاد عام 1998، والمحدد بالتالي:

> " التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية دائمة (sustained) من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه " [5]

3-« المستثمرون» ١٢ يوليو ٢٠٠٣

4-عدنان يوسف أحمد، « الحياة « ١٣ سبتمبر ٢٠١٧

5-المصدر السابق

رؤية إيمانية للتمويل الإسلامي

لكن تقييم دور البنوك الإسلامية في التنمية، قلما يقدم بصورة موضوعية، فهناك "إيمان" بدور البنوك الإسلامية في التنمية، والتي كثيرا ما أطلقها الرواد في الاستثمار في التمويل الإسلامي. فهناك حديث دائم عن " آفة " الربا. وأن البنوك الإسلامية باستخدام أدواتها المالية " الإسلامية" ستنقذ البشرية من هذه " الآفة ". فالمرحوم أحمد الياسين - المؤسس المشارك لبيت التمويل الكويتي ورئيسه لأكثر من 15 عاما - كان مهتما بتخليص العالم من رذيلة الربا، وكثيرا ما كان يطلق التصريحات التي توحي بأن التمويل الإسلامي سينقذ البشرية من هذه الرذيلة، ويعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية دون أن يقدم دلائل على ذلك. ففي تصريح له لـ " المستثمرون " في 2 يوليو 2003 بشر بمجتمع تنحصر به الفجوة بين الأغنياء والفقراء يقودها التمويل الإسلامي قائلا:

> " إن النظام الاقتصادي الربوي الحالي يجاهد لاستغلال واستعباد الجماهير. ويعمل هذا النظام بطريقة تبقي على الفجوة الهائلة بين الغني والفقير، ولذا يعمل لجعل الفقير أشد فقرا والغني أكثر غنى " [6]

الحالة الكويتية

وفي هذا المجال، أود أن أؤكد أن رواد التمويل الإسلامي في الكويت كان بعضهم يحمل بذرة المثالية الدينية، وأنه عندما تمكنوا من الحصول على الموافقة على تأسيس بنك إسلامي لا يخضع إلى قوانين البنك المركزي من خلال مرسوم أميري عام 1977، كانوا يحملون رؤية تجمع بين المثالية وتحقيق الأرباح. لذا فإن العائلات التجارية التقليدية أن كان ذلك في الكويت أو على مستوى الخليج العربي، لم تنخرط في هذه الحملة الاستثمارية التي جمعت بين العواطف الدينية والأهداف الربحية. لذا لم يكن هناك مشاركة في التأسيس لعائلات تجارية في الكويت وذلك لسببين: الأول لأن العائلات التجارية التقليدية لم تتوقع في عام 1977 أن يحقق التمويل الإسلامي النجاحات التي حققها. والسبب الثاني أنها مالكة لبنوك تقليدية يطلق عليها المرحوم أحمد الياسين صفة الربوية. وكانت ترى أن نجاح هذه

6-« المستثمرون » ١٢ يوليو ٢٠٠٣

البنوك الإسلامية سيهدد مصالحها في البنوك التقليدية. لكن النجاحات التي حققها التمويل الإسلامي ولأسباب سأتطرق لها في جزء آخر من الورقة، دفع العائلات التجارية التقليدية إلى أن تخطط للهيمنة على البنوك الإسلامية بما في ذلك بيت التمويل.

وقد تشكلت خطة هذه العائلات التجارية الغير معلنة من نهجين: الأول بالمساهمة بتأسيس بنوك إسلامية جديدة، وذلك بعد أن أقر مجلس الأمة في الكويت قانونا ينظم العمل المصرفي الإسلامي ضمن مظلة البنك المركزي الكويتي وذلك في مايو 2003. والثاني بالعمل على تملك حصة كبيرة في بيت التمويل الكويتي تضمن الهيمنة على مجلس إدارة هذا البنك. و قد توجت هذه الهيمنة بتعيين قيادي في أول بنك تؤسسه العائلات التقليدية في الكويت وهو البنك الوطني، ليكون القيادي الأول في بيت التمويل الكويتي. ونتج عن ذلك إجراء تحوير في رؤية ورسالة بيت التمويل الكويتي، فأصبحت الرؤية الحالية لبيت التمويل الكويتي:

> " قيادة التطور العالمي للخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والارتقاء إلى مرتبة البنك الإسلامي الأكثر ربحية مستدامة، والأعلى ثقة في العالم ".

فغابت الإشارة إلى دور البنك التنموي التي كانت موجودة ضمن أهداف البنك كما ورد في التقرير السنوي لبيت التمويل لعام 2001، والذي تضمن التالي:

> " في إطار جهودنا لتقديم خدمة نافعة ومتميزة للمودعين والمساهمين، فقد استلهمنا القيم الإسلامية لتقديم أفضل خدمة لعملائنا والمحافظة على المعايير الاحترافية، وتحمل مسؤوليتنا تجاه مجتمعنا ونحو العالم الإسلامي ". [7]

وهناك وهم يعززه بعض الأكاديميين الذي يرون دورا مبالغا فيه للتمويل الإسلامي في التنمية من ناحية، ومناعة البنوك الإسلامية من الأزمات الاقتصادية العالمية. فالدكتور حسن العالي يدعي بمناعة التمويل الإسلامي من الهزات الاقتصادية دون أن يبرهن على ذلك. ففي مقال له في " الشرق الأوسط " بتاريخ 5/8/2017 يدعي أن البنوك الإسلامية وبشهادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تتعرض لخسائر جسيمة

7-التقرير السنوي لتمويل ٢٠٠١ ص: ٣٣

خلال الأزمة المالية في 2008. مع أن الموضوع لا يستحق جهدا لاسترجاع تجارب كثير من المؤسسات الإسلامية خلال الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالعالم في عام 2008. فلعل أغلبنا يتذكر أسماء شخصيات ومؤسسات مالية إسلامية، انهارت الهالة التي كانت تحيط بها، وبعض قيادييها لوحق قضائيا، واختفت المؤسسات التي كانت تديرها هذه الشخصيات، معلنة إفلاسها على مدى سنوات.

البنوك الإسلامية و التنمية

والخلاف بين أن يكون للبنوك الإسلامية دور تنموي أو أن يكون مقتصرا على أن تساهم في النمو الاقتصادي يبقى موضوعا جدليا. فهل يمكن أن يقتصر دور مشروع تجاري يستمد شرعيته على نص ديني على المساهمة في النمو الاقتصادي ورفع المتوسط العام للدخل؟ أم أنه يجب أن يطمح إلى التدخل في توزيع الدخل، وأن يدفع لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء؟ وموضوع التنمية من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، هو موضوع اقتصادي وسياسي وفلسفي. فالموضوع يأخذنا إلى مبادئ الفلسفة النفعية (Utilitarianism) . و لغرض استكمال كتابة هذه الورقة أجريت مقابلتين مع شخصيتين الأولى اقتصادية و الثانية جمعت بين الفقه و الاقتصاد. الأول كان الدكتور نبيل المناعي الذي شغل نائب محافظ البنك المركزي في الفترة التي اقر مجلس الأمة في الكويت تعديل القانون رقم 32 لعام 1968 ليتمكن البنك المركزي من وضع البنوك الإسلامية تحت مظلته. كما شغل الدكتور المناعي منصب نائب رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي لفترة بعد ذلك. و الثاني كان الشيخ الدكتور عجيل النشمي الأستاذ المتقاعد من كلية الشريعة في الكويت و الذي يعتبر شاهدا على تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الكويت و على تغير رؤى و أهداف هذه الصناعة. فقد شغل الشيخ الدكتور عجيل النشمي منصب عضو و رئيس لهيئات شرعية في اكثر من بنك اسلامي لأكثر من عقدين من الزمان. و قد أضاف لقائي معهما الكثير من المعرفة و الخبرات في بعض تفاصيل العمل المصرفي الإسلامي و تركز نقاشي معهما على مدى الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في التنمية. و أقتطف هنا جزءا مما وفراه لي كتابيا حول

رأيهما في دور البنوك الإسلامية في التنمية. فرأى الدكتور نبيل انه:

> " من الثابت في ادبيات التنمية الاقتصادية ان هناك علاقة طردية بين التنمية و النمو الإقتصادي من جانب، و بين نمو و تطور القطاع المالي بشكل عام و المصرفي على وجه الخصوص. لذا فإنه أي سياسات أو تشريعات تساهم في زيادة الرفع المالي(Monetization) خاصة مع ارتفاع كفاءة القطاع المصرفي و المالي"

أما الدكتور الشيخ عجيل النشمي فكان أكثر وضوحا في شرح موقفه من دور البنوك الإسلامية في التنمية. فقد شرح أن:

> " مؤسساتنا المالية الإسلامية من البنوك و الشركات تعنى بالنمو الاقتصادي اكثر من النتيجة الإقتصادية (التنمية) التي تعنى بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع في جوانب الصحة و التعليم و البنية التحتية و ما الى ذلك. فبينما يحظى الاهتمام بالنمو الاقتصادي و الإنتاجية في السوق المالي على حوالي 90% في تقديري. بينما التنمية الاقتصادية المجتمعية هي الأهم لأنها هي الاستثمار المستدام. فبناء جامعة في دولة فقيرة لا يقل أهمية عن المشاركات في دفع الزكوات أو المساعدات في الأحداث و النكبات المتكررة. فهذه بمثابة اطفاء الحرائق اذا اخمدت اشتعلت في منطقة اخرى. فإطفاء الحرائق مهم لكن بناء الجامعات لا يقل أهمية. فليست مهمة المال في الإسلام اطفاء الحرائق و انما التنمية الإقتصادية المستدامة. و هذا غائب عن مفاهيم مؤسساتنا الإسلامية و لدى أصحاب الأموال."

فنظرة الشيخ الدكتور عجيل النشمي تبدو ناقدة للتركيز على النمو على حساب التنمية و ذلك تكون مغايرة لرؤية الفلاسفة النفعيين (Utilitaria) التي لا تناقش أو تدعو لمراجعة الهيكل التنظيمي للمجتمع والاقتصاد لتتوفر عدالة أكثر أو حسن توزيع دخل أفضل. " فمذهب الفلسفة النفعية يبدو متعارضا مع تصور مبدأ العدالة "[8]. فالفلسفة النفعية تصبو إلى تحقيق أقصى قدر من الرضا في المجتمع، لكنها لا تتدخل في توزيع هذا الرضا أو الدخل المالي. فيرى جون رولز في كتابه المرجعي " نظرية العدالة" أن الفلسفة النفعية تفترض أن المجتمع منظم من الناحية الهيكلية أو

8-غنار سكيربك ونلز غنلجي، ترجمة د. حيدر إسماعيل، تاريخ الفكر الغربي، المنظمة العربية للنشر، ص٢٧، بيروت ٢٠١٢

التراتبية على نحو صحيح، فالهم الأول هو أن تزيد مؤسساته من تعظيم المحصلة الصافية للرضا دون ضرورة لمراجعة توزيع هذا الرضا[9]. فمفهوم الفلسفة النفعية ليس التنمية، وإنما النمو الاقتصادي.

ويرى جون رولز في كتابه المرجعي " Justice of Theory " أن هناك تمايز بين فهم العدالة كإنصاف، وفهمها وفق الفلسفة النفعية. كما كان يبشر فيه الاقتصادي ادجورث Edgeworth والاقتصادي بيجو Pigou[10]. هذا بينما يرى الاقتصاديون المهتمون بشؤون التنمية عكس ذلك. لذا هم يلتقون مع نقد جون رولز للفلسفة النفعية التي تنظر في تعظيم إجمالي الرضا أو السعادة أو الدخل دون النظر في توزيعها. فالاقتصادي رودني ويلسون الذي نشر كثيرا عن علاقة الدين والأخلاق بالاقتصاد، يحث صناع القرار السياسي والاقتصادي على العمل على إشباع الحاجة إلى السلع الاجتماعية مثل التعليم أو تحقيق حدود دنيا لدخل العائلة بصرف النظر عن مؤثراتها في نتيجة الحد الأقصى للإرضاء أو السعادة [11].

ولكي نتمكن من تقصي أسباب اضطلاع البنوك الإسلامية بدور تنموي، لابد أن نتمعن قليلا في الأسباب أو الظروف الاقتصادية التي أدت إلى نشأة التمويل الإسلامي. فتجربة التمويل الإسلامي لم تكن أبدا ناشئة عن وعي أو ثورة اجتماعية واقتصادية تحمل قيما مثالية دينية هادفة لإحداث تغيير أو تنمية في بنية المجتمع الاقتصادية. بل كانت ناتجة عن مبادرات فردية، فشلت في البداية لظروف موضوعية تكمن في أنه لا يمكن توفير قروض دون حساب تكلفة مالية لهذه القروض. ولأن المشاركة أو المضاربة كما ينادي بها بعض رجال الدين لتوفير التمويل، هي حالة غير عملية يصعب تحقيقها في الواقع. ففكرة التمويل وإنشاء البنوك هي أصلا مبنية على أن يقوم البنك وسيطا بين أموال آلاف المودعين لتوفير التمويل لتجارة أو استثمار يقوم به عدد أقل من المضاربين. وعندما يشارك البنك المضاربين، فإن كفاءة الرقابة المالية على أداء المضاربين تتدهور. فالبنك ليس لديه المقدرة على توفير خبرات متنوعة لمشاركة المقترضين في مشاريعهم. وهل هناك بنك لديه حسابات لأكثر من مائة ألف مودع أن يشارك عشرة آلاف مقترض؟

9- John Rawls, The Theory of Justice, Oxford Univ. press, 1989, p. 32

10-نفس المصدر السابق، ص: ٣٢

11- Rodney Wilson, Economic, Ethic, and Religion; Jewish, Christian and Muslim Economic, Thought, Durham, UK: Durham Univ. Press, 1991

لكن مع ذلك، فالمنطق لم يمنع من ظهور بدايات مثالية حاولت أن تستمد طاقتها من النص الديني التي سنشير اليها و نناقش ان كانت كافية لفهم الغرض الأخلاق من منع الربا و أي ربا هو محرم. فبدايات التمويل الإسلامي في مصر في الستينيات من القرن الماضي حاولت فعلا أن تعتمد على المضاربة والمشاركة وليس على المرابحة التزاما بالنصوص الدينية، بعكس ما حصل في حالة للبنوك الإسلامية التي تأسست في السبعينات من القرن الماضي في منطقة الخليج والمملكة العربية السعودية و التي لجأت الى المرابحة كأداة رئيسية للتمويل.

آيات الربا و الاختلاف على تفسيرها

تم تحريم الربا في ست آيات قرآنية، منها: " وأحل الله البيع وحرم الربا " (البقرة – 275)، و " يمحق الله الربا، ويربي الصدقات " (البقرة – 276)، و " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة، واتقوا الله لعلكم تفلحون " (آل عمران – 130). وهناك اجماع على أن آيات الربا قد نزلت على الرسول (ص) في السنتين الأخيرتين من حياته. فلم يكن هناك وقت كاف ليتسنى للرسول (ص) شرح ما يعتبر قرضا ربويا. لهذا فإن الخليفة عمر بن الخطاب (رض) قال: " حرمنا تسعة أعشار الحلال، مخافة الربا ". لكن المستشار محمد سعيد العشماوي في كتابه " الربا والفائدة في الإسلام " يفند مساواة الفائدة المصرفية بالربا في النقاط التالية [12]:

1. تعتبر المعاملة ربا في حالة إقراض السلع، في حين تطبق الفائدة على إقراض المال.
2. الربا هو مكسب على عقد بين فردين، بينما الفائدة هي مكسب على عقد بين فرد ومؤسسة أو بين مؤسستين.
3. عندما يفرض الربا، فهو يفرض عادة بمضاعفات رأس المال، بينما الفوائد المصرفية محدودة.

هذا كما أن آيات الربا، قد نزلت في فترة كان اذا فشل المقترض في تسديد دينه يؤدي ذلك إلى استعباد المقترض، كما حدث عندما وافق الرسول (ص) على استعباد رجل قبل نزول آيات الربا، تطبيقا لقانون روماني كان يطبق

12- محمد سعيد العشماوي، الربا والفائدة في الإسلام، (القاهرة – سينا للنشر، ص: ٣٣)

في مكة في فترة نزول الوحي [13]. وبشكل عام فإن فهم القرآن يتطلب فهم أسباب تنزيل الآيات. لذا يرى الإمام السيوطي وهو مرجع إسلامي كبير من السابقين في تفسير القرآن، أنه " لا يمكن فهم القرآن بدون فهم سبب نزول الآيات "[14].

A. El-Galfy and K. Khiyar, Islamic Banking and Economic. Growth: A Review, Journal of Applied Business Research – September / October 2012, p. 943

لكن رواد الصناعة الإسلامية في منطقة الخليج تبنوا تفسيرات متشددة في تفسير ما هو ربوي، واعتبروا الفوائد المصرفية ربوية. فهم يدركون أن أكثر ما يهدد الصناعة المصرفية الإسلامية هو " التهاون " في تفسير الربا. ورفضوا فتوى مجمع البحوث الإسلامية في مصر التي اعتبرت أن الفوائد المصرفية المحصلة في البنوك التقليدية غير ربوية. كما أنهم انتقدوا الشيخ طنطاوي – مفتي الأزهر – لاتفاقه مع فتوى مجمع البحوث الإسلامية في مصر على عدم ربوية فوائد البنوك التقليدية [15].

البنوك الإسلامية و ظروف نشأتها

هناك اتفاق على أن أول تجربة في التمويل الإسلامي بدأت في مصر في عام 1963 في مدينة صغيرة اسمها ميت غمر على يد الدكتور أحمد النجار [16]. لكنها كانت تجربة مختلفة عن التمويل الإسلامي الذي شهدته منطقة الخليج في السبعينيات من القرن الماضي بأن اعتمدت على المضاربة والمشاركة وليس على المرابحة. لذا فإنها لم ترَ النور مدة طويلة، كما هي الحال في أي تجربة مصرفية لا تعتمد على المرابحة، وهي المعادلة للفائدة المصرفية منطقيا. أما أول تجربة مصرفية إسلامية ناجحة ومازالت مستمرة، فكانت مع تأسيس " البنك الإسلامي للتنمية " من قبل منظمة الدول الإسلامية عام 1974 . [17]هذا مع أن تأسيس " البنك الإسلامي للتنمية " يعتبر تجربة مختلفة، فالمؤسسون دول، و البنك لا يقبل ودائع من المواطنين.

13-د. حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١١، ص: ١١٠

14- فاطمة المرنيسي، الحريم السياسي: النبي والنساء، ترجمة عبد الهادي عباس ،(دمشق – دار الحصاد، ص: ١١٨)

15- د. حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١١ ، ص: ٢٥٧

16- A. El-Galfy and K. Khiyar, Islamic Banking and Economic. Growth: A Review, Journal of Applied Business Research – September / October 2012, p. 943

17- Ibd

كما أن إقراضه محدد بمشاريع تنفذ في هذه الدول لمؤسسات وليس لأفراد أو شركات تجارية. لذا فإنه يمكن الادعاء بأن أول بنك مصرفي إسلامي مازال عاملا، ويقوم بقبول الودائع للأفراد والشركات ويقرضهما هو " بنك دبي الإسلامي " الذي تم تأسيسه عام 1975 [18]. ولكن، لماذا بدأت المصارف الإسلامية في منطقة الخليج والسعودية، ولم تبدأ في تركيا العثمانية التي بدأت فيها أول التعاملات المصرفية الحديثة في القرن التاسع عشر؟ أو في مصر التي شهدت تأسيس أول بنك على يد طلعت حرب عام 1920؟ ولماذا لم يقم طلعت حرب بتأسيس بنك إسلامي مع أنه كان رجل أعمال تقليدي ومحافظ وصديق لحسن البنا – مؤسس حركة الإخوان المسلمين؟

هذا و قدر شارلز تريب عدد البنوك الإسلامية عام 2006 بأكثر من 300 بنك ومؤسسة مصرفية، معظمها في منطقة الخليج والسعودية [19]. وقد وصل هذا العدد إلى 600 وفقا لتقدير بنك الكويت المركزي في عام 2013 [20] .لقد اجتمعت عوامل عديدة لتكون منطقة الخليج، الموطن الطبيعي للتمويل الإسلامي. أهمها تضاعف أسعار النفط منذ حرب أكتوبر 1973، والتي ضاعفت إيرادات الدول النفطية مؤدية إلى طفرة في النمو الاقتصادي في جميع دول الخليج والسعودية. فخلال الفترة منذ 1975 – 1990 شهدت هذه الدول طفرة في الدخل القومي، وفي معدل دخل الفرد قلما شهد التاريخ الإنساني شبيها لها. وفي نفس هذه الفترة شهدت المنطقة استثمارا في تشييد البنية التحتية لهذه الدول، نافس إعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية.

الاقتصاد الإسلامي

إضافة إلى ذلك، فقد شهدت هذه المنطقة " صحوة إسلامية " ، متعززة بالغزو السوفيتي لأفغانستان، وبالثورة الإيرانية عام 1979 ، واللتان أديتا إلى انتعاش في القيم الدينية معبرة عنه في مظاهر وسلوكيات بعضها كان مقبولا وتم رفضه بعد سنوات لأسباب سياسية مثل الدعم الجهادي للثوار في أفغانستان. لكن ميزان القيم الدينية استمر بتعزيزه، معبرا عن نفسه بأشكال مختلفة مثل انتشار ظاهرة التحجب، واطلاق اللحى، والإقبال على المساجد، وتعزز الإسلام السياسي بشكل عام في دول المنطقة من

18- lbd

19- Charles Trip, Islam and the Moral Economy, Cambridge, MA, Cambridge University Press, 2006, p. 184

20- تقرير البنك المركزي الكويتي لعام ٢٠١٣

خلال تياري: " الإخوان المسلمين " و " الحركة السلفية " . لذا كان تأسيس البنوك الإسلامية تعبيرا اقتصاديا عن التشبع بعواطف دينية رأت مزج التقوى بجني أرباح من الأنشطة المصرفية. وقد صاحب هذه الثورة في تأسيس المصارف الإسلامية، أنشطة أكاديمية لتأسيس نظرية اقتصادية إسلامية. وبدأ المصرفيون الإسلاميون بدعم توجهات لتكوين علم اقتصاد إسلامي، ولجأ الكثير من المبتدئين إلى كتاب المرجع الديني الإسلامي الشيعي محمد باقر الصدر " اقتصادنا " باعتباره مرجعا اقتصاديا يعتمد عليه لتأسيس نظرية اقتصادية إسلامية. هذا مع ان المرحوم الصدر لم يدعِ وجود فكر اقتصادي إسلامي متكامل، وإنما رأى بوجود مذهب اقتصادي إسلامي نابع من أخلاقيات إسلامية يمكن أن تستند عليه لتشكيل فكر اقتصادي إسلامي. هذا مع أن دوافع الصدر المعروفة لتأليف هذا الكتاب في ستينات القرن الماضي لم تكن لتأسيس بنوك إسلامية، وإنما إلى تقديم ما يمكن أن يكون مرجعا لعرقلة تقدم الفكر الماركسي في العراق في تلك الفترة، والذي ازدهر في مدينة النجف نفسها.

ومع أن الصدر قد عقب كتابه " اقتصادنا " بكتاب " البنك اللاربوي في الإسلام " إلا أن الأخير كان أقل أصالة من " اقتصادنا " ونقصه العمق التحليلي الأخلاقي الذي تميز فيه " اقتصادنا ". لكن هذه الصحوة الإسلامية شجعت الكثير من الذين تلبست عواطفهم وعقولهم على البحث النظري في تأسيس اقتصاد إسلامي. أذكر منهم الدكتور جعفر حاجي – أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت – الذي ألف كتاب " المذهب الاقتصادي في الإسلام " والذي كان تطويرا لما قدمه الصدر في " اقتصادنا " بما يتناسب لنيل الدكتوراه في جامعة غربية.

فقد اعتمد الدكتور جعفر حاجي على مقولة علي بن أبي طالب (رض) بان " من عرف نفسه فقد بلغ هدف كل معرفة وعلم " لتأسيس مذهب اقتصادي إسلامي. وقد رأى " أن للقلب والإلهام دور في الحصول على المعرفة التي تؤدي إلى الحقيقة " . فقد رأى الدكتور جعفر حاجي أن الاقتصاد الإسلامي موجود، وأنه على المفكر المسلم أن يبحث عنه تحت طبقات كثيفة من الغبار والأتربة. حيث يقول في كتابه:

> " سيرى الاقتصادي المسلم أنه أمام منجز متكامل متسق تم وضع بنيانه وأسسه وهيكله العام والتفصيلي، وأن دوره الأساسي يكمن في اكتشاف بنيان هذا الهيكل بصورته الواقعية الحقيقية، وذلك بنفض الترسبات والطبقات الكثيفة من الغبار والأتربة والأخطاء والممارسات الانحرافية التراكمية التي نمت على أيدي غير أمينة عبر التاريخ الإسلامي، والتحرر من أطر الثقافات غير الإسلامية التي دخلت عليه " [21].

هذا على الجانب الشيعي من الاقتصاديين الإسلاميين المتعلمين في جامعات غربية، أما على الجانب السني، فهناك مثلا الدكتور منذر قحف الذي رأى أن الاقتصاد الإسلامي هو دراسة السلوك الاقتصادي للبشر استنادا إلى التعاليم الدينية وملاحظة التجربة الإنسانية. أما مصدر الدكتور قحف لتأسيس نظرية اقتصادية إسلامية، فكان الاعتماد على مصادر قدسية " إن الوحي القدسي هو المصدر الأول، والأكثر أهمية للمعرفة، بينما تأتي الملاحظات الخبيرة والتاريخية في المرتبة الثانية " [22]. فالتاريخ الاقتصادي لأوربا منذ القرن الثامن عشر الى منتصف القرن العشرين و هي الفترة التي نضج فيها و تشكل الفكر الاقتصادي تبقى للدكتور منذر قحف مصدرا ثانويا مقارنة بما جاء به الوحي.هذا وفي معظم الأحيان لا نجد عند المبشرين بنظرية اقتصادية إسلامية ما يعتمد عليه لتأسيس هذه النظرية غير تحريم الربا، إضافة إلى الادعاء بأن الاقتصاد الإسلامي أكثر أخلاقية. ومقارنة بالاقتصاد الحديث، فقد " نمت صياغة الاقتصاد الإسلامي عنوة بينما استغرق الأمر قرونا لتطور الاقتصاد الحديث الذي أصبح علما ناشئا يتغذى على الخبرات التي تراكمت منذ الثورة الصناعية، من طيف واسع من حقول المعرفة التي تشمل الفلسفة والعلوم الطبيعية و الاجتماعية و الرياضيات " [23].

هذا في الوقت الذي نشأ فيه الخوض في " الاقتصاد الإسلامي " كمحاولة للحفاظ على هوية في عالم متطور لم يساهم المسلمون سوى بالقليل جدا لتشكيله أجد أن تيمور كوران – أستاذ الاقتصاد في جامعة ديوك في الولايات المتحدة المسلم التركي الأصل – الأكثر استيعابا لمأزق المسلمين حيث يقول:

21- جعفر حاجي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الكويت، مكتبة الألفين، ١٩٨٧، ص: ١٥٦
22- منذر قحف وغسان إبراهيم، الاقتصاد الإسلامي، (دمشق – دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٠)
23- د. حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١١ ، ص: ١١٦

" إن الناس الذين فقدوا هويتهم أو تناقصت قيمتها، سيحاولون تعريف أنفسهم وترسيخ إحساس أوضح بهويتهم. وقد تتضمن مهمة الترسيخ هذه القيم بتكريس جهود لإعادة صياغة منهج أو علم مثل الاقتصاد نفسه ".[24]

لذا كان الخوض في تأسيس " علم اقتصاد إسلامي " منهجا لكثير من الأكاديميين الداعمين لمنهج التمويل الإسلامي. بل إن فكرة التمويل الإسلامي والتي أثبتت نجاحها من خلال استخدام " المرابحة " وهي المعادل المنطقي للفائدة المصرفية، أخذت تبحث عن فكر نظري اقتصادي يعطيها قاعدة نظرية. وإن كان هناك مشترك بين من خاض في " الاقتصاد الإسلامي " من الأكاديميين، فهو تجاهلهم للخوض أو البحث في موضوع التنمية الاقتصادية على أساس منهجي. فمرجعيتهم إيمانية، تعتمد على تحريم آيات الربا، ومنطقهم مبني على أنه كون الربا محرما في الإسلام، وكون الاقتصاد العالمي يعتمد على الفائدة أو الربا في نظريته الاقتصادية، فلا بد أن يكون هناك اقتصاد إسلامي علينا أن نبحث عنه تحت طبقات الأتربة، وبعد نفض الغبار عنه – كما رأى الدكتور جعفر حاجي – أو أن نقتفي أثره بالتمعن بقراءة القرآن الكريم. لكن ليس هناك منهج ولا تحليل احصائي ناقد للنظرية الاقتصادية الحديثة التي ساهم في تشكيلها علماء من بلدان وأجناس مختلفة. هؤلاء العلماء لم يصبغ أي منهم ما قدمه للنظرية الاقتصادية بدينه أو مذهبه أو قوميته. فجون مينارد كينز وميلتون فريدمان، ومع أنهما يبدوان نقيضين في طرحهما للاقتصاد النظري، إلا أن كليهما يرى ضرورة إيجاد تنافس بين الممولين لخفض الفوائد المصرفية. لكن الأول لم يدعِ بوجود نظرية اقتصادية مسيحية، ولا ادعى الثاني بوجود نظرية اقتصادية يهودية.

إن هذا الادعاء بوجود نظرية اقتصادية إسلامية، أصبح محل نقد حتى من قبل اقتصاديين متفهمين للظروف الموضوعية والتاريخية لنشأة التمويل الإسلامي مثل الأساتذة رودني ويلسون وإبراهيم وردة. فالأول يرى أنه بالرغم من وجود أكثر من 1400 آية من بين 6226 آية قرآنية تبحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التجارة والاقتصاد، إلا أن المسلمين لم يقدموا أي

24- Timur Kuran, " Islam and Under development: An Old Puzzle Revisited ", Journal of Institutional Theoretical Economics, vol 153, p. 313

بحث مميز يساهم في تطوير النظرية الاقتصادية [25]. أما إبراهيم وردة وهو عربي مسيحي، فيرى من ناحية أخرى، أن الغرب لم يتقدم في الاقتصاد ولم يشهد تنمية على مدى القرون الثلاث الأخيرة، لأن الإنجيل والتوراة تضمنا حوالي 2000 إشارة إلى أمور اقتصادية.

لذا يبدو أن موضوع الاقتصاد والتمويل الإسلامي وعلاقتهما بالتنمية يكشف عن مأزق مفاهيمي لدى المنظرين لكلا هذين المجالين أكثر مما يشكل منهجا للتنمية. أما قبول المجتمع لهذه الحلول التنموية التي يؤمن بها أصحاب منهج الاقتصاد والتمويل الإسلامي فيعكس أزمة حضارية، ويعلن عن غياب للتفكير الحر من قبل المراجع الدينية والمنظرين لكلي الاقتصاد والتمويل الإسلامي. وقد يرجع ذلك إلى محدودية المناهج الدراسية في كليات الشريعة واتباعهما حلقة دائرية تغلق التفكير وتحبط الاجتهاد، لذا:

> " إن قضية الاجتهاد على صلة وثيقة بالطريقة التي يقرأ بها المسلم القرآن كنص قدسي. إن معنى وأهمية كلمة واحدة، او آية أو سورة، ليسا متماثلين بالنسبة إلى جميع القراء المسلمين. ويمكننا تعداد مئات المتغيرات التي قد تحدد معنى أو أهمية النص القدسي الذي يقرأ، ويمتد هذا من الحالة النفسية للقارئ المسلم إلى الحد الذي يدرك معه التاريخ، ليس فقط تاريخ الإسلام، ولكن تاريخ الأديان الأخرى أيضا . [26]

موقف المسيحية من الربا

فالغائب عن تفكير القائمين على الاقتصاد والتمويل الإسلامي وغالبية المسلمين هو أن موضوع الربا وتحريمه لا يخص المسلمين وحدهم، وإنما هو محرم عند الغالبية العظمى من الديانات السماوية و غير السماوية. ولعل الكنيسة الكاثوليكية كانت أكثر تشددا في حربها ضد الربا والمرابين. وإن لم تكن هناك نصوص واضحة في تحريم الربا في الإنجيل والتوراة مثلما هو في الإسلام، فإن التحريم للربا بأنواعه قد انتقل إلى الفكر المسيحي عن طريق الفلسفة اليونانية، وبالذات عن طريق رؤية الفيلسوف أرسطو المعادية للربا باعتباره يحرف قيمة التداول النقدي مغيرا المغزي من استعمال النقود كأداة لقياس قيمة تداول السلع. فالربا بالنسبة لأرسطو

25- Rodney Wilson, p. 11

26- Ibrahim Warda, Islamic Finance in the Global Economy. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2000, p. 27

يغير أو يسبب شذوذ للقيمة الأصلية للعملة المتداولة. لكن هذه المعاداة للفائدة أو الربا والتي تلبست العقلية الكاثوليكية لقرون عديدة، استطاع جون كالفن أن يحرر المسيحية منها. فقد رأى كالفن الذي توفى في عام 1564 أن المحرم في التداول الربوي هو الضرر الذي قد يأتي منه. فركز على أن العقد الربوي عقد تعسفي بين طرف ضعيف وآخر قوي. وهذا النوع من العقود يبقى محرما. فإقراض فقير لشراء خبز، يعتبر إقراضا ظالما، ويكون أكثر ظلما عندما يضع المقرض فائدة على هذا النوع من القروض. لكن كالفن كذلك شرح أنه عندما يكون القرض بين طرفين متعادلين، مثل أن يقدم صاحب مال قرضا بفائدة متفق على معدلها أو نسبتها المئوية لمالك سفينة تعمل بالتجارة، فإن ذلك ليس بقرض ربوي. لذا استطاع كالفن أن يحرر المسيحية من عقدة التداول بالربا بأن حرم القرض الربوي الذي يأتي منه الضرر فقط. لذا كان أن شكل تجديد مفهوم كالفن لمفهوم الربا في المسيحية ثورة حولت جنيف مركزا ماليا في القرن السادس عشر، وقد وصل الأمر إلى أن أصبح رجال الدين كالفنيين مسؤولين عن تحديد الفائدة المصرفية في المدينة.

لقد أدى هذا التحول إلى إحداث ثورة في التمويل خرجت من جنيف وعمت في البداية الأراضي البروتستانتية في شمال ووسط أوربا، وامتدت إلى المناطق الكاثوليكية في عقود تالية. وكان لهذه الثورة أن أحدثت ثورة في التمويل، والتجارة والصناعة. ولعل هذا التحرر من التفسير التقليدي لمفهوم الربا أعطى مدن البروتستانتيين في أوربا بشكل عام ميزة جعلتها أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية.

خاتمة

لا شك أن للمسلمين هوية مميزة، يوحدهم خصوصيتهم وشعائرهم الدينية وتراثهم الإسلامي الغني روحانية ومعرفة علمية وفلسفية وأدبية. ويوحدهم تاريخ وحضارة إسلامية تمتد من القرن السادس الميلادي إلى الوقت الحاضر. ومما يميز الحضارة الإسلامية غناها الثقافي والمعرفي الذي تشبع واستفاد من حضارات الشعوب التي دخلت الإسلام وأغنته. واستطاعت الحضارة الإسلامية أن تتفتح على حضارات وتراث الشعوب الأخرى. فتشبعت بالتراث الفارسي واليوناني والروماني وحضارات مجاورة أخرى. ولم تنحدر الحضارة الإسلامية إلا بعد أن توقفت عن التجديد والتفاعل المعرفي.

ولا شك أن الحضارة الإسلامية والوضع السياسي للمسلمين بشكل عام، أصبح متدهورا بشكل كبير. ولعل الهزائم المعرفية قبل الهزائم العسكرية. وفي أصعب الظروف يتجدد الأمل، لكن تجدد الأمل لا يتشكل بصنع معارف وهمية قد تقنع البسطاء، ويستفيد منها المنتفعون، لكنها تعيق الوعي على المدى الطويل، وتشكل عقبات للتحصيل المعرفي. فبذل جهود في تطوير منهج إسلامي اقتصادي فريد لا يخدم الإسلام ولا المسلمين، بل إن تقدم المسلمين مرهون بمدى تفاعلهم بالحضارة الإنسانية المعاصرة وما تقدمه لهم وللعالم من معارف وعلوم شاملة جميع العلوم الإنسانية والطبيعية، في الطب والهندسة والاقتصاد. فالمسلم المميز في الاقتصاد هو ذلك الذي يساهم في تطوير النظرية الاقتصادية التي تقدم حلولا وتصورات بناءة للبشر أجمعين، بما في ذلك ايجاد المناهج والوسائل والمعارف في الاقتصاد والتمويل الذي يخدم الاقتصاد العالمي والمجتمع الإنساني.

كما أن ما يقدمه اقتصاديون ومتخصصون في إدارة الموارد المالية في العالم إن كانوا مسلمين أو من ديانات ومشارب ثقافية مختلفة، يمكن أن يخدم الإسلام والمسلمين دون أن يحمل اسما أو عنوانا إسلاميا. إن ما قدمه جون رولز في " نظرية العدالة " يتناسب مع رؤى الإسلام والمسلمين في التنمية الاقتصادية التي تقلل من الفوارق الطبقية ولا تلغيها. جون رولز لم يقدم فلسفة خاصة بدين أو مذهب أو قومية، لكنه قدم فلسفة للجميع، لكنه بنفس الوقت اعتمد على من قبله بصرف النظر عن دياناتهم وقومياتهم. وفي الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، أرى أن ما ينشره

بول كروجمان – أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد – ينسجم كثيرا مع الرؤية الإسلامية للاقتصاد. فإن كان هناك من مذهب اقتصادي إسلامي، فهو ذلك الذي يحفز على الإنتاج، بتشجيع المستثمرين مع الأخذ في الاعتبار الرؤية التنموية للاقتصاد التي تهتم بالنمو الاقتصادي من ناحية، مع اهتمام كبير في التنمية. لذلك أجد نفسي متفقا إلى حد كبير مع رؤية الشيخ د. عجيل النشمي في اهتمامه بالتنمية مع اختلافي معه في وجود اقتصاد إسلامي أو في تمويل إسلامي. فهذان المصطلحان لا يمثلان حالة دائمة وإن تراكم أكثر من تريليون دولار من الأصول لدى البنوك الإسلامية. فالبنوك الإسلامية تكونت لظروف موضوعية اقتصادية وسياسية أدت إلى نشأتها. لكن أرى أن العقل الذي يرى في الفوائد المصرفية ربا، و أن ذلك يجب أن يحارب عن طريق تحويله إلى مرابحة. فذلك لا يقود لا الإسلام ولا المسلمين إلى تنمية اقتصادية. فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تنمية عقول قبل الاستثمار في بنوك إسلامية أو تقليدية.

المسلمون جزء من حضارة إنسانية، وإن كان لهم خصوصيتهم. وهناك طريقان: إما صناعة خصوصيات وهمية، وإما الانخراط في بذل الجهود والعطاء في مجال العلوم المختلفة. وأن تكون هويتنا متفاعلة أو مركبة مع ما حولنا من حضارات إنسانية أجدى من أن نخدع أنفسنا في تكوين مجالات لا تحمل من خصوصيتنا غير الاسم. وربما علينا أن نتجرأ بنقد الموروث الثقافي والديني مع التمسك بالقيم الأخلاقية للدين وبالعمق الروحي له.

الـفـصـل [3]

المستجدات العالمية وتحديات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي

د. فـاطـمة الشـامسـي

ملخص

على مدى العقود الأربعة الماضية، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تحولا اقتصاديا واجتماعيا استثنائيا. وقد أسهمت العوائد النفطية الأجنبية إسهاما كبيرا في هذا التحول. حيث استخدمت دول المجلس، وهي تتمتع بأكبر احتياطيات نفطية في العالم، الجزء الأكبر من هذه العوائد لتحقيق التحديث والنمو السريع لاقتصاداتها. وفي تمويل الاحتياجات من الاستهلاك، وأنشطة الاستثمار المحلية، وتطوير الهياكل الأساسية، والبنى التحتية المادية والبشرية وخلق فرص العمل، وتحسين المؤشرات الاجتماعية. وكان المصدر الأساسي للنمو المتسارع في الناتج المحلي الإجمالي الذي تحقق خلال العقد الماضي هو زيادة الانفاق الحكومي الذي يمول من عائدات النفط المتزايدة. وترافق النمو القوي الذي تحقق في السابق مع ضعف وتدني في متوسط إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية للاقتصاد وذلك لان العمالة كانت تتجه بشكل متزايد نحو القطاعات منخفضة الانتاجية (مثل البناء والخدمات غير الحكومية). وفي نفس الوقت لم تكن هناك مساهمة تذكر للقطاع غير النفطي في الناتج المحلي واتجهت أنشطة القطاع الخاص إلى القطاعات منخفضة المهارات غير القابلة للتداول. وهذا النمط من النمو يتناقض مع تجارب النمو الرائدة في الاقتصاد العالمي. ومع تراجع أسعار النفط لم تعد استراتيجية النمو هذه قادرة على الصمود والاستمرارية في ظل التغيرات والمستجدات العالمية.

فقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية كبرى وتغيرات سريعة ومتتابعة، بدأت بالركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاد العالمي جراء الازمات الاقتصادية والمالية الدولية وضعف الاستثمار العالمي ثم التعافي البطيء في اقتصاديات كل من أوروبا وأمريكا وصعود آسيا كقوة اقتصادية عالمية يقودها النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده الصين والهند وبعض دول شرق آسيا. تبع ذلك تراجع كبير في أسعار النفط العالمية فهبط سعر البرميل من حوالي المائة وخمسة دولارات في منتصف عام 2014، إلى ما يقارب ثلاثين دولاراً في المرحلة الراهنة بتراجع وصلت نسبته لما يقارب 57%، نتيجة العديد من العوامل والمتغيرات التي أثرت بصورة ملموسة على جانبي العرض والطلب العالميين مع التراكم الكبير في مخزون النفط في الدول المستهلكة وتطور استخراج الغاز والنفط الصخري في أمريكا ، كل هذه العوامل كان لها انعكاسات مباشرة وكبيرة على اقتصاد دول مجلس التعاون، نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه النفط في اقتصاد هذه الدول ولانفتاحها وارتباطها الوثيق بما يجري

على الساحة العالمية من مستجدات. وبالتالي فمن المتوقع أن يكون لهذه المتغيرات انعكاسات مهمة على مسيرة التنمية فيها على كافة المستويات وخاصة المستويين السياسي والاقتصادي. هذه المستجدات فرضت على دول الخليج إعادة رسم وصياغة خططها التنموية ورؤاها الاستراتيجية من أجل تخفيف واستيعاب الانعكاسات السلبية لمثل هذه المتغيرات على مسار النمو وخطط التنمية المستقبلية. كما أن هذه التطورات ساهمت أيضا في تحول صادرات الدول الخليجية للنفط والغاز الى التوجه نحو الاقتصاديات الصاعدة في آسيا، والتي احتلت مركز الشريك التجاري الأول لدول الخليج بدلا من أوروبا مما ساهم في خلق أطر اقتصادية وسياسية واستراتيجية مستقبلية جديدة.

وتتوقع العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية عجز النفط عن العودة كسلعة استراتيجية، كما لم يعد بالإمكان اعتماده كمورد أساس ورئيسي لدفع عجلة النمو في الاقتصاد. في وقت يشهد العالم تطورات وتغيرات متتابعة في الاقتصاد العالمي مدفوعة بالثورة الصناعية والتكنولوجية الرابعة- وهي ثورة الحوسبة الرقمية، التي انطلقت في خمسينات القرن الماضي، وواصلت تطورها وتطبيقاتها في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية ثلاثية الأبعاد والثورة الحاصلة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي والعالم الرقمي- وكلها أحدثت تغيرا كبيرا في نمط التجارة العالمية. لذلك فإن اعتماد اقتصاديات دول مجلس التعاون على تصدير وتجارة النفط لن تلبي متطلبات النمو والتنمية المستقبلية ولن تضمن استمرار مستوى المعيشة الحالي لجيل المستقبل. مما يستوجب دراسة متأنية تستشرف الوصول إلى السياسات الاقتصادية الفاعلة لضمان نمو وتطور له صفة الاستمرارية والديمومة. يضاف إلى ذلك أن المنطقة تشهد تغيرات ديموغرافية نظرا لازدياد أعداد السكان خصوصا من جيل الشباب، تصاحبه زيادة سريعة في مخرجات التعليم الثانوي والجامعي والمهني، مما يزيد الطلب على الوظائف وفرص العمل بصورة مستمرة. وهذه إذا لم تتوفر ستحول هذه الطاقات الإنتاجية الفعالة إلى طاقات خاملة وسلبية.

ضمن هذا السياق سنحاول في هذه الورقة إلقاء الضوء على بعض من هذه المستجدات ومحاولة دراسة انعكاساتها على مسيرة النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون. سنبدأ بعرض إحصائي عن أهم المؤشرات الكلية لاقتصاد دول مجلس التعاون وهو ما سيشكل مدخلا عاما للدراسة يتناول المؤشرات الاقتصادية الكلية ويلقي الضوء على الهيكل الاقتصادي وطبيعة ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية ومسار النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية.

ثم ننتقل إلى الحديث عن أهم المستجدات الحالية وانعكاساتها المباشرة على مسار النمو وخطط التنمية في هذه الدول والتحديات التي تواجهها ثم نختم بالإشارة إلى كيفية التعامل مع هذه التحديات من أجل التقليل من انعكاساتها السلبية على مسار النمو والتنمية في دول المجلس.

أولا: نظرة عامة على أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون

تمكنت دول مجلس التعاون من ترسيخ مكانتها الاقتصادية في العالم ودخلت قائمة الاقتصادات الناشئة وهو ما عكسه التسارع في نسب النمو الذي حققته هذه الدول على كافة الأصعدة، حيث أسهمت الطفرة الاقتصادية في بناء ركائز اقتصادية ساعدت في تعزيز جاذبية هذه الدول لاستقطاب الاستثمارات من شتى أنحاء العالم وشهدت تحولات اقتصادية هامة تمثلت في تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي وتسارع في معدلات نموه. ويشير الشكل البياني (1) إلى التطور الذي حصل في الناتج المحلي الإجمالي فيها خلال السنوات القليلة الماضية بينما يوضح الشكل البياني (2) مسار النمو في الناتج المحلي خلال نفس الفترة. ويلاحظ أنه رغم التماثل في مسار معدل النمو من حيث الارتفاع والتراجع إلا أن هناك بعض التباين في نسب معدلات النمو خلال الفترة من 2000-2015 فيما بين الدول الست. وقد تراوحت نسب النمو في 2015 بين معدل أعلى بلغ 4% في السعودية وأدنى وصل إلى 0.6% في الكويت.

الشكل (1) إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية مليار دولار أمريكي)

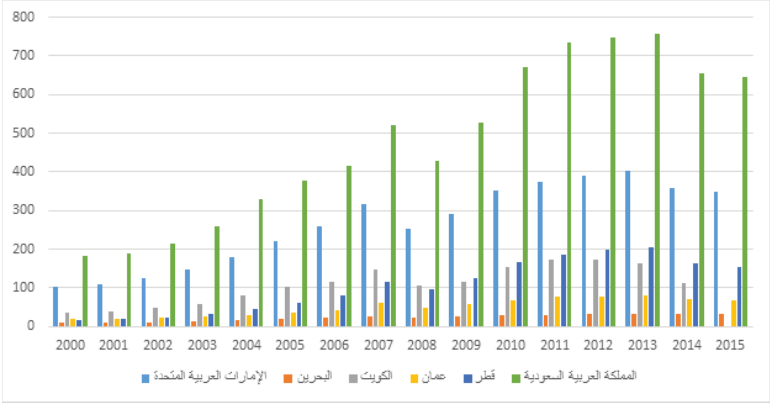

الشكل (2) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

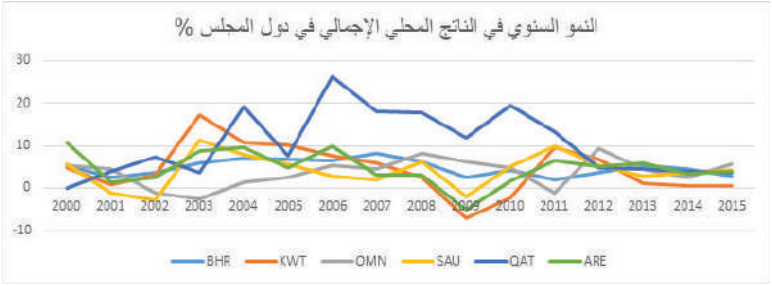

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2017

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدله فيوضحه كل من الشكل (3) والذي يشير إلى التباين الواضح في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين دول المجلس، والشكل (4) الذي يعكس التذبذب في نصيب الفرد من الناتج خلال السنوات القلية الماضية وذلك نتيجة التغير في حجم الناتج المحلي ومعدل نموه في نفس الفترة.

الشكل (3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

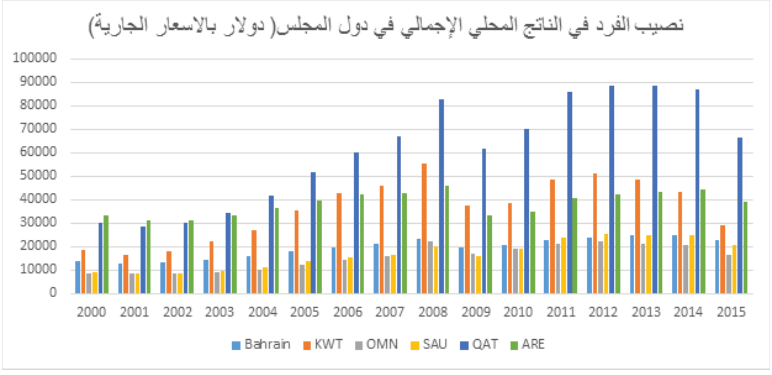

الشكل (4) معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

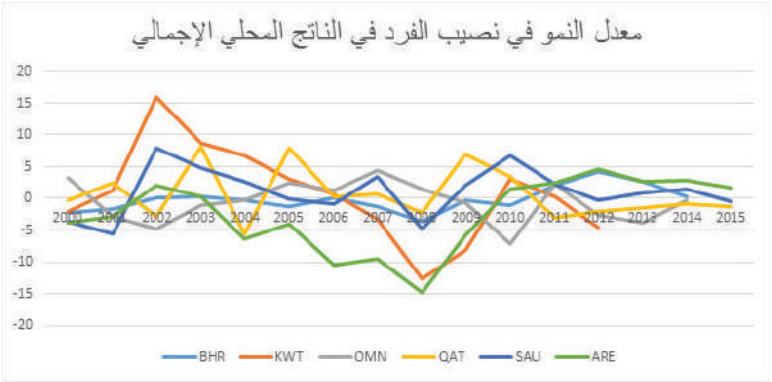

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2017

نتيجة إدراك دول المجلس ان النمو المطرد للدخل القومي لن تكون له صفة الدوام والاستمرار في الاقتصادات التي تعتمد بصورة كبيرة على استخراج مورد واحد قابل للنفاد فرض هذا التحدي الالتزام بالتنويع الاقتصادي. وشكل تدهور سوق النفط الدولية في السنوات القليلة الماضية تحديا أكبر بضرورة الاسراع والتعجيل بتبني السياسات الرامية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية والبحث عن مصدر دائم للثروة بعد نفاد النفط وتشجيع أنشطة لها صفة الديمومة. وكانت هناك جهود حقيقية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي لتحويل اقتصاداتها بعيدا عن الاعتماد الشديد على مورد واحد قابل للنفاد. حيث نفذت هذه الدول مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية لترشيد وتنظيم الاعمال التجارية، ورفع مستوى الإدارة، وتحديث الخدمات المالية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. وبناء على ذلك، انخفضت مساهمة قطاع النفط في اقتصاد هذه البلدان. ويظهر الشكل (5) الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حسب القطاعات الاقتصادية في 2015. ورغم ذلك ما زالت الصناعة الاستخراجية تساهم بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول.

الشكل (5) مساهمةالقطاعات الاقتصادية في الناتج بأسعار السوق الجارية لدول المجلس 2015

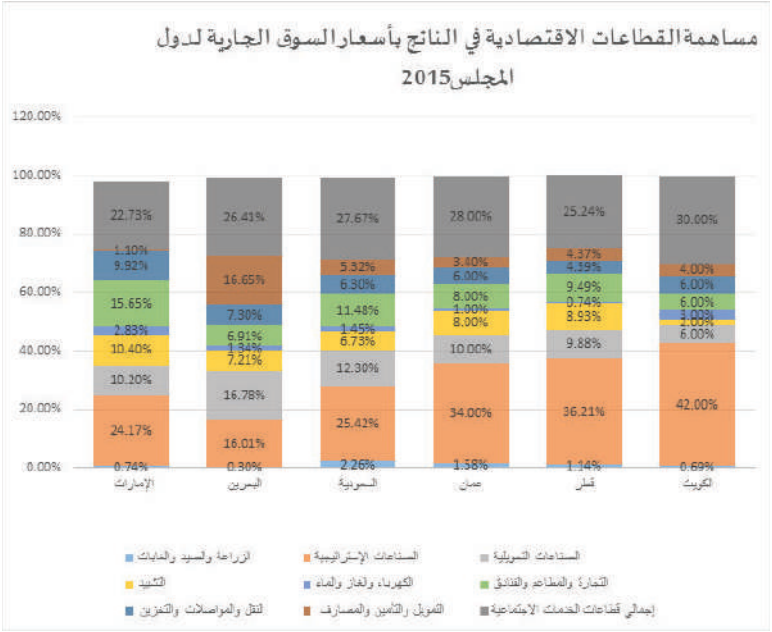

المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

ثانيا: المستجدات والتحديات

إن المتغيرات الديناميكية السريعة التي يشهدها العالم سيكون لها انعكاسات مباشرة وهامة على المستويين السياسي والاقتصادي في دول مجلس التعاون. وحيث إن مسار التنمية عملية معقدة يتداخل فيها العامل الداخلي والخارجي فان خطط التنمية وإن كانت موضوعة بطرق مدروسة وبسياسات واضحة إلا أن نجاح تطبيقها سيكون مرتبطا بما يجري من مستجدات اقتصادية وسياسية على المستوى العالمي. ونظرا لطبيعة دول المجلس وخصوصيتها فإن العديد من هذه المستجدات التي طرأت على الساحة العالمية والعربية والإقليمية سيكون لها بالضرورة انعكاسات مباشرة على الجوانب الاقتصادية المختلفة فيها وتخلق العديد من التحديات التي يمكن أن تواجهها. سنحاول خلال هذا الجزء تناول المستجدات التي لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي فقط ونناقش أبرز التحديات من خلال النقاط الآتية:

1. تراجع أسعار النفط

تمتلك دول مجلس التعاون حاليا ما نسبته 30% من احتياطي النفط العالمي (15.7% حصة السعودية و6% حصة الكويت و8.5% حصة الإمارات). وبلغ حجم انتاجها مجتمعة 28.6 مليون برميل يوميا في 2014 والذي يشكل 32.3% من الإنتاج العالمي. (coface 2017) وتعتبر الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للدخل القومي وشكلت إيـرادات النفط ما نسبته 90% و85% من إجمالي الصادرات وساهمت بحوالي 90% في الموازنات الحكومية. إلا انه خلال الأعوام القليلة الماضية، أثرت العديد من العوامل والمتغيرات بصورة ملموسة على جانبي العرض والطلب العالميين على النفط، بصورة أدّت إلى تراجع أسعاره العالمية من أكثر من المائة وخمسة دولارات للبرميل في منتصف عام 2014، إلى ما يقارب ثلاثين دولاراً في المرحلة الراهنة، أي بتراجع وصلت نسبته لما يقارب 75% خلال الفترة المذكورة. فعلى جانب العرض، دفعت المستويات المرتفعة لأسعار النفط العديد من الدول الرئيسية المنتجة للنفط إلى زيادة إنتاجها بصورة ملموسة، وغالبا بسبب التقدم التقني الذي جعل من موارد مثل النفط الصخري في الولايات المتحدة، والنفط الرملي في كندا ذات جدوى اقتصادية في الإنتاج، فعلى سبيل المثال، زاد إنتاج الولايات المتحدة بنحو مليون برميل يومياً، في الأعوام السابقة. أما في جانب الطلب، فقد أدى استمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي بعد أزمة عام 2008، إلى ضعف في الطلب على النفط، كما أدى تراجع النمو وتوقعاته مؤخراً في العديد من الاقتصادات الناشئة، وعلى رأسها الصين، إلى ضغوط على أسعاره. ولا يمكن إغفال التطور التقني الذي ساعد على زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والتوجه نحو البدائل من الطاقة المستدامة والجديدة من أجل الحفاظ على البيئة، وهي الأمور التي إن لم تسهم في تخفيض ملحوظ في الطلب على النفط، فقد أسهمت على الأقل في عدم نموه بصورة تساير النمو في النشاط الاقتصادي العالمي الضعيف أصلاً.

لقد أثارت التطورات التي شهدتها أسواق النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 العديد من التساؤلات حول انعكاسات التراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط على الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية المصدرة له، ومنها بطبيعة الحال دول مجلس التعاون، وذلك لأن قطاع النفط يلعب دوراً هاماً في قيادة عملية التنمية في هذه الدول، فإن تراجع أسعاره وعدم استقرارها يشكل تحديا كبيرا لجميعها ويؤدى إلى تقلبات مماثلة في معدلات

النمو لهذه الدول. ولأن النمو والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان يعد من أهم أبعاد التنمية الاقتصادية، فإن التباطؤ في معدلاته قد يشكل تحديا هاما في مسيرة التطور الاقتصادي في دول مجلس التعاون كما أن حجم هذا التحدي قد يتباين من دولة لأخرى. وذلك لأن هذه الدول ما زالت تعتمد على النفط كمكون أساسي للدخل القومي وإيرادات الحكومة، وهو أيضا مكون هام للصادرات بالإضافة لاعتماد صناعات أساسية مثل صناعة البتر وكيماويات عليه. مما يعني أن أي تقلبات في السعر قد يؤدي إلى حدوث تقلبات في إجمالي الناتج المحلي، والموازنة العامة، وأسواق المال ومعدلات النمو في هذه الدول. وحيث إنه من المتوقع أن تستمر الأسعار عند مستوياتها الدنيا ولا يتوقع أن تتحرك هذه الأسعار في الأجل المتوسط بما يزيد عن 60 دولاراً للبرميل، فإن استمرار مثل هذه المستويات المتدنية من الأسعار سيؤدي حتما إلى ارتباك في المالية العامة، وفي تطبيق خطط التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص التوظيف للشباب، إلى جانب أبعاد أخرى متعددة اقتصادية واجتماعية.

سنحاول في هذا الجزء دراسة أبرز الانعكاسات السلبية لتراجع أسعار النفط وكيفية استجابة دول المجلس لتفادي الانعكاس السلبي لهذا التراجع وما هي جهودها الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى في إجمالي الناتج المحلي.

1.1. تراجع أسعار النفط والتباطؤ في معدلات النمو

بما أن النمو والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان من أهم أبعاد التنمية الاقتصادية، فإن التباطؤ في معدلاته قد يشكل تحديا هاما في مسيرة التطور الاقتصادي في الدول.. لذلك ارتأت دول المجلس أن تنويع مصادر الدخل القومي هو الخيار الأمثل للتقليل من حدة التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط، وقد أصابت هذه الجهود بعض النجاح في بعض دول المجلس. فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة مساهمة القطاعات الأخرى على نحو مطرد وخاصة قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات. ورغم ذلك ما زال النفط يساهم بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي وتبلغ مساهمته كما يتضح من الشكل (6) 28% لدول المجلس مجتمعة. وفي نفس الوقت يشكل قطاع الخدمات الحكومية نسبة كبيرة تصل إلى 75% من إجمالي ناتج قطاع الخدمات الاجتماعية وحيث إن مساهمة النفط في الموازنات الحكومية كما تظهر في الشكل (7) تتراوح بين 91% إلى 70% من

إجمالي إيرادات الحكومة خلال الفترة من 2011-2014 فإن الخدمات الحكومية ستتأثر بصورة غير مباشرة بتراجع العوائد النفطية. أيضا هناك بعض الصناعات البتر وكيماوية في قطاع الصناعات التحويلية في هذه الدول تتعلق بالقطاع النفطي، مما يعني أن النفط ما زال له دور كبير في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن للنفط حصة الأسد في إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في دول المجلس والتي يشير اليها الشكل (8) وقد تراوحت فيما بين 89% إلى 37% في إجمالي صادرات السلع والخدمات خلال الفترة من 2011-2014.

الشكل (6) مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في 2015

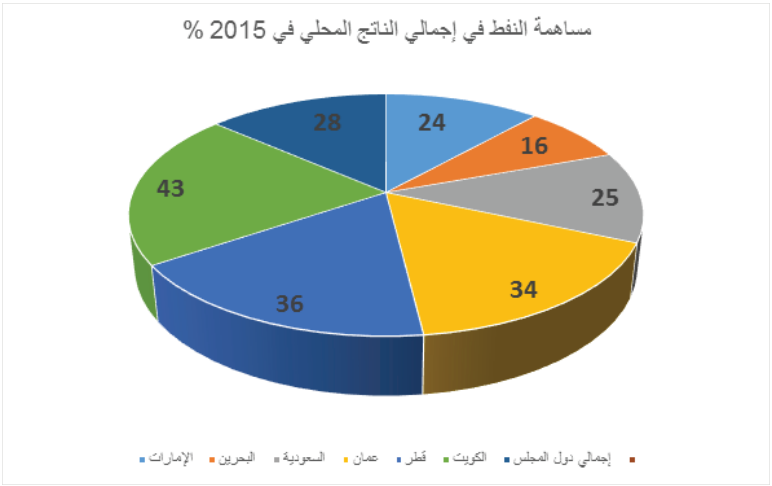

المصدر: صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016

الشكل (7) مساهمة النفط في موازنات الحكومة في دول المجلس

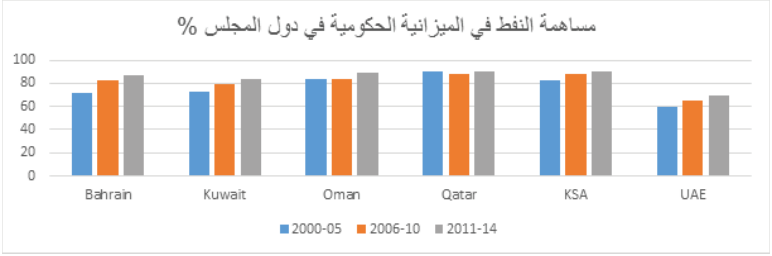

المصدر: IMF Working Paper 16/161 (2016) The Impact of Oil Price on the Banking System in GCC

الشكل (8) مساهمة النفط في إجمالي الصادرات في دول المجلس

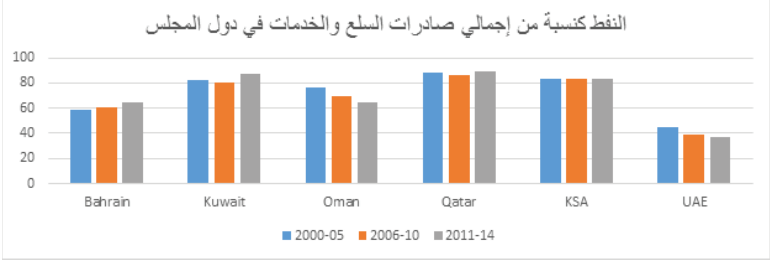

المصدر: IMF Working Paper 16/161 (2016) The Impact of Oil Price on the Banking System in GCC

ومن هنا فإن انخفاض أسعار النفط مع ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتراجع السيولة الإقليمية إضافة إلى تدابير التقشف المالي تشكل أبرز المخاطر بالنسبة إلى الآفاق المستقبلية لاقتصاد دول المجلس مما يفرض تحديات أمام تحقيق النمو واستدامة المالية العامة فيها. فقد تراجعت معدلات النمو في هذه الدول جميعها وعجز العديد منها عن تسديد النفقات العامة في ظل انخفاض تدفق الإيرادات النفطية، وتحوَّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى عجز، تزامن ذلك مع انخفاض في استهلاك القطاع الخاص والحكومي والاستثمار العام مما أدى إلى تأجيل عدد من الاستثمارات في قطاع البنية التحتية في بعض الدول انعكس على تباطؤ في النمو. وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي وحصلت ضغوط كبيرة على سعر الصرف في بعض الدول. فحسب التقديرات الحديثة للبنك الدولي[1] في (2017) :

تراجعت معدلات النمو بنسب متفاوتة فعلى سبيل المثال من المتوقع أن يتراجع النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي في البحرين إلى 1.9 % في عامي 2017 و2018 في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي في الكويت 3% في 2016 وقد نما الناتج المحلي في القطاع غير النفطي بنسبة 2% في تحسَّن عن مستواه في 2015 (حينما بلغ 1.3%)، ولكن من المتوقع أن يتراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 2.5% في 2017 كما من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى نحو 3.2% في الأجل المتوسط. أما في السعودية فقد تراجع النمو

1-http://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/economic-outlook-april-2017

بصورة كبيرة نظرا لاعتماده الكبير على الإنفاق العام ولأن قطاع النفط والغاز يشكِّل نحو 80% من إيرادات الموازنة العامة وأكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي فإن المملكة لا تزال عرضةً للتأثر بانخفاض الأسعار ومن المتوقع زيادة التراجع في النمو الاقتصادي في عام 2017. إلا أنه من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي وأن ينمو بنسبة 2.1% في عام 2017. وبشكل عام، معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 0.6% في عام 2017. أما في قطر فقد أدت العزلة السياسية المفروضة عليها حاليًّا من بعض دول مجلس التعاون إلى ظهور عدد من العقبات في طريق النمو فقد تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى (ما يُقدَّر بنحو) 2.9% في عام 2016 مقابل 3.5% في العام السابق إلا أن استمرار الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 قد يؤدي إلى تعزيز النمو ومن المقرر أن يبدأ خلال عام 2017 الإنتاج في مشروع برزان للغاز بطاقة إنتاجية تبلغ 1.4 مليار قدم مكعب يومياً–هو آخر مشروع تمت الموافقة عليه قبل قرار التجميد الخاص بحقل الشمال. وهذا قد يعزز النمو ليصل إلى 3.3% في عام 2017 وأن يساعد في تعويض قدر من التراجع المتوقع في إنتاج الغاز الطبيعي خلال السنوات القليلة القادمة. ومن المُتوقع أن يستقر معدل النمو تدريجياً عند 2.5% في عام 2019. وفي دولة الإمارات تشير التقديرات إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ 2.3% في 2016 بتراجع ملحوظ مقارنةً مع متوسط النمو المسجل خلال الفترة التي سبقت انهيار أسعار النفط عام 2014 والبالغ 5% (بين عامي 2010 و2014). من المتوقع أن يصل معدل النمو في 2017 إلى 2%. وربما ينتعش النمو ليصل إلى 3.2% في 2019 وتشير التقديرات إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع النفط والغاز إلى 3% في 2016 من نحو 4.6% في 2015. وحددت الحكومة الاتحادية معدل نمو مستهدف عند 4% لعام 2017 ومع زيادة الاستثمارات قبل معرض إكسبو 2020 في دبي، من المنتظر أن يتعافى النمو في الأجل المتوسط فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط خلال عام 2018 بفضل الاستثمارات في تطوير حقول الإنتاج. ومن المتوقع أيضا أن ينتعش نمو القطاعات غير النفطية. وفي عمان فإن التقديرات الرسمية تشير إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفض من 5.7% عام 2015 إلى 2.2% عام 2016 وأن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاعات غير النفطية انخفض من 7% عام 2015 إلى 2% عام 2016، وفي نفس الوقت انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في قطاع النفط والغاز بمقدار النصف تقريباً في

2016، من 4.2% في 2015 إلى 2.4% في 2016. ومن المتوقع انخفاض إضافي في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عام 2017 إلى أقل من 1%. ومن المحتمل أن يؤدي خفض إنتاج النفط في عام 2017 واستمرار الحكومة في التزامها بإجراءات التقشف إلى انخفاض أكبر في معدل النمو. لكن من المتوقع انتعاش النمو في عام 2018 حيث تعلّق عُمان الأمل ضمن خطة التنويع الاقتصادي على قطاعي الثروة السمكية والسياحة. ولم يكن الانتعاش الطفيف الناتج عن زيادة نشاط المطارات والموانئ البحرية مع قطر كافيًا لتغيير اتجاه النشاط الاقتصادي (كارين يونج).

2.1 تراجع أسعار النفط والقطاع المالي

يشكل الترابط المالي على المستوى الكلي مدخلا رئيسيا لتعظيم اثار تقلبات أسعار النفط على القطاع المالي في دول مجلس التعاون. وذلك لأن تحركات أسعار النفط وسياسات الانفاق الحكومي تخلق نوعا من التغذية «المرتدة "على أسعار الأصول والائتمان المصرفي والتي يمكن ان تؤدي إلى إضعاف القطاع المالي. فارتفاع أسعار النفط يؤدي في العادة إلى زيادة الإيرادات، ومن ثم تقوية المالية العامة ورفع معدلات النمو، ويساهم ذلك أيضا في زيادة عوائد سوق الأسهم نتيجة تحسن توقعات المستثمرين بتأثير إيجابي على قطاع الشركات، كما أن زيادة الانفاق الحكومي يؤدي بدوره إلى زيادة نمو الناتج غير النفطي، وزيادة السيولة في القطاع المصرفي، وزيادة الائتمان البنكي مع ارتفاع في أسعار العقارات، وقوة في الميزانيات المصرفية. مما يساهم أيضا في ارتفاع تقدير سعر الأصول والثراء المالي. والعكس يحدث في حالة تراجع أسعار النفط، حيث تتقلص الإيرادات مما يفاقم العجز في الموازنات ويقلل الانفاق الحكومي وتتراجع معدلات النمو والتي بدورها تؤثر سلبيا على القطاع المالي. ونظرا لأن القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي كبير إلى حد ما، فإن انعكاس تقلبات أسعار النفط حتما ستضعف القطاع المالي وتزيد من لآثار السلبية على الاقتصاد الوطني.

2. تحدي اقتصاد المعرفة

كثر الحديث في هذه المرحلة عن ملامح وخصائص اقتصاد مرحلة ما بعد النفط وأكدت الرؤى الاقتصادية، التي رسمتها أغلب حكومات دول مجلس التعاون من خلال استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أن

مرحلة «اقتصاد ما بعد النفط» ستتيح العديد من الفرص لترسيخ دعائم الاقتصاد المتنوع، مما يسهل عملية قيادة مسيرة النمو المستدام في أكثر من قطاع والارتقاء بمزاياها التنافسية كبيئة محفزة للاستثمار. لقد حدد البنك الدولي الإطار الاساسي لاقتصاد المعرفة المتمثل في استدامة الاستثمار في التعليم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والمؤسسي التي ستؤدي إلى زيادة في استخدام وخلق المعرفة في الإنتاج الاقتصادي والتي تقود في النهاية إلى النمو الاقتصادي المستدام. إن مؤشر الاقتصاد المعرفي، كما حدده البنك الدولي، يؤكد على أربع دعائم لنجاح "اقتصاد المعرفة». تتمثل هذه الدعائم في الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، الابتكار واعتماد التكنولوجيا الحديثة، والتعليم والتدريب والمعلومات والبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات، وهي عناصر مترابطة، والأداء الملائم والفعال لكل منها يعتبر شرطا أساسيا لضمان نجاح اقتصاد المعرفة. كما أن القدرة على بناء اقتصاد المعرفة «لا تتطلب فقط البنية التحتية التكنولوجية الجيدة والتعليم المميز للسكان بل تنطوي أيضا على إنشاء نظام اقتصادي ‹معرفي» (نظام مبني على قواعد وأنظمة شفافة وحرية التعبير نظام لا تشوبه التشوهات في ظل مراقبة حكومية فعالة، خالية من الفساد تخضع للمساءلة مع نظام قانوني متماسك، وحماية لحقوق الملكية)، يترافق ذلك مع تشجيع نظام الابتكار القادر على تعزيز الإنتاجية واستخدام واعتماد المعرفة في الصناعة والإنتاج لسلع جديدة وأنظمة انتاج حديثة بمعارف مبتكرة، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل تتوفر ركائز الاقتصاد المعرفي في هذه الدول ؟

إن التغيرات المتتابعة في الاقتصاد العالمي المدفوعة بالثورة الصناعية والتكنولوجية الرابعة- وهي ثورة الحوسبة الرقمية، التي انطلقت في خمسينات القرن الماضي، وواصلت تطورها وتطبيقاتها في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية ثلاثية الأبعاد والثورة الحاصلة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي والعالم الرقمي- وكلها أحدثت تغيرا كبيرا في نمط التجارة العالمية وفي طبيعة الأنشطة الإنتاجية فمن المتوقع في المستقبل القريب اختفاء 74% من الوظائف الحالية بسبب الذكاء الاصطناعي. مما يستوجب دراسة متأنية تستشرف الوصول إلى السياسات الاقتصادية الفاعلة لضمان نمو وتطور له صفة الاستمرارية يأخذ في الاعتبار التغيرات الديموغرافية الناتجة من ازدياد أعداد السكان خصوصا من جيل الشباب، تصاحبه زيادة سريعة في مخرجات

التعليم الثانوي والجامعي والمهني، مما يزيد الطلب على الوظائف وفرص العمل بصورة مستمرة. وهذه إذا لم تتوفر ستحول هذه الطاقات الإنتاجية الفعالة إلى طاقات خاملة وسلبية. وعليه فإن هناك حاجة إلى تضمين انعكاس مثل هذه التغيرات في الاستراتيجيات الوطنية للنمو والاستثمار البشري والمادي على حد السواء. فقد أكدت معظم الدراسات على أهمية استبدال استراتيجية النمو المعتمد على الاستثمار المادي فقط إلى استراتيجية نمو تعتمد على الاقتصاد المعرفي، والابتكار والبحوث العلمية مع التطور التكنولوجي. مما سيساعد حتما في تحقيق تطور ملحوظ في العديد من القطاعات الاقتصادية ويزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ويحقق هدف التنوع الاقتصادي. وحيث إن أغلب الاستراتيجيات الوطنية اعتمدت الابتكار والاقتصاد المعرفي كركن اساسي في التطور المستقبلي فإن الحاجة تبدو ضرورية نحو إحداث نقلة نوعية في اقتصاد ما بعد النفط وهذه المهمة ليست بالأمر الهين لأنها تتطلب" رؤى وجهود جبارة بل قدرات وطاقات مميزة من حيث الاستعداد، إذ يتوجب الاستثمار في الفرد كرأس مال اجتماعي قادر على تعويض النفط بالأفكار و البرامج والمشروعات الهادفة من أجل خلق فائض القيمة» . فبينما حددت الاستراتيجيات مجموعة من القطاعات التنموية الحيوية التي تركز على الإبداع والابتكار في صنع المستقبل. فإنه من المتوقع أن تعي مؤسسات التعليم جميعا هذا التوجه وتتجه إلى تطوير البرامج العلمية في مجال التخصصات الداعمة للابتكار من أجل مخرجات تعليم قادرة على الالتحاق بوظائف تلائم المرحلة المقبلة، كوظائف أبحاث الفضاء الخارجي وغيرها من القطاعات الجديدة التي تخدم اقتصاد المعرفة والإبداع والابتكار ومن بينها الطاقة المتجددة والطاقة النووية للأغراض السلمية وتصنيع وإطلاق الأقمار الصناعية وتكنولوجيا صناعة الطيران وتكنولوجيا صناعة الأسلحة العسكرية. أي أن التوجه يجب أن يكون نحو اقتصاد يرتكز على المهارات العالية بهدف إنتاج منتجات وخدمات ذات جودة عالية. كما يتوجب على جميع القطاعات الانتاجية والخدمية أن تفكر خارج الأطر التقليدية للوظائف من أجل استيعاب قوة عمل بمفاهيم وأساليب متطورة تشارك بفاعلية في النمو والتنمية الشاملة بجميع أبعادها لمواجهة هذا التغيير في الاتجاه وتساهم في تعزيز مكانة هذه الدول في المؤشرات الدولية المرموقة.

3. الاختلال في الموازنة العامة

لقد أكدت العديد من الدراسات أن «لعنة الموارد» تعتبر مصدرا رئيسيا لتراجع معدلات النمو وأنها محدد رئيسي لفشل التنمية الاقتصادية لأن التذبذب في اسعار المواد الأولية، والنفط منها، يكون له تأثير سلبي مباشر على معدلات النمو فترتفع معدلات النمو مع ارتفاع أسعار هذه المواد وتنخفض مع تراجعها وإذا لم تكن هناك سياسة مالية حكيمة ونظام مؤسسي جيد فإن التأثير السلبي للعنة الموارد يكون أشد وطأة. لقد قدر صندوق النقد الدولي أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خسرت أكثر من 340 مليار دولار من إيرادات النفط خلال عام 2015م، ما يعادل 20% من ناتجها الإجمالي المحلي وأنها بعد أن حققت فوائض في موازناتها العامة تجاوزت 12.4% من إجمالي ناتجها المحلي خلال الفترة من 2000–2011 و من المتوقع أن تتدهور أرصدة المالية العامة التراكمية للبلدان المصدرة للنفط وحدها بما يتجاوز 2 تريليون دولار في السنوات الخمس القادمة، مقارنة بالفترة 2004 - 2008 وتواجه عجزا في الموازنات يتراوح بين 7.9% و3.6% من إجمالي الناتج للأعوام 2015 و2016 (EL-katiri:2016). ويشير الجدول (1) إلى حجم العجز والفائض ونسبته في الناتج في دول المجلس. نظرا لأن الميزانيات الحكومية تعتمد بصورة كبيرة على العوائد النفطية وبالتالي فأنها ترتبط ولحد كبير بالتقلبات في أسعار النفط، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط منذ 2014 ستكون له آثار سلبية على اقتصاد جميع الدول. وجراء ذلك بدأت أغلب تلك الدول بالسحب من احتياطاتها لتجنب الانخفاضات الحادة في الإنفاق الحكومي وتقليل التأثيرات على الاستقرار المالي. وقد **بلغ** الانخفاض في إيرادات واحتياطيات دول المجلس لعام 2015 نسبا تراوحت بين 81% و37% وهبوطا في الاحتياطيات تراوح بين 35% و5% مع تراجع في النفقات العامة تراوح بين –21% و–8 %.(انظر الجدول 2 و3 في الملحق)..

بالرغم من أن تذبذب أسعار التقط بين ارتفاع وانخفاض ظاهرة ليست بالجديدة على الدول المنتجة للنفط إلا أن التراجع في الأسعار في هذه المرة سيكون طويل الأمد يتطلب تغيرا هيكليا على كافة الأصعدة فمن غير المتوقع أن تعاود أسعار النفط الارتفاع إلى المستوى الذي كانت عليه فيما سبق وعليه فمن المتوقع ان تكون التغيرات المتبعة لمواجهة مثل هذا التحدي أيضا هيكلية تشمل تغيير في السياسات والاستراتيجيات على المستوى الجزئي وذات أبعاد كلية طويلة المدى.

جدول (1) الموازنات العامة لدول مجلس التعاون

العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة (2011–2015)										
	العجز أو الفائض الكلي (مليون دولار أمريكي)					النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)				
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	4,319	5,228	9,291	18,673	-6,590	1.2	1.4	2.4	4.7	-1.8
البحرين	-76	-599	-1,085	-1,210	-4,001	-0.3	-1.9	-3.3	-3.6	-12.4
السعودية	77,550	99,514	58,782	18,123	-89,573	11.6	13.6	7.9	2.4	-13.7
عمان	-294	-209	-215	-938	-17,771	-0.4	-0.3	-0.3	-1.1	-25.3
قطر	14,856	26,182	28,937	36,892	-966	8.7	13.8	14.3	17.6	-0.6
الكويت	18,564	47,965	45,196	32,302	-15,834	12.4	27.2	25.5	19.7	-13.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2016

وتشير الإحصاءات الحديثة للبنك الدولي[2] في (2017) إلى تفاقم العجز في موازنات كافة دول المجلس فعلى سبيل المثال:

مع استمرار انخفاض أسعار الطاقة العالمية، تحولت أرصدة الموازنة والحساب الجاري إلى تسجيل عجز. فانخفاض ايرادات النفط فاقم العجز في الميزانية العامة **للبحرين** في 2015 بنحو 10 % من إجمالي الناتج المحلي وسجلت عجزا إجماليا في الموازنة قُدِّر بنحو 12.8 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3.4 % في عام 2014، وتسعى **الكويت**، لتسديد النفقات العامة في ظل انخفاض تدفق الإيرادات النفطية، وهي مؤهلة لتحقيق هذه الغاية أكثر من دول المجلس الأخرى وذلك لأن» سعر تعادل النفط في الكويت أقلّ من الدول المجاورة ويعود سبب ذلك جزئيًا إلى أن جيولوجيا النفط في الكويت تسهّل

2-http://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/economic-out-look-april-2017

الوصول إليه ولكن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أن الدولة اعتادت أن تنفق القليل على البنى التحتية ومشاريع التنمية الواسعة النطاق على الصعيد المحلّي فيما خصصّت جزءًا كبيرًا من مدخّراتها على مدى العقد الماضي لتمويل صناديقها السيادية.») كارين إ. يونغ :2016). ومن المنتظر أيضاً أن تنحسر الضغوط على الحساب الجاري والموازنة العامة بفضل تعافٍ جزئي لأسعار النفط وزيادة إنتاجه. ونتيجة تنفيذ الإصلاحات الخاصة بالإنفاق والإيرادات، ومنها استحداث الضريبة على القيمة المضافة التي يبدو أن الكويت أجلت تطبيقها إلى 2019، بينما تعتزم الحكومة استثمار 115 مليار دولار في القطاع النفطي خلال السنوات الخمس القادمة، والذي من شأنه أن يساهم في تعزيز إنتاج النفط ابتداءً من عام 2018. بالرغم من الدعم الإضافي الناجم عن الإنفاق على الاستثمارات العامة، تسعى **السعودية** إلى فرض إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة وتطبيق مبادرات إصلاحية كبرى من أجل التصدي للتحديات المتنامية التي يفرضها الواقع الجديد في أسواق النفط. وفي ظل الجهود الجارية لضبط أوضاع المالية العامة، من المتوقع تحقيق تحسُّن في هذا المجال على المدى المتوسط. ولكن من المتوقع استمرار عجز الحساب الجاري عند نسبة 4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017. أما في **قطر** فقد وضعت الحكومة أولويات مالية لرسملة القطاع المصرفي، معتمدة بشكل كبير على الاحتياطيات والتحويلات من جهاز قطر للاستثمار، صندوق الثروة السيادية)، فالاحتياطيات المالية الكبيرة، رغم تناقصها، والديون الجديدة هي ما يتم الاعتماد عليه في تلبية متطلبات الإنفاق الحكومي. أيضاً لا يزال عجز كل من الموازنة العامة والحساب الجاري كبيراً، أما في **عُمان** فبالرغم من قيام الحكومة بتخفيض الإنفاق الحالي وإصلاح نظام الدعم فقد اضطرت إلى اللجوء بشكل متزايد إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز. ونظرا لانخفاض الإنفاق بواقع 8% في الموازنة المقترحة لعام 2017 وقد تصل نسبة هذا العجز إلى 10.6% من إجمالي الناتج المحلي. ومع التأخير في جهود ضبط أوضاع المالية العامة، قد يصل عجز الموازنة إلى 13.9% في الأعوام اللاحقة. ومن المتوقع أن يستمر تقييد السياسة النقدية مع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة. ونظرا للزيادة في تعرفة الكهرباء وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، من المتوقع ارتفاع معدل التضخم لحدود 4.1%. وقد ساهم خفض الإنفاق الحكومي في تراجع استثمار قطاع الأعمال وتراجع استهلاك القطاع الخاص.

4.الخصخصة واستقطاب رأس المال الخاص المحلي والأجنبي

يعتبر تحرير الاقتصاد وبناء البنية التحتية القانونية والمؤسسية وتعزيز الشفافية والإفصاح في جميع القوانين والإجراءات المنظمة للأعمال أساسا للتنافس في الساحة العالمية وخاصة فيما يتعلق بجذب رأس المال الأجنبي. وقد اتخذت على مستوى دول المجلس العديد من الخطوات الايجابية لدعوة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي إلى المساهمة الجادة والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية. وبالرغم من ذلك فمن الواضح أن هذه الجهود لم تنجح في جذب استثمارات أجنبية كافية مقارنة بالعديد من الدول النامية بصفة عامة أو ببعض الدول العربية الأخرى بصفة خاصة كما يشير الشكل (9) والذي يوضح تراجع حجم التدفق الأجنبي في جميع دول المجلس في السنوات القليلة الماضية. مما يستدعى القيام بجهود أكبر لتوفير المناخ الاقتصادي والقانوني والإجرائي الذي يشجع على جذب هذه الاستثمارات الأجنبية،

الشكل (9) صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس

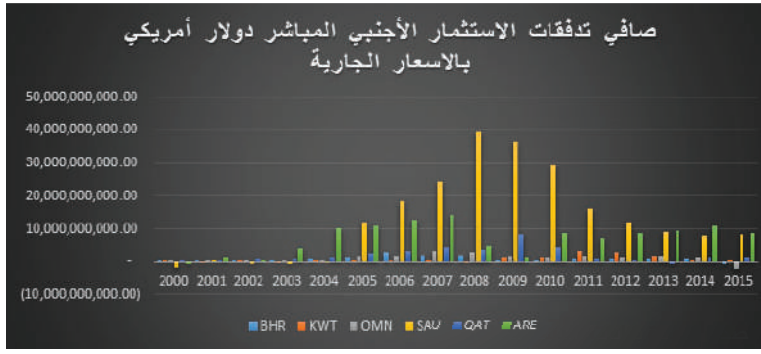

كما تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم مما تقدمه الحكومة للقطاع الخاص من حوافز مع بنية تحتية متطورة، إلا أن حجم مشاركته في توليد الناتج وتوفير فرص عمل خاصة للمواطنين ما زال ضئيلا. قد يكون السبب مرتبطا بحداثة عهد رجال الأعمال في هذا الحقل واعتمادهم بصورة كبيرة على الانفاق الحكومي مما يجعلهم غير مهيأين للمساهمة بشكل فاعل في توفير فرص عمل كافية للداخلين الجدد من مختلف التخصصات الجامعية او الفنية، أو المساهمة في عملية التنمية المستدامة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي من المتوقع أن يلعب دورًا رئيسيًا في دعم منظومة التنوع وتوفير فرص عمل خاصة للشباب وبناء روح المبادرة والإبداع لديهم وتعزيز

تنافسية الاقتصاد الوطني.

وعلى الرغم من أن جميع دول مجلس التعاون تعتمد النظام الرأسمالي في سعيها لتشجيع مبادرات القطاع الخاص المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبيً، مع فتح أسواقها للتجارة الدولية واستقطاب العمالة الأجنبية، إلا أن الحكومة تعتبر هي اللاعب الرئيسي في النشاط الاقتصادي. وحيث إن الاستراتيجيات الحديثة في دول المجلس توصي بضرورة تفليص دور الدولة المهيمن على الاقتصاد. إلا أنها ما زالت تتبني السياسات الكفيلة بحماية الفرص للمواطنين، مثل قوانين الوكالة التجارية ونظام الكفالة، وهذا ما جعل القطاع الخاص يعتمد بصورة كبيرة على حماية الدولة وعلى مبادراتها الاقتصادية التي تعطيه الأولية مما يضعف قدرته على المنافسة ليس فقط على المستوى العالمي بل أيضا القدرة على المنافسة في صناعات تهيمن عليها الدولة. يضاف إلى ذلك أنه ليس من السهل منافسة المقاولين المرتبطين بالدولة من قبل المستثمر ين الآخرين خصوصا عند تقديم العطاءات لمشاريع البنية التحتية الرئيسية من خلال مبادرة الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع السكك الحديدية ومرافق الطاقة والمياه أو حصة في شركات النفط مثل «أرامكو» . ففي مثل هذه المشاريع فإن المستثمر وخصوصا الأجنبي سيحتاج لمعرفة نوايا الدولة في السوق على أقل تقدير، وكيفية التوازن بين حقوق المستثمر الأجنبي ومطالب المواطنين.

5.الاختلال في التركيبة السكانية وسوق العمل والبطالة

يمثل المواطنون أقلية في التركيبة السكانية في دول مجلس التعاون، إضافة إلى ذلك فان نسبة كبيرة من السكان من صغار السن مما يتطلب ضرورة توفير فرص عمل في المستقبل لهذه المجموعة السكانية. ويشكل المواطنون 52% من إجمالي عدد السكان في هذه الدول، وتصل النسبة إلى 11% في بعض منها. ويؤدى هذا الخلل في التركيبة السكانية إلى خلل في سوق العمل والذي يمثل المواطنون نسبة ضئيلة في القوة العاملة لا تتعدى 30% من إجمالي قوة العمل على مستوى دول المجلس جميعها في حين تتراوح النسبة في بعض الدول بين 6-7% من قوة العمل كما يشير الشكل(10) والشكل (11).

الشكل (10) السكان حسب الجنسية في دول المجلس

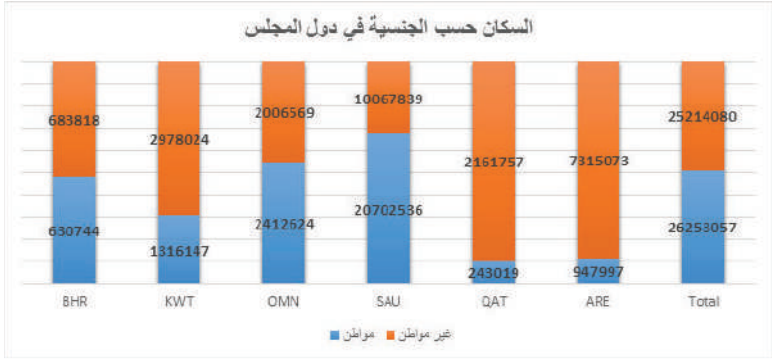

http://gulfmigration.eu/ Gulf Research Center, Gulf Labor Market, Migration and Population (GLMM) Program

الشكل (11) النسبة المئوية للسكان

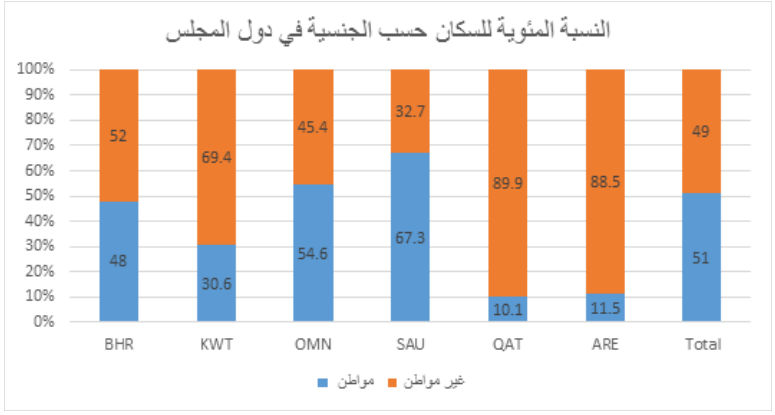

http://gulfmigration.eu/ Gulf Research Center, Gulf Labor Market, Migration and Population (GLMM) Program

أما قوة العمل فقد شكلت ما بين 43 % في قطر و29% في السعودية و41% في دولة الإمارات و36 % في البحرين و35% في كل من الكويت وعمان من إجمالي السكان في دول المجلس كما يؤكده الشكل (12) و (13)

الشكل (12)

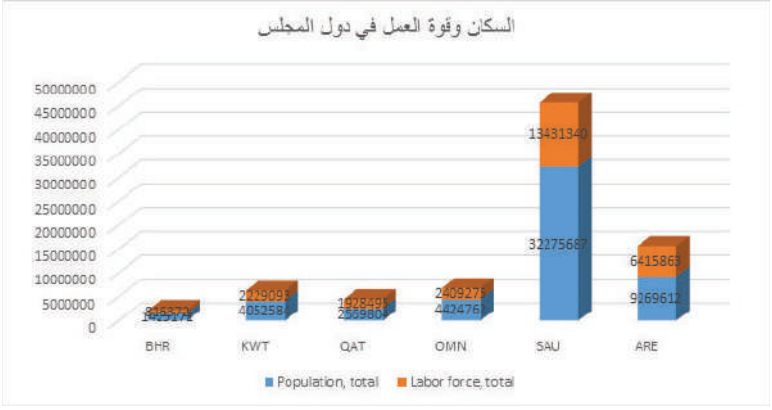

الشكل (13)

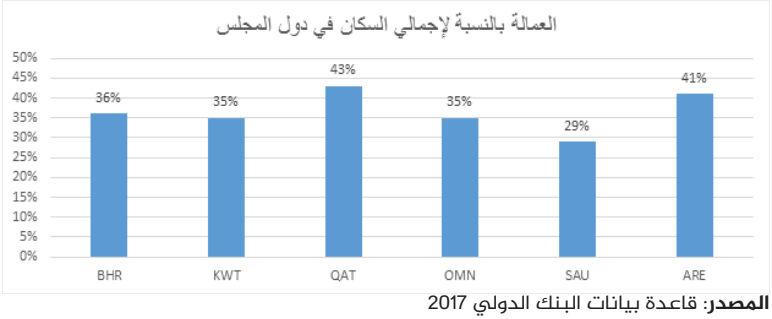

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2017

ويلاحظ أيضا انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة حيث تتراوح بين 27% إلى 13% من إجمالي من هن في سن العمل. أما معدل البطالة الكلية فقد تراوح بين معدل أدنى بلغ 0.2% في قطر وأعلى وصل إلى 17.5% في عمان في عام 2016 كما يظهر في الشكل (14).

الشكل (14) نسب البطالة في دول مجلس التعاون

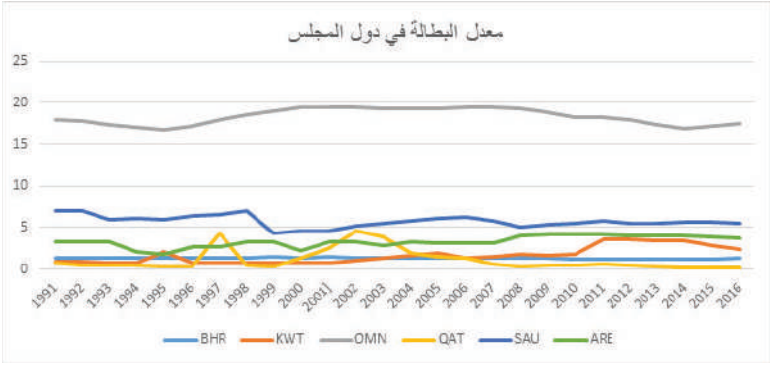

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2017

ويتسم سوق العمل أيضا بوجود خلل آخر في توزيع الأجور حيث توجد فروق كبيرة بين معدل الأجور في القطاعين العام والخاص، وأيضا بين المواطنين وغير المواطنين. كذلك يغلب على القطاع العام تفشي ظاهرة البطالة المقنعة نتيجة لسياسات التوظيف الحكومية والتي كان دافعها عوامل اجتماعية وسياسية وليس لأغراض اقتصادية مرتبطة بطبيعة العمل وإنتاجية العامل. ومن ثم فإن العمل على تطوير استراتيجية عمالية شاملة تعني بتحديد الأولويات المستهدفة في الاستقطاب والتدريب والتطوير تعتبر مهمة ضرورية لوضع الأسس لتنمية بشرية ناجحة. وكما تشير المؤشرات الرئيسية للسكان والعمالة في دول مجلس التعاون فإن التحديات الناتجة من خلل التركيبة السكانية تفرض جهودا مشتركة لحل هذا الخلل خصوصا في تلك الدول التي يشكل المواطنون فيها أقلية. وحيث أن الخطط والاستراتيجيات الحديثة في دول المجلس أبرزت بوضوح انتاجيه العمل كمحدد أساسي للتنمية وأحد العوامل الرئيسية المحددة للقدرة التنافسية ولرفع مستويات المعيشة في الاقتصاد الوطني، فإن الحاجة ماسة إلى تركيز الجهود بشكل أكثر وضوحا على أهمية الإنتاجية لكونها أمرا أساسيا من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام والمساهمة الفعالة لرأس المال البشري في الإنتاج.

6.تحدي التعاون والتكامل الاقتصادي

بالرغم من أن التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ، يعتبر أقل بكثير مما هو منشود إلا أن دول المجلس حققت بعض التقدم لتفعيل التعاون فيما بينها في كافة المجالات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال تم تطبيق قانون موحد للجمارك في يناير 2002، و تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال تجارة الجملة والتجزئة مع تملك تداول الأسهم وتأسيس الشركات والاستثمار، كما صدرت قرارات في بعض دول المجلس بالسماح لمواطني المجلس بتملك العقارات و مزاولة المهن التي كانت مقصورة على مواطني الدولة فقط. غير أن الأمور على ارض الواقع تشير إلى أن تلك السياسات لم تؤد إلى النتائج المرجوة منها، فما زال حجم التجارة البينية بين دول المجلس محدودا ولا يتجاوز 6% من إجمالي التجارة الخارجية، وما زالت هناك عوائق إدارية وسياسية تحول دون الاستفادة الكبرى من التنسيق والتعاون على مستوى دول المجلس، وقد يكون السبب في ذلك نتيجة لتشابه اقتصاديات هذه الدول، إلا انه يمكن أن يكون نتيجة لوجود الكثير من العوائق والقيود. وعلى الرغم من تماثل دول المجلس في العادات والتقاليد والقيم والتاريخ المشترك، إلا أن إدارتها المالية، والقيود السياسية المحلية، والأطر الاقتصادية مختلفة إلى أبعد الحدود. فقد اتضح من خلال الخلاف السياسي الحالي والتراجع في الأنشطة الاقتصادية بين دول المجلس أن هنالك اختلافات هامة لم تكن تظهر على السطح بل أطاحت بكل سبل التقارب والتعاون الاقتصادي الذي كان رغم تواضعه يصب في صالح التكامل والتنسيق فيما بينها (كارين :2017). لم تعد الأولوية للتنسيق والتكامل والإصلاح الاقتصادي بل استحوذ الأمن الإقليمي واستقرار الأنظمة والدفاع على المرتبة الأولى في سلم الأولويات.

7. تحدي المستجدات الجيوسياسية

إن الأهمية الجيوسياسية لدول مجلس التعاون ليست موضوع جدل نظرا لما تتمتع به هذه الدول من احتياطات ضخمة من الموارد الهيدروكربونية ومن ثم فإن البعد الجيوسياسي للطاقة يلعب دورا محوريا فيما ستؤول إليه أسعار النفط، إلا أن المستجدات والتحولات الأخيرة التي أصابت المنطقة وتمثلت في الأزمة مع قطر سيكون لها تأثير مباشر على الاقتصاد قد يساهم في تغيير ملامح المسار الاقتصادي والسياسات والخطط الاستراتيجية وبيئة الأعمال

ومسار التنسيق والتكامل الاقتصادي في دول المنطقة. فالخلاف السياسي عادة ما تكون له تبعات سلبية على الأنشطة الاقتصادية. فبالرغم من الرؤى الاقتصادية الحديثة التي برزت في أغلب دول المنطقة والتي اعتمدت التنوع الاقتصادي والمعرفي كأبرز الأهداف الاستراتيجية الضامنة لديمومة الأنشطة الإنتاجية والفرص الوظيفية، أظهرت الأزمة مع قطر أن القرارات السياسية عادة ما تكون معرقلا أساسيا للسياسات والطموحات الاقتصادية التي عادة ما تنتقل إلى مؤخرة قائمة الأولويات متى ما تعارضت مع القرار السياسي. لا شك أن قرار المقاطعة لقطر ستكون له تبعات اقتصادية كثيرة ليست على قطر وحدها بل ستكون له انعكاسات مباشرة على جميع دول المجلس. بداية من حركة وانسياب رؤوس الأموال وتنقل الأفراد والبضائع بين دول المجلس كما أقرتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. مرورا بتصفية الشراكات القطرية في دول المقاطعة وانعكاساتها سلبيا على استقطاب الاستثمار الأجنبي ومصداقية وشفافية قوانين الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وقوانين الاشهار والإفلاس وغيرها من القوانين التجارية. ووصولا إلى أن هناك أبعادا اقتصادية أخرى تتعلق بالعديد من الصفقات التجارية في مجال النقل بمختلف وسائله والشحن والتأمين والخدمات المهنية وتشكّل مسألة إيصال صادرات الغاز من قطر إلى الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان عبر خط أنابيب دولفين مشكلة أخرى مثيرة للقلق، نتيجة اعتماد كل من الإمارات العربية المتحدة وعمان على الغاز المستورد في توليدها للكهرباء. إن حجم التدفقات التجارية رغم تواضعها فأن أغلاق الحدود سيؤثر على استيراد قطر من السلع الغذائية رغم صغرها حيث لا تشكل أكثر من 01% من واردات قطر من المواد الغذائية إلا أن قطر تعتمد على نفس الموردين للمواد الغذائية الذين تعتمد عليهم دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مما قد يُشكل عامل ضغط إضافي على قطر في حال تشديد المقاطعة. وقد يجد الشركاء التجاريون أنفسهم مجبرين على الانحياز لصالح فريق من الفريقين، مما قد يعرقل عملية ابرام العقود الثنائية التي قد تكون أكبر كلفة. وقد يؤثر إغلاق الحدود سلبًا على صادرات الغاز من قطر، وعلى عمليات إيصال منتجات وقود (الديزل) ذات الصلة وإعادة تزويد ناقلات الغاز الطبيعي المسال، التي تنقل البضائع من الخليج إلى آسيا. ونظرًا إلى أن الناقلات تعبر الخليج وتدور حول عمان، لتتوقف بشكل روتيني في العديد من الموانئ. (كارين إ. يونغ :2017).

8. كيف تعاملت دول المجلس مع التحديات؟

1.8. موازنات توسعية وسياسات ضريبية

لمواجهة الانعكاس السلبي لانخفاض أسعار النفط وتراجع معدلات النمو سعت دول المجلس إلى تبني حزمة من الاصلاحات الاقتصادية. فمن أجل الحد من عجز الموازنات العامة تم إقرار بعض الضرائب والرسوم على بعض السلع والخدمات كضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ والتي طبقت في بعض الدول مثل السعودية والإمارات مع بداية العام 2018. كما عمدت بعض الدول إلى خفض الدعم عن كثير من السلع وخصوصا الوقود والطاقة والكهرباء. كما أقرت بعض الحكومات سياسات تهدف إلى التأثير في سوق العمل وفرض تشغيل المواطنين على القطاع الخاص. يضاف إلى ذلك إن بعض الحكومات اعتمدت ميزانيات توسعية وتحفيزية تهدف إلى زيادة الانفاق الحكومي من أجل ضمان نمو اقتصادي إيجابي، فعلى سبيل المثال أقرت السعودية في موازنة 2018 مجموعة من الحوافز بلغت 5 مليارات دولار لدعم المشاريع الصغيرة في شكل قروض ومنح وائتمانيات ورسوم حكومية لمقابلة تكاليف العمالة الوافدة. ومن أجل تعزيز الإنتاجية سعت إلى دعم استخدام التقنية الحديثة في الاتصال ومواد البناء. وأقرت في ميزانية 2018 بندا لدعم إسكان الشباب. كما استحدثت خطة لدعم الاستثمار بمبلغ 35.5 مليار دولار من خارج الميزانية الحكومية اعتمادا على صندوق التنمية الوطنية (صندوق الثروة السيادية) (كارين:2017). وفي نفس الاتجاه اعتمدت أغلب دول مجلس التعاون موازنات توسعية لمقابلة الارتفاع المتوقع خصوصا في بند الأجور والمكافآت في كل من الكويت وقطر[3] وعمان. أما في الإمارات فبالرغم من أن الميزانية الاتحادية تقلصت نتيجة تخفيض لبعض البنود عن الأعوام السابقة ووصلت إلى 54.7 مليار دولار، إلا أن موازنة دبي تعتبر الأكبر بزيادة وصلت إلى 47٪ عن 2017 وذلك من أجل الاستثمار في البنية التحتية المطلوبة لأكسبو 2020. ومن أجل تخفيف أعباء مثل هذه السياسات التي قد تلامس حياة المواطنين خصوصا أصحاب الدخول المتوسطة والمتدنية، لجأت بعض الحكومات في دول المجلس إما إلى تقديم إعانات نقدية لفئات محددة من المواطنين لمقابلة التكاليف الاضافية مثل صندوق حساب المواطنين في السعودية[4] الذي خصص له 8 مليارات دولار في ميزانية 2018، أو تبني برنامج دعم لبعض السلع على أساس الدخول الفردية كالمشروع العماني لدعم الوقود علي أساس الدخل.

3- من المتوقع أن تشمل ميزانية قطر ارتفاعا في الأجور قد يصل إلى ٨٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي مع زيادة في مخصصات الإسكان والأراضي للمواطنين بالإضافة إلى إنفاق على متطلبات كأس العالم

4- Citizen's Account fund on December 21

2.8. الرؤى والاستراتيجيات الاقتصادية:

مع الهبوط غير المتوقع لأسعار النفط برزت الحاجة ملحة إلى البحث عن مصادر أخرى متنوعة للدخل وتبدلت رؤى التنمية الوطنية في دول مجلس التعاون من تلك الخطط الخمسية التي تعتمد التخطيط الحضري وتطوير البنى التحتية إلى تلك التي من شأنها تغيير المشهد الحالي ووضع المنطقة في مكانة اقتصادية متميزة عالميا. لقد حددت جميع الخطط الحديثة أهدافا وغايات طموحة من أجل تنويع الاقتصادات وتوسيع القاعدة الإنتاجية بهدف تسهيل عملية الانتقال نحو اقتصاد ما بعد النفط. وجاءت طويلة الأمد إلى حد ما، تضمنت أهدافا استراتيجية حول تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري وتطوير البنى الأساسية. لاستقطاب المستثمرين والشركاء المحتملين وقد بدأت جميع دول المجلس منذ 1995 بوضع وتنفيذ خطط من خلال رؤى 2020 و2030 و2035 التي تهدف إلى توسيع وتنشيط وتنويع مصادر الدخل[5] . القاسم المشترك لهذه الخطط ثلاثة أهداف رئيسية: تنمية مستدامة وتقليل الاعتماد على النفط وخلق فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص. ولكن بالرغم من تشابه المدى الزمني للخطط وتماثل أهدافها إلا أن دوافعها قد تتباين من دولة لأخرى «ففي حين أن الحاجة ملحة لتنويع مصادر الدخل القومي في كل من عمان والبحرين اللتين تملكان الحصة الأصغر من الاحتياطات النفطية لا تبدو الحاجة أكثر الحاحا في الامارات وقطر انما يبرز الهدف الرئيسي من أجل وضع كل من أبو ظبي ودبي والدوحة على الخريطة العالمية. أما خطة الكويت فقد أثارت ضجة سياسية حين تم تسريب معلومات عن التكلفة الباهظة التي دفعت للمستشارين الأجانب. أما خطة السعودية فقد جاءت كاستجابة لانخفاض أسعار النفط وتفاقم العجز في ميزانية الحكومة الذي ورثته القيادة الجديدة (كرستين كوتس :2016 ص3). لقد توافقت أهداف الخطط جميعا حول أهمية بناء حياة أفضل للمواطنين فيها من خلال خلق اقتصاد منتج قادر على المنافسة العالمية بقيادة القطاع الخاص يضمن تحقيق الاستدامة والعدالة والتنافسية ويعتمد على الثروة البشرية المؤهلة بالتعليم المناسب لمرحلة ذات مواصفات مختلفة. ومن ثم تحددت الأولويات في تطوير نظم التعليم والرعاية الصحية وتحسين الخدمات الحكومية والبنى التحتية المادية والقانونية والمؤسساتية من أجل الاستجابة لمرحلة بمواصفات عالمية.

5- عمان ١٩٩٥ رؤية عمان ٢٠٢٠، البحرين ٢٠٠٨ رؤية ٢٠٣٠ قطر ٢٠٠٨ الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ الكويت ٢٠١٠ رؤية ٢٠٣٥، الإمارات ٢٠١٠ رؤية ٢٠٢١ والسعودية ٢٠١٦ رؤية ٢٠٣٠.

الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد عادة ما يساعد الاصلاح الاقتصادي على فتح الكثير من الآفاق الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وغيرها. ويُعرف في العادة على أنه إصلاح الخلل في الأنظمة القائمة، كما أن عملية مكافحة الفساد تشكل خطوة هامة في عملية الإصلاح الاقتصادي خصوصا إذا لم يكن هدفها الأساسي الاهتمام بالإصلاح المؤسسي والقانوني وليس استقرار النظام السياسي وتقويته. كما أنه خلال عمليات الإصلاح الاقتصادي يجب الالتفات إلى المشاكل التي قد تبرز نتيجة عملية الإصلاحات والتي يجب التدرج في تطبيقها حتى لا تؤدي إلى انعكاسات سلبية، كما يجب الاهتمام بتقديم الدعم المؤسسي من أجل ضمان عدالة تطبيق الإصلاحات واستدامتها. إن الفساد وسياسة الإقراض المتتبعة والمحسوبية والتحيز في التعاقد كلها ظواهر تتميز بها بيئة الاعمال في دول المجلس، والتي في معظمها يعود إلى القوة الدافعة للاستثمار والانفاق الرأسمالي الحكومي في هذه الدول، وليس للدور الفاعل للقطاع الخاص. (كارين يونج نوفمبر 2017)

وقد أشار محللون في تقرير صندوق النقد الدولي الصادر إلى أن سياسة الإصلاح ستشهد عراقيل وتحديات فريدة في كل بلد. وربما أيضًا قد يخلق برنامج الإصلاح تنافسا بين هذه الدول للحصول على رأس المال الدولي. وحتى مع توفر أسواق الدين الدولية بكثرة، إلا أنه قد لا يكون كافيًا للحفاظ على السياسة النقدية الحالية، وخاصة بالنسبة للدول ذات الاقتصاد الأصغر والأضعف (صندوق النقد العالمي :آفاق الاقتصاد الإقليمي).

ثالثا: الخلاصة والتوصيات

أشرنا في دراستنا إلى كيف أن المستجدات الإقليمية والعالمية كان لها تأثير مباشر على اقتصادات دول المجلس تمثل أبرزها في تراجع معدلات النمو وتلاشي الفوائض في الميزانيات الحكومية بل تفاقم العجز فيها. جميع هذه التحولات أفرزت تحديات أمام حكومات هذه الدول أهمها كيفية مقابلة الالتزامات في الانفاق الحكومي ومعالجة عجز الموازنات من أجل ضمان معدلات نمو معقولة وخلق فرص عمل للمواطنين وتحسين مستوى المعيشة. ولمقابلة هذه التحديات سعت جميع دول المجلس إلى تبني الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية الهادفة إلى التقليل من حدة الانعكاسات ورسم سياسات اقتصادية تنقل اقتصاد هذه الدول بعيدا عن اعتماده على مصدر وحيد قابل

للنفاد. ومن أجل ضمان حسن تطبيق هذه الرؤى فأننا نشير إلى ما يلي:

- إن النهوض بالوضع الاقتصادي الداعم للتنمية بكافة جوانبها البشرية والمادية يتطلب الاستقرار السياسي والاقتصادي وهما أهم العوامل المحفزة للنمو والجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وعليه فمن المهم أن تستمر دول المجلس في تطبيق سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى: العمل على تنويع مصادر الدخل بصورة أكثر فعالية لضمان استقرار الدخل القومي وعدم اعتماده على النفط والذي سيترتب عليه حتما استقرار في الموازنات العامة والإيرادات الحكومية. أن الظروف الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة العربية بصورة عامة لها دور في التأثير على المناخ الاقتصادي وتدفق رؤوس الأمـوال. كما ان وضوح واستقرار السياسات الاقتصادية عامل مهم في استقرار الأنشطة الاقتصادية ونموها وتنوع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. إن عدم الاستقرار والتغير في القوانين والإجراءات مع افتقاد الشفافية المطلوبة وعدم وجود نظام مؤسسي جاذب للاستثمار، إضافة إلى البيروقراطية وتعقد الإجراءات من العوامل المثبطة للأنشطة الاقتصادية. ولعل قطاع الخدمات يعد من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد، وحيث أن الهدف الرئيسي من الاستراتيجيات الوطنية تطوير الاقتصاد وتنوعه بعيداً عن قطاع النفط لذللك من المتوقع أن تعمل دول المجلس على دعم مزاياها التنافسية الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، بتطبيق أفضل التقنيات في مجالات الاتصالات، وتطوير شبكات الطرق والمطارات والموانئ، والسكك الحديدية، لتحقق المزيد من التقدم والريادة العالمية. كما يُنتظر أن تعمل هذه الدول على تطوير أسواقها المالية، وأن توفر من خلال هذه الأسواق أدوات مالية متقدمة في مجالات مختلفة ومتنوعة.
- تشير الأرقام إلى أن معدل النمو 1.3% الذي وصلت إليه دول المجلس في 2017 هو الأدنى منذ 2009 وأن التوقعات تبين أن النمو قد يرتفع ويصل إلى 2.9% في 2019 مدعوما بتزايد تدريجي في نشاط القطاع غير النفطي واستقرار في أسعار النفط إلا أنه من المستبعد أن تعود الميزانيات إلى تحقيق فوائض بأكثر من 9% (الراصد 2017). وبالتالي فإن الطابع الملح للضغوط المالية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي يعني ان صناع السياسات لم يعد لديهم ترف التأني والسير بخطى بطيئة نحو التغير التدريجي الذي تميزت به المراحل السابقة من الإصلاح.

وفي نفس الوقت إن الرؤى والخطط الواعدة عادة ما تكون ذات أبعاد شاملة ومعقدة وتحتاج إلى إطار زمني طويل المدى، من أجل ذلك يجب أن تكون لدى متخذي القرار في دول المجلس رغبة صادقة لإحداث التغير المطلوب مصحوبة بقدرة على التنفيذ. الشعارات الفضفاضة لن تخلق التغير إذا لم تكن هناك أهداف محددة وقابلة للقياس لكل القضايا الهامة كالميزانية الحكومية، والتغييرات القانونية والمؤسساتية والتنظيمية، والمبادرات والسياسات الواضحة التي تشكل الأساس الهام للخطط الموعودة إن عدم الاهتمام بمثل هذه التفاصيل يقوض، في كثير من الأحيان، الفائدة من الخطط ويعوق عملية التنفيذ. وقد جرت العادة في الكثير من الخطط التي تعتمدها هذه الدول اللجوء إلى استخدام مفردات مثل «موضع الدراسة أو ستحدد لاحقا للعديد من مؤشرات الأداء الرئيسية (كريستين كوس مصدر سابق ص 4).

- يجب ان يستفيد متخذو القرار وواضعو السياسات من الفرصة المواتية التي أتاحها انخفاض أسعار النفط وعجز الميزانيات للدفع بالتدابير والقرارات التي كان من الصعب تبنيها سياسيا خلال فترات الوفرة. ويجب اعتبار الإصلاحات الاقتصادية خطوة أولية وبداية لتطبيق إصلاحات جذرية على كافة الأصعدة بحيث ترتبط الإصلاحات بالجوانب الاقتصادية والسياسية بشكل أوثق وبتدابير واضحة وشفافة وشاملة.
- تعزيز أطر المالية لتجنب السياسات العامة المسايرة للاتجاهات الدورية مع توليد احتياطيات وقائية كافية لمواكبة التقلب الشديد في إيرادات المالية العامة سيكون له انعكاس إيجابي على خطط التنمية وتنفيذ مشاريعها الحيوية. ولتقليل معدلات التذبذب والعجز في الموازنات الحكومية وإيجاد مصادر تمويل جديدة فإنه من الضروري دراسة السعي التدريجي في تطبيق النظام الضريبي على الدخول وعلى الأرباح. والذي من المتوقع أن يتسم بالشفافية وسهولة التطبيق. وفي ظل التراجع الكبير في أسعار النفط والتباطؤ في معدلات الإنفاق العام، فإنه يتوجب العمل على تغيير دور الحكومة من لاعب رئيسي في النشاط الاقتصادي إلى حكم في إدارة هذه الأنشطة الاقتصادية من خلال توفير البيئة المؤسساتية المتطورة والقوانين التشريعية الواضحة والصريحة. ومن ثم فإن الإسراع في عملية التحرير الكامل للاقتصاد من الأمور الهامة وخاصة تلك القطاعات ذات الأولوية في عملية التنمية الاقتصادية والتي يراد

جذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي المباشر لها، وبذل جهود أكبر للترويج عن فرص الاستثمار فيها بصفة عامة أو للترويج لتلك القطاعات أو حتى صناعات معينة بصفة خاصة.

- يجب أن تستمر الجهود في تطوير وتحديث الخدمات الرئيسية التي توفرها حكومات دول المجلس، والعمل على تقديم الفكر المتطور والطموح من خلال منح مسؤوليات متزايدة للشباب، والتعامل مع التحديات الاقتصادية كمصدر إلهام لتطوير الاقتصاد ومنحه الريادة، ويجب الاستفادة من مرحلة تراجع أسعار النفط في إعادة تقييم شاملة للسياسات السابقة من أجل تقليل الهدر وتبني الخطط الاستراتيجية الداعمة للرؤى الاقتصادية المدروسة بعناية وشفافية لضمان أن يكون لها أثر إيجابي ملموس على الاقتصاد في الأجلين المتوسط والطويل. فبالرغم من التوقعات بأن تتحسن افاق النمو الاقتصادي في 2018 و2019، نتيجة التحسن في التجارة العالمية، وتوقع استقرار أسواق السلع الأساسية إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها هذه الدول. إلا أن التحسن هذا مرهون بالتطورات الجيوسياسية في المنطقة وأسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي قدرة هذه الدول على ضخ الاستثمارات في المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية.
- الاهتمام بإصلاح النظام التعليمي بحيث يهتم بتنمية مهارات التفكير والإبداع والابتكار لدى الطلبة بدلا من تركيزه على الحفظ والتلقين. كذلك الاهتمام بضرورة ربط الخريجين والتخصصات وخاصة في التعليم الجامعي باحتياجات السوق إضافة إلى الاهتمام بالتعليم الفني. كل ذلك يساعد على توفير المهارات المطلوبة في سوق العمل وتيسير الحصول على العمالة المدربة والمؤهلة محليا. وذلك من منطلق أن النتيجة الطبيعية لإصلاح النظام التعليمي وتخريج الطالب المعد بالمهارات المطلوبة في السوق أن تنتفي الحاجة لسياسات التوطين حيث ستتولى قوى العرض والطلب في سوق العمل تحقيق التوطين بصورة أكثر فعالية. فلم تعد عناصر الانتاج التقليدية من أرض وعمل ورأس المال هي فقط المكونات الاساسية للإنتاج في الاقتصاد الحديث انما أصبحت المعرفة الفنية والتقنية والابداع والابتكار والمعلوماتية والتكنولوجيا هي العناصر الأكثر أهمية في دفع عجلة الانتاج ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.

- مع تراجع دور القطاع العام كمصدر للتوظيف ومع تنامي عدد من هم في سن العمل من الشباب، وفي ظل التحولات الهيكلية في الاقتصادات الوطنية، تبدو الحاجة ملحة إلى إجراء إصلاحات جذرية في سوق العمل بهدف تحريره والتخلص من الازدواجية بين القطاع العام والخاص في معدل الأجور والتركيز على أن يكون الأجر مرتبط بالإنتاجية وليس بالجنسية. وحيث إن هناك حاجة إلى مهارات جديدة يجب الاهتمام بعملية تدريب وتطوير العناصر البشرية المواطنة من أجل مواكبة التطورات الحديثة في سوق العمل وخاصة في القطاع الخاص. كما أن توفر الأعداد الكافية من العمالة التقليدية والفنية الماهرة يشكل عنصرا أساسيا من عناصر التنمية في دول المجلس. ونظرا لمحدودية أعداد الفنيين والعمالة الماهرة، فإن فتح المجال أمام استجلاب العمالة الوافدة المؤهلة من الدول الأخرى يجب أن يكون ميسرا وبقواعد وإجـراءات واضحة ومحددة سلفا ولا تستغرق وقتا طويلا ولا تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة. كما أن تسهيل عملية التحاق المرأة بسوق العمل سيكون له انعكاسات إيجابية كثيرة، إن هناك حاجة لتغييرات جوهرية في السياسات التنظيمية على مستوى المؤسسات والممارسات الإدارية في دوائر التوظيف، من أجل استقطاب المرأة والاحتفاظ بها في المؤسسة وتشجيعها للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار والمناصب العليا في الإدارة. ومن الواضح «أن القيم والأعراف الثقافية والاجتماعية هي ما يعقد عملية وديناميكية توظيف المرأة، ولفهم هذه الديناميكية لابد من توفر العديد من البيانات المطلوبة» (kemp.et.al:2016,p221)
- يجب أن تستمر دول المجلس في دعم دور القطاع الخاص، وإفساح المجال له حتى يكون شريكا استراتيجيا خصوصا في الخدمات الأساسية بالدولة، وذلك من خلال زيادة منظومة "الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، في تنفيذ المشروعات الكبيرة. ويُنتظر أيضاً أن تكثّف دول المجلس من دعمها وتشجيعها لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تكون مصدراً رئيسياً لإيجاد الفرص الاقتصادية للشباب المبتكرين، ولإيجاد فرص توظيف من أجل مساهمة اقتصادية بناءة للشباب بصورة عامة، وبما يتواكب أيضاً مع التوجه الراهن لتطوير نظم التعليم بالاعتماد على التقنيات الحديثة وتطوير المناهج والتدريب المهني بما يتماشى مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل في مرحلة ما بعد النفط. وهذا

يقتضي دعم القطاع الخاص المحلي ومنحه الحوافز التي تدفعه إلى زيادة استثماراته وتعزيز دوره في النهوض بالتنمية. مع وضع الضوابط المناسبة لزيادة استثماراته في مختلف القطاعات خصوصا الانتاجية منها مثل الصناعات بمختلف أنواعها، سواء الثقيلة أو التحويلية، من اجل خلق قاعدة صناعية صلبة تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية وتفتح الباب لتوظيف العمالة الوطنية.

- يُنتظر أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، من أجل تطوير السوق الخليجية المشتركة، لإنجاز المستهدف منها وأبرزها حرية انتقال المواطنين ورؤوس الأموال والسلع، وتحقيق المزيد من التعاون والتنسيق لتشكيل استراتيجيات خليجية متسقة للمنطقة لمرحلة ما بعد النفط. ومن أجل توفير الوسائل الفعَّالة ذات التكلفة المنخفضة لتمويل الأنشطة الحكومية ولإدارة السياسات الاقتصادية. يجب أن تتكاتف الجهود على مستوى دول المجلس من أجل تطوير أسواق المال وتسهيل تداول الأوراق المالية للشركات الخليجية أمام المستثمرين في دول المجلس جميعا. وتفتح جميع الشركات للاكتتاب العام لمواطني الدول من أجل تفعيل وتشجيع الاستثمارات الخليجية المشتركة.
- من المهم أن تبذل الحكومات جهدا أكبر لدعم البحوث والتطوير لأن الشركات الخاصة في دول المجلس لا تقوم باستثمارات كافية في هذا المجال وذلك لسببين. الأول أن الشركات غالبا ما تجد صعوبة في تمويل هذه المشروعات وخاصة في فترات الركود وعليه فإن سياسات المالية العامة التي تساعد في استقرار الناتج يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في التغلب على هذه المشكلة. ثانيا، تنطوي الاستثمارات في البحوث والتطوير على آثار إيجابية تنعكس على الاقتصاد الأوسع نتيجة لتداعيات المعرفة وهي آثار لا تراعيها الشركات في عملية اتخاذ القرار إلا أنها لو فعلت ذلك فإن أنشطة البحث والتطوير يمكن أن تزداد بنسبة 04% مقارنة بالوضع الراهن مما يمكن أن يرفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5% على المدى الطويل ويمكن للسياسة المالية العامة أن تساهم بدور مهم في النهوض بأنشطة البحث والتطوير الخاصة بتقديم دعم مالي وحوافز ضريبية (الراصد ملخص واف).

- ومن أجل دعم متخذي القرار فهناك حاجة إلى توفير قواعد للبيانات الدقيقة حول كافة المؤشرات الاقتصادية ما يؤهلهم لتقديم التحليل الاقتصادي الرصين. فندرة البيانات يشكل عائقا جوهريا أمام الباحثين والمحللين الاقتصاديين. إن ما ينقص الرؤى الخليجية عدم التأكد من صحة ودقة الإحصاءات والبيانات مما يشكل عائقا أمام إمكانية المواءمة بين أهداف السياسات ومؤشرات الأداء لكافة الهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية بالخطة.

وأخيرا إن التحدي الذي يواجه اقتصاد دول المجلس يكمن في كيفية التخلص من العادات غير المرغوبة للاقتصاديات الريعية، وتغير تفكير صناع القرار بما هو أبعد من مجرد متطلبات ومخصصات العوائد النفطية القصيرة الأجل. والتركيز على اقتصاد متكامل قابل للاستمرار والديمومة، وعلى القدرة التنافسية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية ثابتة من خلال قطاعات إنتاجية ذاتية النمو منفتحة على العالم الخارجي ومتناسقة على الصعيد الإقليمي عبر رؤية تكاملية إيجابية من شأنها أن تساعد في إعادة بناء المنطقة اقتصاديا بإعادة تأهيل قطاعاتها الإنتاجية والخدمية من أجل تنمية طويلة الأمد تعالج الأبعاد المختلفة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الملاحق الاحصائية

جدول (2) نسب انخفاض الايرادات والاحتياطيات لدول المجلس

	٪ تراجع في ايرادات النفط	٪ هبوط الاحتياطيات
السعودية	٪81	٪13
الإمارات	٪37	٪5
الكويت	٪44	...
عمان	٪41	...
قطر	٪38	٪22
البحرين	٪41	٪35

قتيبة العاني الموازنة العامة لدول التعاون قائمة على ملاحقة أسعار النفط وفق مصطلح المرض الهولندي موازنات دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات وطرق المواجهة مجلة آراء حول الخليج العدد 119

بينما بلغ حجم الانفاق الحكومي في دول المجلس حسب الجدول (3)

جدول (3) النفقات الحكومية لدول مجلس التعاون

	2015	2016	2017
السعودية	268,68	226,63	244,51
الإمارات	13,49	13,34	13,38
الكويت	62,69	61,78	
عمان	36,62	30,91	30,39
قطر	60	55,63	54,51
البحرين	9,56	9,77	

قتيبة العاني الموازنة العامة لدول التعاون قائمة على ملاحقة أسعار النفط وفق مصطلح المرض الهولندي موازنات دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات وطرق المواجهة مجلة آراء حول الخليج العدد 119

المراجع والمصادر

1. أحمد الصفتي (2016) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، «التعليقات على خيارات مستقبلية ما بعد النفط ... الانتقال السلس مغلقة»، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.www.nrevog-ea.tnem
2. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقرير التجارة والتنمية 4102 نيويورك
3. كارين يونج (2017) «عزل قطر يكشف النقاب عن نقاط الضعف الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي» واشنطون : معهد دول الخليج في واشنطون
4. كارين يونج (2017) «الأزمة القطرية تزيد من العراقيل أمام برامج الإصلاح الاقتصادي» واشنطون : معهد دول الخليج في واشنطون
5. كارين يونج (2017) «مسار البحرين نحو الإصلاح الاقتصادي: الحجم الواحد لا يناسب الجميع « واشنطون : معهد دول الخليج في واشنطون
6. كارين يونج (2016) «معضلة الإدارة المالية في عمان « واشنطون : معهد دول الخليج في واشنطون : معهد دول الخليج في واشنطون
7. قتيبة العاني (2017) «الموازنة العامة لدول التعاون قائمة على ملاحقة أسعار النفط وفقًا مصطلح المرض الهولندي موازنات دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات وطرق المواجهة» مجلة آراء حول الخليج العدد 119

- Bassem Kamar and Raimmdo Soto (2017) “MONETARY POLICY AND ECONOMIC PERFORMANCE IN RESOURCE DEPENDENT ECONOMIES” Cairo : Economic Research Forum
- International Organization of Labor (2016), www.ilo.org/ilostat
- International Monetary Fund ,Economic Prospects and Policy Challenge for GCC Countries (2016) Riyadh: Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors October 26, 2016
- International Monetary Fund , Diversifying government Revenue in the GCC: Next Steps (2016) Riyadh: Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors October 26, 2016
- International Monetary Fund (2014) Economic Diversification in the GCC the Past, the Present and the Future Washington D.C
- International Monetary Fund (2016) United Arab Emirates Outlook Washington ,D.C
- Kristian Coates Ulrichsen) 2016) Economic Diversification Plans: Challenges and Prospects for Gulf Policymakers , Washington; D.C: Arab Gulf States Institute in Washington.

- Karen I. Young 2017, Isolating Qatar reveals economic weaknesses in the Gulf Cooperation Council, Washington; D.C: Arab Gulf States Institute in Washington.
- Laura El-Katiri (2016) " Oil is a Challenge for Gulf Economies, but also an Opportunity" Harvard Business Review; https://hbr.org/2016/03/oils-fall-is-a-challenge-for-gulf-economies-but-also-an-opportunity
- Martin Hvide(2015)"Transformation of the Arab Gulf Economies into knowledge economies: Motivational Issue related to the Tertiary Education Sector Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies
- U.S Energy Information Administration-eia (2017) Country Analysis Brief : United Arab Emirates
- The World Bank (2017(Doing Business 2017 :Equal opportunity for all Economy profile 2017 United Arab Emirates Washington D.C
- The World Bank Data, http://www.worldbank.org/
- http://www.eremnews.com/economy/markets/467602
- http://gulfbusiness.com/worlds-10-biggest-sovereign-wealth-funds
- http://gulfbusiness.com/abu-dhabi-swf-no-more-the-worlds-richest/
- http://www.eremnews.com/economy/markets/467602
- World Bank (2017) Gulf States: Economics Perspectives, Arabic, http://www.albankaldawli.org/ar/country/gcc/publication/economic-outlook-April-2017

الـفـصـل [4]

مـواطَـنـة المـواطِـنـة الخليجية في ظل المتغيرات السياسية والاجـتـمـاعـيـة الـراهــنــة

هتــون أجــواد الفــاســي

مـلـخـص

تعتبر قضية مواطَنة المرأة في دول الخليج من القضايا المستعصية الفهم والحل في ظل حال التناقض أو التكامل بينها وبين قضية المواطنة بشكل عام، متداخلة مع الذكوري والديني من جانب والعادات والتقاليد من جانب آخر فضلاً عن مساندة السياسي من جانب ثالث. وفي ظل ارتفاع وتيرة مطالب النساء بالمواطنة الكاملة وفي ظل التحديات التي تعيشها المنطقة في رؤيتها لمواطنَتها الخليجية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، سوف تستكشف هذه الورقة بعد توصيف المشكلة كيف تتنقل الرؤية سلباً وإيجاباً بين مفهوم المواطنة والسيادة وإدخال أو إخراج المرأة من هذه المنظومة. كما أنها محاولة للفهم والتفكيك وكذلك إعادة البناء لمجتمع خليجي متماسك تتضافر الجهود فيه لبنائه كوطن مشترك لأبنائه وبناته.

المقدمة

تحتل قضية مواطنة المرأة في الدولة المدنية الحديثة لاسيما العربية موقعاً أساسياً في سياق تأسيس المساواة المدنية حقوقياً وواجبياً وتئن النساء تحت وطأة عدم اكتمالها وتشوهها على الرغم من تضمّن دساتير كل الدول تقريباً على المساواة بين المواطنين، ولكننا نجد دوماً قانوناً هنا ونظاماً هناك واستثناء فيما بينهما يُخرج المرأة من سياق المساواة والمواطنة. بل إننا نجد أن هناك محاولة بإدراج الديني في مناقشة وضع المرأة لشرعنة دونية مواطنة المرأة بصور قانونية مختلفة اختلط فيها المدني والفقهي.

وفي هذه الورقة سوف نستعرض مفهوم المواطنة في إطار الدولة الحديثة وكيف تُخرج منها المرأة لأسباب ومبررات مختلفة تختلط بالشرعي والاجتماعي وتأخذ الصورة الحديثة مع الحداثة في خلط الأوراق، مع التركيز على الخليج العربي بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة وتحليل ما وراء ذلك لمحاولة فهم آلية تطور المجتمع في ظل التحولات والتحديات التي تشهدها المنطقة سواء كانت تهديدات خارجية أو داخلية أو انفراجات حقوقية داخلية أو أزمات سياسية إقليمية أو رؤى وطنية وخليجية تتأمل مستقبلاً متحداً، لعلها.

والسؤال الأساسي هو كيف تحاول المرأة الخليجية وهي محاطة بما يقودها دوماً إلى دائرة الدور الجندري المحدد للأنثى، أن تخرج من المنظومة الجندرية التقليدية التي تختزلها في صورة ودور الكينونة الأنثوية إلى فضاء المواطنة المحايدة جنسياً؟

وقد حتّم أو أدى التغير السياسي والاجتماعي في السنوات الأخيرة في الخليج أن تصيب المرأة الكثير من التغيرات أيضاً على مستوى دمجها أكثر في العمل العام وحصولها على المزيد من المكتسبات السياسية والاجتماعية، ولكن ذلك لم يصل إلى درجة منحها حقوقها المواطنية الكاملة، فماذا نعني بذلك؟

إن مدخلي إلى هذا الموضوع يفترض أن المواطنة حق أساسي في ظل الدولة القومية الحديثة لكل من المرأة والرجل سواء بسواء، ويفترض بالتالي أن أي استثناء أو استدراك على أحدهما دون الآخر فإنه يوقع في شبهة التمييز إن لم يكن اقترفها بالفعل. وافتراضي أيضاً يقول بأن للظروف السياسية والاجتماعية تأثيرا بلا شك على تطور هذا المفهوم وآليات تطبيقه وتمثله.

وفيما يلي سوف نستعرض ما نقصد بهذه المتغيرات ثم نتناول موضوع المواطَنة وما تعنيه، مع ملاحظة أنني لست معنية هنا بالبحث عن منجزات كل

دولة وما تقدمه للمرأة، فهذه حقوق بالتأكيد وليست منة، لكني أتتبع الثغرات التي تحتاج إلى أن تُرتق وأحاول أن أقدم صورة حول ما نفهمه من حال التمييز الذي تعاني منه المواطِنة الخليجية في كثير من دول المجلس.

المتغيرات السياسية

يشكل العام 2017 عاماً مفصلياً في منطقة الخليج العربي على أكثر من مستوى بالنسبة لحجم التغيرات وفداحتها. فقد شهد تحوله إلى مهبطٍ لأبصار العالم عندما قرر الرئيس الأمريكي المنتخب آنذاك دونالد ترامب وفي أول زيارة خارجية له بعد توليه الحكم أن يزور المملكة العربية السعودية ولقاء دول مجلس التعاون الخليجي والتعاون الإسلامي، ربما إلى خلق خليج جديد إقليمياً وعالمياً. وقد جعلت القمم التي عقدت في الرياض في خلال بضعة أيام منها خلية نحل لا تهدأ وترتب عليها اتفاقات سياسية وعسكرية واقتصادية بمليارات غير مسبوقة في صفقات سلاح على وجه التحديد. كما شهد إطلاق مركز اعتدال وإعلان استراتيجية مكافحة التطرف وقائمة طويلة من القرارات ليثبت الخليج أنه جدير بأن يجعل رئيس أكبر دولة في العالم وجهته الأولى إليه. وكما نعلم فقد ترتب على هذه الزيارة الجدلية التي حولها ترامب إلى دعاية دينية يزور فيها مراكز الأديان السماوية الثلاثة، منتقلاً من الرياض مباشرة إلى تل ابيب ومنها إلى الفاتيكان في محاولة لإيهام العالم بتقديره لكل الأديان وتعامله معها على خط واحد بعد قرارات التمييز ومنع مواطني عدد من الدول الإسلامية الدخول إلى الولايات المتحدة، لينتهي العام بإعلانه المشؤوم بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس كعاصمة للكيان الصهيوني. كان هذا العام عام ترامب وأفلامه وقضاياه وصدماته للعالم بكل فضائحه السياسية والجنسية والدينية والعنصرية وما زالت المحاكم لم تستنفد قضاياها معه بعد.

وأصبح للولايات المتحدة موطئ قدم أكثر قوة وثباتا في المنطقة من خلال صفقات الأسلحة الفلكية التي أجراها مع السعودية على وجه التحديد.

واتضحت صورة العلاقة بإيران والتي خرجت من معادلة الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني واستعادت دول الخليج وعلى رأسها السعودية مكانتها في السيطرة على الخليج في عهد النفوذ الأمريكي الذي استطاع في هذا العام مع قوات التحالف والقوات العراقية من بسط نفوذه الاستراتيجي على العراق مرة أخرى بعد إخراج آخر داعشي من معاقلهم في الأنبار وما ورائها.

الأحـداث تتلاحق في الخليج وكل قصة ترمي بظلال معقدة من النتائج والمترتبات وتنافس القوى الكبرى على الخليج ما بين روسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وفرنسا، كل منهم يحاول أن يستثمر التحولات الداخلية التي ميزت هذا العام لصالحه.

أما التغير السياسي الرئيس الذي أصاب الخليج في شبه مقتل، فهو قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية بين ثلاث من دول المجلس ودولة قطر ابتداء من العاشر من رمضان 1438/ الموافق 5 يونيو 2017، وأمر رعايا الدول الثلاث بمغادرة قطر ودولها في خلال أسبوعين، مما سبب شللاً لا سابقة له على الأوساط الاجتماعية والدبلوماسية ولاسيما الشعبية. وتستمر تداعيات هذه المقاطعة خلال العام 2018، التي أخذت أبعاداً متشعبة بناء على اتهام الدول الثلاثة، السعودية والإمارات والبحرين ومعهم مصر، بأن قطر تخالف ثلاثة عشر بنداً من بنود اتفاق تم التوقيع عليه عام 2014 لتتوقف قطر عن تمويل «الإرهاب» ودعم الإخوان المسلمين وترك قناة الجزيرة تُحرض ضد الدول الأربعة ورفض قطر الانصياع لهذه المطالب أو قبول أي من هذه الاتهامات والتمسك بالقرار السيادي، حسب وجهة نظرها. وترتب على ذلك تباعد المسافات بين قطر وبقية دول الخليج شيئاً فشيئاً إلى حد بات يثير الخوف من ألا يصل الخلاف إلى بر أمان، ويبقى الخليج بأكمله عرضة لانكسار اقتصادي هائل سواء لتزعزع الثقة في استقراره الاقتصادي والسياسي أو نتيجة لاستنزافه المتواصل وكل معسكر من الاثنين أو الثلاثة مقابل قطر يتنافس في عقد المزيد من صفقات الأسلحة[1] التي سوف تأتي على البقية الباقية من موارد الدول التي تئن أساساً من انخفاض أسعار البترول وغير ذلك من تحديات.

وتحول آخر رئيسي كان وصول الأمير محمد بن سلمان إلى ولاية عهد السعودية في الأسبوع الثاني لقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، وعزل الأمير محمد بن نايف وتعيين الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف كوزير للداخلية في تغيير استراتيجي أيضاً غير مسبوق في السعودية على مستوى وزارة الداخلية، أقوى الوزارات السعودية. وتلا ذلك عدد كبير من التحولات الداخلية ذات الصبغ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تدور في فلك تمكين رؤية المملكة 2030 بالمشاريع العملاقة التي يريد الأمير لها أن تنقل السعودية من مرحلة النفط

1-Tom Batchelor, 2017, Arms sales deals increase for the first time since 2010, The Independent, Dec 11, 2017, https://www.independent.co.uk/news/world/politics/arms-sales-deals-increase-2017-middle-east-bae-systems-yemen-civil-war-saudi-arabia-a8104231.html تم الدخول في 18-2/3/30

إلى مرحلة ما بعد النفط وبدائل إنتاجية تقوم على الاستثمار في الموارد غير المستغلة سابقاً كمشروع القدية، جزر البحر الأحمر ونيوم، والاستثمار أيضاً في القوى البشرية من المواطنين والمواطنات من خلال مؤسسة مسك الخيرية (نسبة إلى محمد بن سلمان) التي أسسها، وما يدور في فلكها من مؤسسات أخرى.

أما الخطوة السياسية التالية التي أربكت الخليج في محاولة تفسيره، فقد كانت الحملة الجذرية على الفساد وتأسيس المجلس الأعلى لكافحة الفساد برئاسة ولي العهد والذي قام في ليلة واحدة، الرابع من نوفمبر 2017 بالقبض على العشرات من الأمراء من الصف الأول والوزراء الحاليين والسابقين تجاوزوا المائتين وحجزهم في فنادق الريتز كارلتون في الرياض وجدة والدمام بتهم الفساد والرشوة وأكل المال العام. وقد تداعت هذه القضية بشكل غير مسبوق أيضاً كاسرة العديد من المحرمات فيما يتعلق بالتعامل مع أحفاد الملك عبدالعزيز وأبناء الملوك أو مع المتنفذين من رجال الأعمال أو الوزراء الكبار والمقربين سابقاً. سبقها بعدة أشهر، العاشر من اكتوبر، القبض على عدد كبير من العلماء المتهمين بالتعاطف مع قطر أو مع الإخوان المسلمين، وتلا ذلك ومع بداية العام (يناير 2018) القبض على أحد عشر أميراً احتج على فرض دفع فواتير الكهرباء والماء والمطالبة بدية أمير منهم قُتل قصاصاً.

هذا والشعب السعودي لم يكن له إلا أن يراقب ويرصد ما يحدث ويعلق في وسائل التواصل الاجتماعي، فيتظاهرعلى تويتر ويختلف على الانستغرام ويحتج على سنابشات، وينتظم على الواتساب ويترقب القرارات والأوامر الملكية التي ما فتئت تترى صبحا ومساءً.

وكانت دول الخليج الأخرى ترقب إلى حد كبير ما يجري في السعودية وما يجري على مستوى محاولات المصالحة التي لما تتوقف دولة الكويت عن المحاولة فيها مراراً وتكراراً دون أن تصل إلى نتيجة إلا ما كان من إتمام عقد القمة الخليجية الثامنة والثلاثين في ديسمبر من عام 2017 كما كان محدداً لها مسبقاً، وهو نجاح نسبي يُحسب للكويت، ومحاولات أخرى في مارس 2018 لعودة عقد اجتماعات مجلس التعاون بحضور قطر إلى طبيعتها.

المتغيرات الاجتماعية

وعلى المستوى الاجتماعي، لعلنا يمكن أن نقول إن العلامة البارزة هذا العام كان في فك السعودية حظرها عن قيادة المرأة للسيارة (26 سبتمبر 2017) والذي احتفى به العالم أجمع وليس الخليج فحسب، وإن كانت أزمة الخليج تلقي بظلالها على رغبة القطريين في التفاعل مع السعودية والفرحة لنسائها، لكن كان هناك فرح طاغٍ وتجاوب مع مطلب المرأة السعودية الذي طال زمانه. كان هذا القرار أكبر عقدة كأداء في التغير الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية والذي طال عقوداً دون مبرر أو فائدة تعود على أي أحد ناهيك عن الضرر الذي تحملته النساء طيلة هذه الأعوام والتي لن يستطيع أحد أن يعوضها عنها.

وعلى المستوى السعودي أخذت عدد من الانفراجات الاجتماعية تتوالى بمحاولة تنقية المجتمع من التشدد والتطرف. فرفع أيضاً الحظر على رياضة البنات في المدارس (يوليو 2017) ومن ثم أصبح للمراكز الرياضية أن تحصل على تراخيص بتأسيس نوادٍ للرياضة النسائية دون وجل ومن ثم دخول النساء في مضمار الشأن الرياضي وتعيين ريما بنت بندر وكيلة رئيس الهيئة العامة للرياضة للقسم النسائي بالمرتبة الخامسة عشر، وأخيراً مع مطلع العام الجديد سُمح للنساء بدخول ملاعب المدن الثلاثة الرئيسية الرياض وجدة والدمام لحضور مباريات كرة القدم، وهي ولا شك أوضاع اعتيادية في دول الخليج الأخرى ولكنها كانت إلى فترة قريبة في السعودية، غير اعتيادية. توالى أيضا ًتمكين النساء من العمل في العديد من القطاعات التي كانت سابقاً ممنوعة أو محرمة، مثل وزارة العدل، المطارات، الجمارك، والآن الإدارات المرورية.

وكانت المرأة قد دخلت منذ عامي 2013 و2015 إلى دائرة العمل السياسي العام والمحلي من خلال مجلس الشورى والمجالس البلدية تباعاً، تعييناً بعضوية كاملة في مجلس الشورى، وانتخاباً وترشحاً بمساواة كاملة في المجالس البلدية عدا عن قضية أين تجلس المرأة، والتي خلقت أزمة في المجلس البلدي بجدة وأضيفت مادة إلى لائحة المجالس البلدية بعد انتهاء الانتخابات بثلاثة أسابيع تفرض على العضوات الانفصال في اجتماعهن الرسمي عن الرجال في غرف منعزلة بشاشات تلفزيونية رابطة. في محاولة لاختزال مواطنتهن التي اكتسبنها في الفضاء العام «لإعادتهن إلى موقع ما قبل المواطَنة»[2] وفي قطر كانت هناك نقلة نوعية بالنسبة للمرأة سياسياً وذلك في دخولها ولأول

2-(كما تعبر عزة شرارة بيضون في مواطِنة لا أنثى، ص٣٦ ،

مرة مجلس الشورى في 8 نوفمبر 2017 ، فدخلت أربع نساء المجلس من بين 54 عضوا وهن د.حصــة الجابر، ود.عائشة المناعي، ود.هند المفتاح، ود.ريم المنصوري[3]. كما أعلن أمير قطر بعد ذلك بأسبوع (14 نوفمبر2017)[4] أن مجلس الشورى يُعد لانتخابات العام المقبل. وكان المجلس الذي تم تأسيسه في 2003 بانتظار قرار الانتخابات منذ عام 2007 ثم 2010 ثم عام 2013 والآن يبدو الوقت قد حان.

أما التغيير الوزاري الإماراتي في أكتوبر والذي جاء بعدد جديد من النساء إلى الوزارة فلم يكن جديداً على الإمارات التي تعمل منذ عدد من السنوات على ضخ طاقات نسوية وشبابية متميزة في مجلس الوزراء وباستحداث وزارات ليس لها مقابل في أي مكان في العالم العربي أو حتى الغربي في محاولة لتمكين النساء سياسياً وإن كان ذلك ما زال على مستوى نسوية الدولة بلا شك.

المواطنة والدولة الحديثة

في تعريف المواطَنة أقوال كثيرة، وهي وإن كانت تعود في أصولها التاريخية إلى النظام السياسي الأثيني في القرن الخامس قبل الميلاد وانتقل منها بعد ذلك إلى روما لتعريف المواطن وحقوقه وواجباته وحصرها في إطار الرجل الحر فحسب، لكن تطوراتها المعاصرة أخذت شكلاً آخر ارتبط ببناء الدولة القومية الحديثة، التي أسست لظهورها معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أنهت ثلاثة عقود من الحروب الدينية الأوروبية وثمانين عاماً من الحروب الإسبانية الهولندية، ضمن حركة التنوير الأوروبية في القرن السابع عشر ومن ثم من خلال الثورتين الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن عشر حين أخذ مفهوم المواطنة مستوى آخر من التعريف من ثم ظهرت تمثلاتها من خلال صور الحداثة[5].

وفي خمسينيات القرن العشرين ظهرت كتابات توماس همفري مارشال T.H.Mar-shall الذي أعطى التعريف الكلاسيكي لهذا المصطلح في 1949 وربطه بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية كانعكاسات مكتسبة لمفهوم الحرية للفكر والاعتقاد والتعبير والوصول إلى العدالة والعقود والتملك والمشاركة في قرارات الدولة. أو بتفسير آخر، فإن المواطنة تحمل معاني متشعبة من الحرية

3-علي جعفر، وكالات https://arabic.rt.com/middle_east/

4- http://www.aljazeera.net/news/arabic/ أخبار الجزيرة.نت.

5-تأتي فيما يلي.

أيضاً في التعبير عن الموروث الثقافي الخاص وغير ذلك. وقد أصبحت هذه المعاني مقبولة اليوم ومدمجة في ميثاق حقوق الإنسان العالمي وعهوده واتفاقياته التي تفرعت عنه[6].

ويراها توفيق السيف بعيدة عن مفهومنا لمواطنتنا في عصر الدولة الإسلامية، حيث إن هذا المفهوم لم يكن قائماً بالصورة الحديثة، فـ «الدولة الحديثة تنتمي لعالم مفهومي مختلف عن ذلك الذي كان قائماً في عصر الدولة الإسلامية السالفة.. وعلاقة الدولة الحديثة برعاياها قائمة على مبدأ المواطنة، الذي يعني تساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، أيا كانت أديانهم وانتماءاتهم الاجتماعية. كل مواطن شريك في ملكية تراب وطنه. وهو يستمد حقوقه المدنية من هذه الملكية» (توفيق السيف، مواطنون فقط... لا ذميون ولا مستأمنون، الوفد، 2017/4/12). وتُعرّف الدولة الحديثة باعتبارها نتاجا لعقد اجتماعي يمنح الحكومة صفة تمثيل مواطنيها، كما يمنحها السلطات اللازمة لادارة مصالحهم، ويرسي مبدأ «المواطنة» كارضية قانونية ومعيارية للعلاقة بين المجتمع والدولة. ويضمن القانون حقوق المواطنين كما يحدد واجباتهم، بغض النظر عن اصولهم العرقية او جنسهم او انتمائهم الديني او مكانتهم الاجتماعية او ميولهم السياسية[7]، وإن كان باقر النجار لا يرى أننا نحيا مرحلة الدولة العربية الحديثة ويوافق على اعتباره مشروعاً مؤجلاً ما زال يفتقد إلى التطور وتطور مؤسساته وآليات عملها وانفتاحه على المجتمع، وبالتالي فالمواطنة بدورها مؤجلة لارتباطها الكبير بالدولة[8].

ومفهوم المواطنة الذي أتبناه يعني تميز الفرد كمواطن ذي كيان حقوقي قائم بذاته بغض النظر عن انتماءاته المتعددة؛ العرقية، الدينية، المذهبية، الجندرية[9]، أو القبلية إلخ، مستحقاً لحقوق وملتزماً بواجبات تجاه دولته المدنية تحددها معايير واضحة يدافع عنها في حال اختلت، وبذلك فهذا

6- (التركي، ٢٥٥)

7- (توفيق السيف، الشيعة السعوديون: مشكلات المواطنة في ظروف التحول، الجمعة، ٢٢ أبريل ٢٠١١، مدونة توفيق السيف،
http://:html.22_post-blog/04/2011/com.blogspot.talsaif//

8- النجار، باقر، ٢٠٠٨، الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، في مجلس التعاون لدول الخليج العربية قضايا الرهان وأسئلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٤١-٦٠ ، ص٥٣

9- يقصد بالجندر النوع الاجتماعي أو الجنوسة والجنسانية وفق تفسيرات أخرى، وهو «التقسيمات والمفاهيم الموازية للأنوثة والذكورة والناشئة نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية تختلف باختلاف الشعوب والمجتمعات، (case 1995، عن دباغ ورمضان ١٢٠-١٢١) وتناول أدوار الجنسين الاجتماعية في إطار العدالة والمساواة (كانديوتي، عن دباغ ورمضان ١٢٣). وتقدم دراسات النوع الاجتماعي الوسيلة للتحليل التي تساهم في تقديم تفسير واضح للكثير من الظواهر المجتمعية مثل التفاعلات الاجتماعية والتسلسلات الهرمية والتقسيمات الطبقية الاجتماعية باستخدام عدسة الجندر في تناول هذه الظواهر مثل الأبوية المؤسسية على سبيل المثال (Driel 2009 عن دباغ ورمضان ١٢٧)

الكيان يتضمن ممارسات قضائية وسياسية واقتصادية وثقافية تعكس ممارسة المواطنة[10] التي يتساوى في استحقاقها وأمام قضائها كل من ينتمي إلى الدولة. وقد أصاب مفهوم المواطنة في الدولة الحديثة في منطقة الخليج بعض الخلل لاختلاطها بمفهوم الرعاية وعدم التمييز بينها وبين استحقاقها لحق المشاركة في البناء واتخاذ القرار.

أما مفهوم الحداثة التي تدور دولنا في إطاره، فهو وفق عبدالله الغذامي يعني «التجديد الواعي»[11] وهي جملة مكثفة أتفق معها وليست بالضرورة تتفق مع الكل، ولكنها تقدم إيجازاً للمفهوم على مستوييه المجدد والواعي بالسياق وبالكينونة، ويمتد منذ أقدم نقطة تاريخية في وعينا شهدت تجديداً واعياً سواء كان بظهور الإسلام كدين جديد بممارسات جديدة أو بظهور أي حدث جديد لم يعتد عليه الضمير الاجتماعي التراثي. بينما يصفها باقر النجار وماري آن تيرتو بأنها عبارة عن "منظومة تمثل حالة أقرب إلى أن توصف أو أن تسمى بحالة ما بعد البَدْونة post-bedouinism من حيث معطيات تكوينها الثقافي والاجتماعي ولربما السياسي. وهي حالة من حالات التغير الاجتماعي تبرز فيها القيم والممارسات التقليدية في اطر وفضاءات حداثية، بل إن الطرائق التقليدية التي يُقحم توظيفها في الأطر الحداثية يعكس حالة/ حالات الصراع المستتر أحياناً والمعلن أحياناً أخرى بين ما قد يُسمى بثقافة الحداثة وثقافة الماقبل أي ما قبل الحداثة أو حملها أو التبشير بها. والحق أنها تمثل حالة من حالات الصراع محورها المحافظة على القوة وتوزيعها التقليدي في المجتمع وإن أخذت مسميات وأشكالاً مختلفة . فخوف البعض من قلة حصصه في توزيع القوة والنفوذ في المجتمع أو للاستئثار بهما يدفعه إلى إعادة إحياء أو إنتاج القيم والممارسات المؤكدة والمعززة لحصصه من القوة في المجتمع، سواء أكان ذلك بين الرجل والمرأة أو بين قوى وجماعات المجتمع. »[12]

وإذا كانت المواطَنة أو المواطنية تعني المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون والتكافؤ في الفرص والمشاركة فيفترض بالدولة أن تكفل المواطنة للجميع وعدم التمييز ضد فئة بسبب نوعها أو لونها أو دينها أو لغتها وأن تُشرّع كل ما يحمي ممارستها من قوانين وعقوبات على المتعدين. وإذا كان التمييز يمكن أن يصيب نوعاً دون آخر فنحتاج إلى أن نفكك مفهوم اختيار

10-(سعاد جوزف ٣٥ وعزمي بشارة ٤٧

11- الغذامي، عبدالله، ٢٠٠٥، حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء. ص٣٨

12-الديمقراطية العصية في الخليج ص ١٧٩. Mary Anne Tetrault, Kuwait societies.

النساء كعنصر اجتماعي يجري التمييز ضده في أمر المواطنية على الرغم من حداثة كل هذه المصطلحات، وهو ما سوف نناقشه فيما يلي.

المواطَنة والمرأة

وعندما يصل النقاش إلى النوع الاجتماعي، فإنني لا بد وأن أحيل إلى الأعلام في دراسات المواطنة مثل سعاد جوزيف وثريا التركي ودنيز كانديوتي وإصلاح جاد وغيرهن. وقد فككن هذا المصطلح إلى أولياته مما جعل من السهل علينا الآن أن نفهم بشكل أفضل ديناميكيات العلاقة بين الجنسين في النظام الأبوي وكيف تناولت النساء هذا المفهوم وأدركت الكثيرات عن طريقه ما تعنيه المواطنة وما لهن فيها من حقوق تمنحهن إياها.

لكن هذه الدولة المدنية الحديثة قدمت أيضاً صورة خاصة للنساء، خيالية. فوفق عدد من الأنثروبولوجيين، «إن أجساد النساء وتصرفاتهن أصبحت أطراً هامة لحياكة أنسجة وطنية موجودة من أناس متنوعين للغاية، ومنقسمين بحدّة من جراء فروقات وطنية ودينية وإثنية وقبلية ولغوية وإقليمية وطبقية»[13] لكن النساء يتحولن إلى صورة مثالية ، فنموذج «المرأة» عمل على شحن مثاليات الثقافة الوطنية .. من ذلك التصنيف الأيقوني للمرأة كبديل يحل مكان الأمة، الذي أصبح معمماً على كل المنطقة، مما أدى إلى فرض أشكال من السيطرة السلوكية على النساء وأشكال من التأديب الجسدي تمارس عليهن بعدد من المسميات؛ باسم الأمة وباسم التحرير والتقدم وباسم الله بالطبع[14]. وعندما تُستخدم النساء كأيقونات فإنهن في الواقع يتحولن إلى أسيرات لهيكليات وأيديولوجيات الأبوية. ثم تأتي فكرة المرأة كأم، التي تنتقل عبر الثقافات المختلفة، فمن الثورة الفرنسية إلى المصرية إلى السورية، الدولة هي الأب والأرض هي الأم. وقد عززت هذه الرابطة في إنتاج هرمية جندرية وسهّلت عملية مأسسة المواطنية المجندرة في مشاريع بناء الدولة، أي التي تصب في مصلحة الذكر بالدرجة الأولى، ومن ذلك ما قامت به الدولة التي جعلت المواطنية تنتقل من خلال الأرض مقابل الدم، فمعظم الدول تعرض معياري الدم والأرض، وقد ترافق تمييز الدم في قوانين المواطنية مع تذكير النسب والتشديد الفائق على تفضيل النسب الأبوي[15]. وكرست الدول استمرارية

13- سعاد جوزف(38)
14-(39)
15-(جوزف٤٠)

وجودها من رفع فكرة العضوية وكينونة الدولة إلى عالم القدسية[16]، ومن هنا كان ربط التجنيس بالدم الذي يحمل اتصالاً سلالياً يغوص في التاريخ ويخلق للدولة عمقاً تاريخياً ولو كان غير دقيقاً. ولكن هذا المفهوم لم يكن مقتصراً على العالم العربي فحسب بل إنه نظام يتفق مع الأبوية في كل مكان، وقد عرفت الدولة الحديثة استخدام نموذج الـ jus sanguinis أو المواطنة عن طريق الدم، في مقابل نموذج الـ jus soli أي المواطنة عن طريق الأرض أو بالميلاد. وقد كان النموذج الأول الذي يتوافق مع الأبوية هو المسيطر في أوروبا في القرنين التاسع عشر وبداية العشرين حتى نجحت المنظمات النسوية في تفكيك المصطلح وتحقيق المواطنة الكاملة باتخاذ مواطنة الميلاد كمعرف للمواطنة وليس الدم. وقد اتخذت الدول العربية بما فيها الخليجية نموذج الدم مع 16 دولة عربية من بين 25 دولة في العالم ما زالت تتبع هذا النظام [17].

وربما يفسر هذا الاهتمام بالقبيلة في الدولة السعودية الحديثة، التي لا شك أنها ساهمت في بناء الدولة حتى تم تحجيمها بعد أن اعتدّت بنفسها. وشهدت معركة السبلة عام 1929 التي انتصر فيها الملك عبدالعزيز آل سعود على القبائل الخارجة كمطير وعجمان، النقطة التاريخية التي حددت لمن السلطة في الدولة الجديدة، الملك أم القبيلة. لكن كما نرى فإن دعم القبيلة يبقى من وقت لآخر هو ملاذ الدولة في تثبيت صلتها بالأرض وبالتاريخ فتقدم للقبيلة الامتيازات والتنازلات والاعتبارات الطبقية. وبين الفينة والأخرى يتم شد زمامها أو اللجام، وتبقى المعادلة حرجة، لكن عند الوصول إلى المرأة، فإن الاتفاق بين الجهتين دائم الالتحام والثبات.

والمواطنة في مفهومها الضيق ارتبطت عند البعض بالحصول على الجنسية أو بإعطاء الجنسية، والمرأة في هذه الحال عاجزة في عدد كبير من دول العالم عن إعطاء جنسيتها إلى أبنائها[18]، مع ملاحظة أن مفهوم الجنسية بشكله الفني الحديث لم يظهر إلا عام 1835 مع استقرار فكرة الدولة الوطنية الحديثة باعتبارها الإطار القانوني والسياسي لممارسة حقوق المواطنة وتحمّل واجباتها على أرض الواقع[19]، فهو أحد مظاهر الحداثة في الواقع، إلا أن النظرة الى الجنسية تطورت كثيراً بعد أن اخذت الاعتبارات القانونية تؤثر فيها

16- (جوزف٤١)

17- Al-Fassi, Hatoon, 2018, Saudi women are still second-class citizens, despite worthy reforms, *the Oxford Gulf & Arabian Peninsula Studies Forum,* Oxford.

18-(مي دباغ، الجندر، ١٦)

19- (علي الكواري ٢٠٠٤: ١٥، عن الإسكوا ص٥)

فاستُعملت لتحديد الحالة القانونية للأفراد بالنسبة لحقوقهم وواجباتهم داخل الدولة والنظام القانوني الحاكم لحالتهم الشخصية في الخارج. ويعد التمتع بالجنسية من أهم حقوق الإنسان التي نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 عليها وعلى أحقية كل شخص بالتمتع بها في العالم في المادة (15) بنصه على أن:

" 1-لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

2-لا يجوز تعسفا حرمان اي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته"[20]

فالإنسان بحسب هذا الحق يتحقق له نسب سياسي معلوم الى دولة معينة تتكفل حمايته وضمان ما له من حقوق وتحديد ما عليه من التزامات فتكون الجنسية بالنسبة للفرد بمثابة الحماية القانونية. والأصل أن جميع الأفراد يتمتعون بحق حمل الجنسية الأصلية عند الميلاد ولهم حق حمل الجنسية المكتسبة ما بعد الميلاد ويفترض في الجنسية في جميع الأحوال أن تعبر عن الانتماء الروحي والـولاء "السياسي للفرد. وللجنسية وظائف متعددة داخلية وخارجية سواء للفرد أو للدولة، فهي تميز المواطنين عن الأجانب في الحقوق والالتزامات، وهي تصل ما بين حالة الشخص وأهليته وزواجه وطلاقه ونسبه وميراثه والنظام القانوني لدولة جنسيته. وعلى المواطن أن يحافظ على قوانين دولته وولائه لها، مقابل التزام كل دولة تجاه مواطنيها بالحماية الدبلوماسية إذا لحقهم ضرر وتوفير الامتيازات الوطنية لهم. ووفق الفقه الأمريكي فإن الجنسية تقوم على المنفعة المتبادلة بين طرفيها الفرد والدولة، فالفرد يستفيد من الجنسية بما ترتبه من حقوق وحماية في داخل الدولة وخارجها، ومقابل ذلك تتمكن الدولة بواسطة الجنسية من ممارسة ولايتها وسيادتها الشخصية على الذين يحملون جنسيتها في الداخل والخارج وهذا يضمن لها سيطرة مادية وقانونية على مواطنيها[21]، وليس بالضرورة أن هذا هو الدور المثالي للجنسية وما تقدمه للدولة والفرد وهناك العديد من النظريات في هذا الخصوص. وتمتد الجنسية آلياً إلى أبناء المواطن كحق من حقوقه وهكذا تستمر الدول، لكن المشكلة لم تنته هنا، إذ أن مد الجنسية حُصر لسبب أو لآخر في المواطن الذكر دون المواطنة الأنثى فلا تستطيع المرأة أن تنقل جنسيتها إلى أبنائها ويُعامل أبناؤها كغرباء في بلد أمهم في "عقاب"

20-(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٥)

21-شوكة ٢٠١٢. http://www.refworld.org/pdfid/58aff4d94.pdf

متواصل لها ولأبنائها وأسرتها على زواجها من غير مواطنيها.

ومن جهة أخرى فقد ساهم تقديس الجنسية إلى خلق ما يسمى بـ»الخرافة المدنية» التي تعززها الدولة وتبني على كل أنواع اللامساواة المبنية على الجندر والعرق والإثنية والطبقية، ثم تطبعها من خلال وسائل إعلامها وتعليمها[22]. فـ»نقل الجنسية ليس حقاً طبيعياً للمراة يتم تطبيقه بمجرد ولادة الطفل كما يحدث مع أبناء المواطن، وإنما هو طلب قانوني يتبع الإجراءات القانونية التي تتسم بالتعقيد والغموض في بعض الأحيان وتتداخل معها العديد من العوامل الأمنية التي تحدد قبول أو رفض الطلب وفي كثير من الأحيان لا تُعلن مبررات الرفض وأسبابه.. وهذا التعقيد في الإجراءات وتداخل مؤسسات الدولة الأمنية أحياناً في نظر هذه الطلبات يؤكد أن هذه الحقوق حقوق مشروطة وليست حقوقاً أصيلة يتم الحصول عليها بغض النظر عن أي مسببات أو شروط»[23]، وتتحول قضية التجنس إلى قضية سيادة للدولة التي تحمي مكونات دمها المقدس من أن يدنسه دم دخيل لا ينتقل عن طريق الذكر الذي ينتمي إلى طبقة معينة وعرق معين ومن زمن معين.

هذا على الرغم من أن غالبية الدول العربية والخليجية موقعة على الاتفاقيات الأممية التي تضمن حق النساء والطفل في المساواة ونقل الجنسية. لكن المواطنة ليست مجرد جنسية بلا شك ولننظر كيف هو الوضع خليجياً.

المواطَنة والمواطِنة الخليجية بعد النظر في محددات المواطنة والخرافات المتعلقة بها وعند التحقق من مدى انطباقها على المرأة الخليجية، نجد عدداً من التناقضات، على المستوى الأول نجد أن التشريعات والدساتير والنظم الأساسية لدول الخليج تنص على المساواة بين المواطنين بألفاظ مختلفة [24]، لكن القوانين والواقع المُعاش يقول غير ذلك.

22-(جوزف عن روجرز م. سميث، ٤١).

23- دباغ ورمضان ١٣٣-٣٤)

24-المادة ٨ في النظام الأساسي السعودي: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة ، وفق الشريعة الإسلامية». المادة ٧ من الدستور الكويتي: «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين". المادة 9 في النظام الأساسي العماني: "يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة . وللمواطنين – وفقاً لهذا النظام الأساسي والشروط والأوضاع التي يبينها القانـون - حق المشاركة في الشؤون العامة". الإمارات العربية المتحدة، المادة 14: " المساواة ، والعدالة الاجتماعية ، وتوفير الأمن والطمأنينة ، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، من دعامات المجتمع ، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم»، دستور البحرين، المادة ٤: « العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة.»، دستور قطر المادة ١٨-١٩: « يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق. المادة رقم ١٩- تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين."

ويعتبر كل تمييز ضد النساء هو خرق لتمام مواطنتهن، فالتمييز يعني أن هناك فرقا بينهن وبين أخيهن الرجل في التمتع بحقوق المواطنة والذي يأخذ أشكالاً متعددة. وتتعرض المرأة المواطِنة للتمييز فيما يتعلق بأهليتها القانونية، ووصولها إلى مراكز اتخاذ القرار، وفيما يتعلق بقضايا الزواج والحياة الأسرية والجنسية والوصول إلى العدالة والقانون الجنائي والعنف الأسري.

انظر إلى الجدول أدناه حول نتيجة تحديد الفروق بين الجنسين عبر خمسة مؤشرات في دول الخليج، (وإن كان قديماً بعض الشيء ويعود إلى عام 2011)، وهي المشاركة والفرص الاقتصادية، التعليم، الصحة ومعدلات الحياة، والتمكين السياسي[25].

الترتيب بين الدول يبدأ من واحد (الدولة الأفضل في مكافحة التمييز و تحقيق المساواة بين الجنسين) وحتى 135 (أقل دولة في تحقيق المساواة بين الجنسين) [26]

جدول -1-
مقياس الفروق بين الجنسين عبر خمسة مؤشرات في دول الخليج للعام 2011[20]

الدولة	نتيجة مقياس الفرق بين الجنسين*	الترتيب بين دول العالم^
الكويت	0.6322	105
البحرين	0.6232	110
قطر	0.623	111
الإمارات العربية	0.6454	103
عمان	0.5873	127
المملكة العربية السعودية	0.5753	131

*المقياس من صفر (تمييز تام بين الجنسين) إلى واحد (مساواة تامة بين الجنسين)

وأول أشكال التمييز في مواطَنة المرأة الخليجية هي عدم قدرتها على مد جنسيتها إلى أبنائهاعند زواجها بغير مواطن، في حين أن المواطن الذكر بإمكانه ذلك، بل من السهولة بمكان أن تحصل زوجته على الجنسية بعد عدد محدود من السنوات، وهو ما عرضناه أعلاه.

25- انظر هالة الدوسري، ٢٠١٢، تمكين النساء في المجتمعات الخليجية، مراجعة لأوضاع النساء في دول الخليج، ملتقى النهضة الشبابي، الكويت، ص١١.
26- هالة الدوسري، ٢٠١٢

ومن أشكاله أيضاً سريان نظام ولاية الأب أو الزوج على المرأة في غير شأن الزواج كالسفر والابتعاث وقيادة السيارة والعمل وغير ذلك، فالأجزاء الرئيسية من الأنظمة والتشريعات تعمل على تحديد وتحجيم مجال مشاركة المرأة سياسياً واجتماعيا واقتصاديا وتدور حول محور «الوصاية أو الولاية» وكيفية تطبيقها وتبريرها وتفصيلها لتتلاءم مع البيئة والسياسات العامة بناء على التفسير العائم لمفهوم «الشريعة الإسلامية». فتتساوى المرأة مع الرجل أمام القانون من الناحية النظرية، لكن من الناحية التطبيقية هي بدون أي أهلية قانونية ذلك أن شخصيتها القانونية دائمة التعلق برجل ما[27].

ومن أهم الممارسات القانونية والإجرائية المنبثقة من فكرة الولاية على المرأة التالي:

أن كل امرأة في كافة مراحل العمر تحتاج إلى ولي أمر رجل (الأب خلال عزوبيتها أو قريب ذكر مثل الأخ والعم عندما يكون الأب متوفى أو غير قادر وزوجها عندما تكون متزوجة وولدها عندما تفقد زوجها) يقوم نظرياً برعايتها، ولكن له التدخل في كل شؤونها، وتُشترط موافقته أو أن ينوب عنها في الكثير من احتياجاتها اليومية مثل: الدراسة، العمل، السفر، الزواج، الإرث، الدخول إلى مستشفى، مراجعة الدوائر الحكومية، استقدام الخدم والسائقين.. وكثير من الأمور الأخرى. وتؤخذ الموافقة مع الأوراق الثبوتية المطلوبة للالتحاق بالمؤسسات التعليمية ومواقع العمل والكتّاب الشرعيين للأنكحة ومؤسسات الدولة. فإن "تعليمها وعملها ونشاطها العام وحركتها مرهونة بمحرمها الذكر مهما كان سنه أو مؤهله الدراسي ومهما كان سنها أو مؤهلها."[28]

ويتمحور المستوى القانوني التشريعي في فكرة الوصاية والولاية على المرأة من قبل الرجل على عدم أهليتها لممارسة أي نشاط بدون إشراف ورعاية ولي أمرها. وقد أخذت بعض هذه القيود في التخفف من خلال عدد من التعاميم والأوامر السامية والوزارية التي صدرت عام 2017، لكن ما زالت الولاية تراوح مكانها. وشكل الولاية على المرأة يختلف من دولة خليجية إلى أخرى، فتبلغ أشدها في السعودية ولا تتضح صورة الدولة الأخف وطأة.

وولاية الأب في الأسرة هي القاعدة وتندرج تحت ذلك كل القضايا التابعة لها مثل مال الأبناء وحساباتهم وأحياناً تصل إلى حياتهم، فيتحرج الكثير من القضاة

27-هتون الفاسي، ديوانية القطيف 2007

28- هتون الفاسي، مواطنة المرأة بين الفقهي والقانوني، ص ٦

في القصاص من الأب في جرائم قتل الأبناء[29]. فهو الولي على الزوجة وعلى أبنائه وتتداخل هذه الولاية حتى في حال فتح الحسابات. وقد استدركت السعودية بحل بعض القضايا المتعلقة بولاية الأسرة بتسهيل حصول المرأة على وثائق الزواج والطلاق الرسمية والأصلية ووثائق الأطفال والتي كانت دوماً معضلة من معاضل القضايا في محاكم الأسرة.

وسنأتي إلى تفصيل ذلك من خلال تقارير الظل التي كتبتها مؤسسات أو أفراد مجتمع مدني في دول الخليج حين تقديمها تقارير اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وفيما يلي استعراض لحال مواطَنة المرأة في الدول الخليجية.

الإمارات العربية المتحدة

فنجد في الحالة الإماراتية قضيتين تضعفان من مواطنية المرأة بها، وهما الولاية ومد الجنسية لأبناء المواطنات منذ الولادة (على الرغم من تحسنها). فوفق القانون الإماراتي يُعطى الأب عددا من الحقوق على بناته بالتحديد سواء قانوناً أو عرفاً وهو ما يتكرر في عدد من دول الخليج، فاستخراج رخصة قيادة تشترط موافقة ولي الأمر سواء للمرأة الإماراتية أو الخليجية على سبيل المثال، ونجد أن هذا الاشتراط يختلف من إمارة لأخرى، وتظهر بوضوح في إمارة أبوظبي. فيشترط استخراج رخصة في أبوظبي "عدم ممانعة من ولي الأمر بالنسبة للسيدات اللاتي يتبعن الوالد أو الزوج في خلاصة القيد ومن هم دون سن 21 سنة"[30].

29-اتباعاً للحديث الضعيف: «لا يقتل الوالد بولده» أخرجه الترمذي وابن ماجه.

30-صفحة حكومة أبوظبي https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/citizens

وعلى الرغم من أن القانون لا يمنع المرأة الإماراتية من الحركة والسفر إلا أن الأب أو الزوج يمكنه أن يفعل ذلك بسحب الزواج أو التحفظ عليه أو الاتصال بالحدود ولو كان السفر لبعثة دراسية [31]. وتمتد موافقة الولاية على تأدية الخدمة الوطنية[32].

كما نجد أن الشارع الإماراتي يعطي الولي الحق في فسخ الزواج بحجة عدم الكفاءة عرفاً «ويعتبر العرف في تحديد الكفاءة من غير الدين» مادة 22، وللأبعد من الأولياء الاعتراض على عدم الكفاءة عند عدم وجود الأقرب أو نقص أهليته (مادة 23) ، وهو ما تشترك فيه غالبية دول الخليج. (قانون الأسرة الإماراتي المواد 21–26) وليس على الرجل في كفاءة زواجه من أي امرأة أي حرج. مع ملاحظة أن هناك اختلافاً قائماً بين الإمـارات بعضها وبعض فيما يختص بمساحة الحقوق المواطنية المعطاة للمرأة.

أما مد الجنسية لأبناء المواطنة المتزوجة من غير مواطن، فهي في الحالة الإماراتية قد نالها تحسن كبير، فقد صدر تعديل في 2017/11/3 بمد الجنسية إلى أبناء وبنات المواطنة المتزوجة من أجنبي بعد بلوغهم سن السادسة من العمر (المادة العاشرة مكرر من المادة الثالثة)[33].

31- European Parliament, 2014, The Directorate General for Internal Policies, Citizen's Rights and Constitutional Affairs, The Situation of Women in the Gulf States, p.197 http//:www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2014/509985/IPOL_STU_509985(2014)EN.pdf

32- الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، اشتراطات الالتحاق https://www.uaensraspx.

33- محاكم دبي، مرسوم اتحادي رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧ ي شأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢م في شأن الجنسية وجوازات السفر، https://www.dc.gov.ae/PublicServices/LegislationDetails.jsf?jsessionid=IpNSXK9vs...&3=CalledFrom&1388=LawKey&1=SourceType&Item=Key0

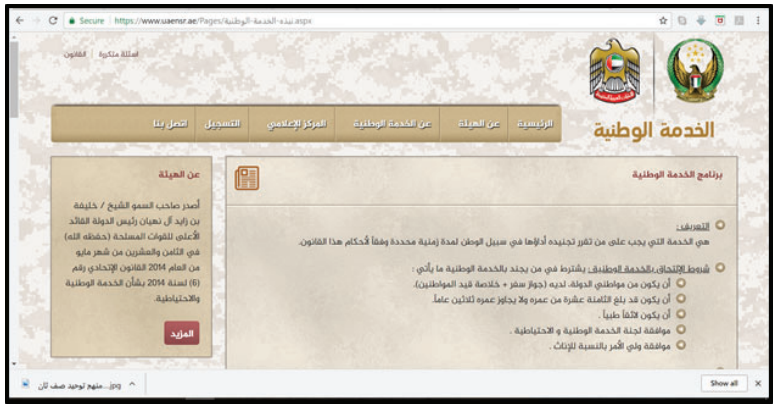

مملكة البحرين

وفي البحرين، تبدو مسألة ضعف تمام المواطنية مرة أخرى في مسألتي الولاية ومد الجنسية وإن كان الحراك البحريني النسوي يعد من الأنشط خليجياً في هذه المسألة وعالي الصوت في المطالبة بحلها. واشتراط الولاية يرتبط بالزواج والكفاءة، ومد الجنسية حصلت بخصوصه عدد من التحلحلات لتحسين ظروف النساء والأسر لكنه لم ينته بعد.

على الرغم من عدم وجود قانون يمنع المرأة من العمل أو يشترط موافقة ولي الأمر إلا أنه من الناحية الرسمية يمكن للمرأة المتزوجة العمل فقط إن كان ذلك مذكوراً ومشروطاً في عقد الزواج أو كان له به علم قبل الزواج بل إنها لن تحصل على النفقة في حال الطلاق ولم يكن زوجها موافقاً على العمل أو أن عملها كان متعارضاً مع مصلحة الأسرة(مادة 55أ و ب)، وموضوع الطاعة الزوجية موضوع شائك تناولته المنظمات النسوية في البحرين دوما بالنقد والرد وما زال موجوداً، وهناك ما يتعلق بعدم مغادرة المنزل إلا بعذر شرعي وما يتعلق بالنشوز وغيرها من القضايا شديدة الحساسية(مادة 40 و 54) [34]. وعلى الرغم من تحديث قانون الأسرة الصادر هذا العام (2017) إلا أنه ما زال يشكو من تطليق عدم الكفاءة المبنية على العرف والتي تُخوّل للولي (المادة 37) فسخ زواج وليته، وهو أمر لا يسري على زواج الرجل الذي لا يحتاج لولي.
بالإضافة على عدم استطاعة المرأة المواطنة من مد جنسيتها إلى أبنائها بعد.

34- http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/BHR/INT_CEDAW_NGO_BHR_16120_E.pdf
تقرير الظل البحريني للاتحاد النسائي البحريني ٢٠١٤، ص، ٣٤،٢٤

سلطنة عمان

وفي عُمان فإن النساء قانونياً لهن الحق في السفر دون إذن الولي، لكن الثقافة التقليدية هي التي تحكم في غالب الأحيان وتمنع المرأة من السفر دون موافقة ولي أمرها وبالمقابل فإن عمان وفي عام 2008 خطت خطوة كبيرة بإلغاء التمييز في الشهادة بين المرأة والرجل[35]. ولا نجد التفريق على أساس الكفاءة وارداً في قانون الأحوال الشخصية العماني، لكن مد الجنسية إلى أبنائها ما زال عائقاً كبيراً أمام المواطنات المتزوجات من غير مواطنين.

دولة الكويت

وفي الكويت بالإضافة إلى مسائل الولاية التي بها تفاصيل أخرى، ومد الجنسية، فهناك قضية قتل الشرف وقانونه 153 والذي يحمل بشكل صريح التمييز بين الجنسين أمام القانون.

فوفق القانون الكويتي ليس للولي على المرأة البالغة 21 سنة أمر بالسفر من عدمه، إلا أن العرف يقضي كثيراً بتحكم الأب أو الزوج في سفر الفتاة[36]. كما أن هناك بعض ملامح الولاية على المرأة نجده في اشتراط موافقة ولي الأمر على إجراء العمليات الجراحية للمرأة «عرفاً» وليس قانوناً لاسيما في المستشفيات الحكومية، وهو ما نجده يتكرر تجاوزاً في المستشفيات السعودية. وتُشترط موافقة ولي الأمر عند تسجيل الكويتية البالغة لبعض الوظائف مثل سلك الشرطة[37]. كما نجد أن البنوك الإسلامية في الكويت تطلب ولي أمر في حال الضمان والاقتراض. وفي حال فتحت المرأة حساباً بنكياً لأبنائها فإن ولي الأمر الأب فقط هو من له الحق في التصرف في الحساب وليس للمرأة التي تزود الحساب بالمال، ذلك (وفق ما علمت من شخصيات كويتية). وتظهر هنا أيضاً قضية فسخ الزواج على الكفاءة كما في البحرين والإمارات، وهي حق للزوجة ووليها (المادة 38).

ويستمر الحظر على مد المرأة المواطنة جنسيتها إلى أبنائها.

35- The situation of women in the Gulf, 145
36- The Situation of Women in the Gulf, 131
37- شيخة البهاويد، منشور

دولة قطر

ونجد في قطر أن نظام الولاية الذي يتعامل مع المرأة كقاصر موجود بشكل أو بآخر فالمرأة الراشدة لا تستطيع السفر بدون إذن ولي أمرها إن كانت تحت سن 25 سنة، على الرغم من أن الذكر يتمكن من السفر متى بلغ سن 18 الثامنة عشرة من عمره دون موافقة ولي أمره باعتباره بالغًا. وعلى الرغم أن القانون لا يتطلب تصريح الزوج لزوجته للسفر، فإن بإمكانه منعها من ذلك برفع دعوى في المحكمة. ولا يحق للقطرية تجديد جواز سفرها إلا بموافقة ولي أمرها[38] ولا أن تسكن في فندق بدون موافقة ولي أمر إن كانت تحت سن 25 سنة أو غير متزوجة[39]. كما يُمارس التمييز ضد المرأة القطرية في عدد من استحقاقاتها كمنح الأراضي التي تقف عاجزة أمام الحصول عليها عندما تكون غير متزوجة [40]. وقانون الأسرة القطري يؤيد كما سبقه من قوانين خليجية حق الولي في تطليق ابنته من زوجها في حال اعتباره غير كفء لكن الملاحظ أن الكفاءة لم تُربط بالعرف كما في بقية قوانين الأسرة الخليجية (المواد 32–35). وتلاحق ولاية الأمر المرأة في مجال العمل فحتى تعمل عليها أن تحصل على موافقة ولي أمرها سواء كان العمل مختلطاً أو نسائياً بحتاً[41].

أما بالنسبة لمد جنسيتها لأبنائها من زوج غير مواطن، فهو غير ممكن.

المملكة العربية السعودية

وفي السعودية التي تشكو من عدم تدوين قوانينها وافتقارها إلى قانون للأسرة بعد، تقف قضية الولاية حجر عثرة عن تحقيق المواطنة الكاملة، وتمثلاتها هنا أوضح منها في بقية دول الخليج لاسيما وأنها مذكورة لفظاً في كثير من الأنظمة وليست مجرد الأعراف، وأهليتها القانونية، كما نجد أن التمييز في مد الجنسية إلى الأبناء قائم هنا كما هو في بقية دول الخليج.

فعلى الرغم من كثير من الانفراجات التي ذكرناها أعلاه والتي تنبىء على أن هناك تحولا قادما، ولكن حتى يأتي هذا الوقت فمن المهم أن تكون نقاط التمييز في مواطنة النساء واضحة. ولعل الخلل الأساسي في أمر مواطنة المرأة السعودية هي الخلل في أهليتها القانونية التي تؤجل ولا تأتي لعدم وجود

38-شيخة البهاويد، منشور

39-The situation of women in the gulf, 160

40- هل تعاني المرأة القطرية من مشاكل حقوقية؟ ، آمنة المري ، مريم الهاجري، ٢٠١٦، نون العربية

41- انظر تقرير الظل القطري عام ٢٠١٣ ، ص١١، http//:tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared20%Documents/QAT/INT_CEDAW_NGO_QAT_16177_E.pdf

سن قانونية للمرأة يمكن أن تبلغ بمقتضاه سن الرشد والمحاسبة والمسؤولية والأهلية، مما يبرر احتياجها الدائم لولي يقوم على شأنها وقد انسحبت هذه الولاية من مجرد الولاية على زواج البكر كما عند أغلب المذاهب، إلى كل مناحي الحياة وقراراتها[42].

ومن إشكالية غياب سن الرشد واتخاذ القرارات المسؤولة إلى إشكالية تجريم عدد من القرارات التي تتخذها المرأة البالغة الراشدة، وعلى رأسها قرار الخروج من البيت للاستقلال أو للهروب من عنف أو عضل أو للعمل في مكان آخر بدون موافقة الولي[43]، والتي عادة ما يتم حلها بكتابة التعهدات وعودة الفتيات إلى دور آبائهن. وقد تم إنشاء بعض دور الرعاية والحماية، ولكنها تقوم مقام سجن للنساء يحمل الكثير من صور التمييز للنساء عوضاً عن مكان حماية حقيقي من العنف الذي يمكن أن تعاني منه النساء[44]، فضلاً عن سهولة رفع قضايا ضد الفتيات سواء قضايا هروب/تغيّب أو عقوق.

وموضوع الهروب تصدر وسائل الإعلام الرسمي والاجتماعي خلال العام 2016 ما بين مشيطن ومبرر، في حالةٍ صادمةٍ للمجتمع السعودي المحافظ الذي كانت قصص هروب نسائه تتم بتكتم وفي إطار المحاكم والأسر ودور الرعاية الاجتماعية أو الحماية أو الضيافة وينتهي الأمر إما بإعادة الفتاة إلى أسرتها أو بقائها في دور الضيافة إلى ما شاء الله، أو تعرض البعض للقتل والتصفية قبل الخروج. لكن الحال الآن اختلف بهروب الفتيات إلى ما وراء الحدود وطلبهن للجوء السياسي أو مجرد الاختفاء، والأسئلة كثيرة والمواجهة مع الذات أكثر إلحاحاً.

والمملكة العربية السعودية تتعامل مع هروب الفتيات باعتباره أحد الجرائم التي تُسمى «التغيب عن البيت» ويقتضي التعزير. وغالباً ما تواجه الفتيات الهاربات لحالة العنف الأسري صعوبات كثيرة منها صعوبة إثباتهن العنف الممارس ضدهن، أو إرجاع المعنفات إلى بيوت أهاليهن، أو عدم الإعداد الاجتماعي الكافي لمؤسسات استقبال حالات العنف أو سوء أحوال المؤسسات التي تأوي إليها الفتيات الهاربات أو عدم قيادة السيارة للوصول إلى المؤسسة في المقام الأول[45] وغير ذلك.

42- تقرير الظل السعودي، السيداو، Saudi CEDAW Shadow Report, 2008, http://tbinter-net.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf

43-انظر جدول المحامية نسرين العيسى الذي يفصل حالات التمييز المرتبطة بالولاية في ١٨ نقطة.

44- تمنع هذه الدور من سكنى أطفال النساء الذكور فوق السابعة من العمر معهن.

45- (تقرير أصحاب المصلحة حول أوضاع المرأة السعودية المقدم لمجلس حقوق الإنسان بمناسبة المراجعة

فوفق الأحكام القضائية لوزارة العدل فهروب النساء من بيت الزوجية أو بيت الأسرة يعد جريمة جنائية يطلق عليها «تغيب فتاة» تصل عقوبتها إلى السجن ستة أشهر ما لم تثبت سبب هروبها وتغيبها ببينة. وفي حالة استعرضها الجزء الـ 51 من الأحكام القضائية لوزارة العدل من عام 1433 (2011)، يتناول قضية فتاة «تغيبت» وسافرت إلى مدينة أخرى في المملكة لمدة أربعة أشهر قبل أن يجدها أبوها في أحد الأسواق، ودعواها أنها تعرضت للتحرش الجنسي من قبل إخوتها وأخوالها وهربت قبل ذلك مرتين وعادت. ونظراً لأن القاضي طلب بينة وهي لا تحمل بينة، فقد تم عقابها على غيابها وسفرها بدون محرم. وينص الحكم على التالي: إن «التغيب المعاقب عليه هو الأصل ولا يُعدل عنه إلا لدليل ظاهر قوي والبينة للمدعى عليها على خلافها، لذا ثبتت إدانة المدعى عليها بالتغيب والسفر دون محرم وتم الحكم بسجنها مدة ستة أشهر وأخذ التعهد عليها بعدم العودة لمثل هذا». وتواجه النساء المسجونات بعد انتهاء محكوميتهن بصعوبة العودة إلى بيوتهن فمن جانب هن تحت رحمة ولي الأمر الذي يستلمهن من السجن، ومن جانب آخر هن تحت رحمة موافقته أن يستقبلهن مرة أخرى ويمكن أن يتركهن إلى الأبد في دار ضيافة الدولة.

وتتداخل قضية الهروب مع العنف بشكل كبير. وقد سجلت الجمعية السعودية لحقوق الإنسان للعام 1436 (2014)، 295 حالة عنف أسري. وهي قضايا وشكاوى تتفاوت بين «شكاوى متعلقة بعنف داخل محيط الأسرة بسبب عنف بدني، نفسي، عنف ناتج عن إدمان، اتهام وقذف، تحرش جنسي، اغتصاب جنسي، حرمان من التعليم، حرمان من العمل، حرمان من الراتب أو تعدٍ على ممتلكات، حرمان من الزواج، حرمان من الأم، أو طلب إيواء» ونذكر ما كشف عنه الدكتور مسفر المليص في ندوة العنف الأسري التي نظمتها اللجنة النفسية بالغرفة التجارية بجدة عام 2012 من أن إحصائية هروب الفتيات بسبب العنف الأسري وصلت إلى 1400 حالة خلال عام واحد[46]، من صدمة ما زال المجتمع السعودي لم يفق منها إلا على الهروب العابر للحدود. وقد سجلت القصص العابرة للحدود انتهاكات كبيرة فيها تعدٍ على حرية النساء في الاختيار وفي السفر، فعدد من هذه القضايا كانت لهروب نساء بدون علم أولياء أمورهن تحولت إلى قضايا وطنية تدخلت فيها الدولة بسفاراتها ودبلوماسييها واستخباراتها وخطوط طيرانها لتلقي القبض على الفتيات اللاتي اعتُبرن هاربات على الرغم من

الدورية الشاملة ٢٠١٣).

46- جريدة المدينة

تجاوز أعمارهن الثامنة عشر بمراحل، فنسمع عن قصة دينا علي[47] التي حاولت اللجوء إلى أستراليا وفي مرورها بالفليبين قامت الفليبين بالتحفظ فيها عليها ومنعها من متابعة السفر والإبقاء عليها في المطار إلى حين وصول أحد أقاربها وإعادتها على الخطوط السعودية إلى الرياض حيث تم التحفظ عليها في دار الحماية بعد أن تحولت قضيتها إلى قضية رأي عام، وإن كان المعتاد أنها تعود إلى أسرتها مع أخذ تعهدات عليهم بالمعاملة الحسنة. وأخريات سافرن إلى إندونيسيا ومنها إلى ماليزيا للوصول إلى استراليا هرباً من أخ متحرش ويريد أن يفرض على إحداهن زواجاً لا ترغب فيه، فتعاونت أجهزة من ماليزيا مع الاستخبارات السعودية وخطفت الفتيات وأعدن إلى الرياض وانقطع خبرهن. وأخريات سافرن وأعلن عن وجودهن ووجهتهن لكن لم تتمكن السلطات من استرجاعهن مثل اللاتي سافرن إلى كوريا أو جورجيا، أما الأختان اللتان حاولتا اللجوء إلى تركيا فإن قضيتهما في المحاكم وفي صدد الترحيل إلى السعودية على الرغم من وجود أدلة على تعرضهما لتحرش جنسي داخل أسرتهما. وما كل هذه الأمثلة إلا تأكيداً على إشكالية مفهوم مواطنة النساء وحقهن في اتخاذ القرار الذي يرتئينه مناسباً، ولم نسمع عن رجل سافر وهو فوق الثامنة عشرة تلاحقه السلطات السعودية متهمة إياه باقتراف جريمة تغيب أو هروب. وتؤازر تهمة العقوق تهمة الهروب في الإطباق على النساء في السعودية عندما يقررن الاكتفاء من عنف أسري أو عضل ما يمارس عليهن داخل البيوت المغلقة، وهي تهمة تستوجب الحبس وقد لجأ إليها كثير من الآباء والأخوة للسيطرة على أخواتهم، ولعل أشهر القضايا قضية سمر بدوي التي رفعت قضية عضل على أبيها فرفع عليها قضية عقوق وكسبها وسُجنت سبعة أشهر لرفضها سحب القضية وذلك عام 2009، وتستمر القضايا المشابهة دون توقف. ولعل قصة مريم العتيبي هي الأشهر هذه الأيام حين تتداخل المطالبة برفع الولاية الجائرة مع العنف الأسري مع الاتهام بالتغيب أو بالعقوق وينتهي الأمر بوثيقة دعوى وحكم يستغرق صفحات وصفحات (وثيقة ليست للتداول)[48]. ويستمر التمييز ضد المرأة مالياً وإدارياً فنجد على مستوى الأعمال وتأسيس السجلات والمؤسسات أن المرأة في السعودية تضطر لتعيين مدير لمؤسستها أو منظمتها ذكر عندما يكون نشاط عملها يتناول الجنسين، بينما لا يُسأل الرجل. فنجد هذا الأمـر يتكرر على مستوى تأسيس الجمعيات الأهلية

47- شريط الفيديو الذي تتحدث فيه دينا علي https://www.youtube.com/watch?v=hBfPa-OoCQI
47 عن حجزها في مطار مانيلا .

والمؤسسات الاستشارية[49]. وماليا لا تستطيع النساء أن تفتح حسابات لأبنائهن إلا بموافقة ولي الأمر الذي يصبح له الحق في التصرف في هذا الحساب وماله ولو أنه مالها هي، في تناقض غير مفهوم من مؤسسة النقد السعودي يشبه إلى حد ما ما يجري في الكويت.

ومن الناحية المالية نجد أن هناك استغلال للنساء وعملهن ومالهن في أنظمة تقاعد السعودية من خلال التلاعب في أموال تقاعدهن الذي لا يستطيع أبناؤها الاستمتاع بها بعد وفاتها إن كان في الأسرة تقاعدين وكان راتب الرجل أعلى، كما أنهن لا يستحققن الحصول على تقاعد أزواجهن إن كن يعملن، على الرغم من أن الاستقطاع من راتبها قائم طوال فترة عملها مثلها مثل الرجل، وفي هذا تساوٍ لكن ليس في الحصول على الحق. فالمفارقة أن المرأة تتساوى بالرجل في الدفع وتحمل أعباء الرسوم والضرائب وغير ذلك كأي مواطن كامل المواطنة، لكن ليس عند استحقاق الحقوق.

وهذه قائمة بالمتعلقات بولي الأمر أوردها تقرير الظل السعودي (سعوديات من أجل الإصلاح) على اتفاقية السيداو عام 2008:

1. تُمنع الفتيات من الالتحاق بالجامعة، أو بالدراسات العليا إلا بموافقة ولي الأمر
2. تُمنع النساء من السفر من غير موافقة أولياء أمورهن ولو لم يكن لهن ولي أمر وكانت ولية نفسها وأولادها فيولى الولد على الأم مهما كان عمرها أو مؤهلها، ومهما كان مؤهله ما دام فوق السادسة عشرة.
3. تُمنع النساء من العمل إلا بموافقة ولي الأمر ولو كان العمل كمستشارة.
4. يُمنع إخراج سيارة تملكها امرأة ومسجلة باسم امرأة من الحدود السعودية إلا بموافقة وزير الداخلية أو أمير المنطقة.
5. هناك تمييز في العبادة، فالمكان المخصص لصلاة النساء في الحرم المكي الشريف مساحة لا تتعدى سدس مساحة صحن الكعبة أو سبعها بينما للرجال الصلاة في أي مكان. ويُمنعن من الطواف قبل الآذان للصلاة بنصف ساعة بينما للرجال الطواف حتى الإقامة.
6. وفي الحرم المدني الشريف تمنع النساء من الوصول إلى الروضة الشريفة والصلاة فيها إلا ساعات معدودة بينما للرجال الصلاة فيها طيلة النهار والليل.

-48 مثال وزارة الإعلام ووزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية

7. تُمنع المرأة من إجراء أي عملية جراحية من غير موافقة ولي الأمر لاسيما عندما تكون عمليات تختص بالرحم. كما أنه لا تدخل امرأة للولادة إلى مستشفى من غير موافقة ولي أمر[50].
8. أما بالنسبة لمد الجنسية لأبنائها، فإن المواطِنة السعودية كما أختها الخليجية، لا تستطيع مد جنسيتها إلى أبنائها رغم أن هناك كثير من الامتيازات التي يحصل عليها الأبناء، لكنها امتيازات يحصلون عليها في حياتها فحسب.

وبالمقابل فإن المرأة تصبح مواطنة كاملة في حالات مثيرة، مثلاً عند الزواج ولو في سن صغيرة[51]، عند العقاب ولو كانت أشكال العقاب المفروضة على النساء تختلف عن الرجال، وعند استحقاق الضرائب[52]. بينما هي في معظم الأحوال لا تشارك في اتخاذ القرار، وتعتبر ناقصة الأهلية، لا يحق لها اتخاذ قرار يتعلق بسفرها، بل ليس لها الحق حتى بعد أن تستوفي عقوبتها أن تخرج من معتقلها إلا بـ «استلام» ولي أمر لها.

وقضية الإبقاء على المنتهيات عقوبتهن في الحبس لعدم استلام ولي أمر لهن تعد من القضايا المثيرة للجدل في السعودية والتي لم تجد حلاً لها بعد على الرغم من الصوت العالي الذي بدأ يأخذ مساحته من خلال وسائل التواصل الاجتماعي فيما يُطلق عليه «النساء المنسيات» في هذه الدور. وفي إحدى السنوات ظهرت إحصائية بعدد مائة فتاة في 2010، لم يُفرج عنهن بعد انتهاء محكوميتهن لأنهن لم «يُستلمن»، ويمضين حياتهن كلها في هذه الدور وبعد ذلك يمكن أن يُحولن إلى دار المسنات [53].

ناهيك عن تضاعف كل هذه المقدمات عند التعامل مع النساء المتحديات من ذوات الاحتياجات الخاصة، فتصبح معاناتهن مع القرار والولاية والمواطنة والحقوق ذات نبرة أعلى بكثير.

50- http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/SAU/INT_CEDAW_NGO_SAU_40_10011_E.pdf تقرير الظل السعودي، ص٢، الجزء العربي ، سعوديات من أجل الإصلاح ٢٠٠٨

51- السعودية ليس لديها سن للحد الأدنى لزواج الفتيات

52- تقول الناشطة السعودية، رشا الدويسي @Rasha_D: " ضريبة القيمة المضافة تؤخذ مني ومن الرجل على حد سواء، لكن هو مواطن وأنا تابعة لمواطن. بدري نقول لا ضرائب بلا تمثيل، بس نقول: "لا ضريبة بلا مواطنة كاملة"، ليس منطقاً راشدة في الواجبات وقاصر في الحقوق «، تغريدة في ٢٠١٧/١٢/٢٤

53- هتون الفاسي، ٢٠١٠، ثورة فتيات دار مكة المكرمة وأسئلة حول المعالجة، يناير ٢٠١٠، جريدة الرياض، http://www/. 494351/com.alriyadh

ويلاحظ أن نواحي التمييز العام في القوانين والفضاء العام بتواطؤ الدولة يصل إلى أمور العقاب فعلى الرغم من عدم الاعتراف الرسمي بكامل أهلية المرأة القانونية والشرعية إلا أنها تكلف بما عليها شرعاً وقانوناً من عقوبات مع جرعة إضافية حيث إنها مدة عقابها ممكن أن تكون مؤبدة.

هذا ولم تتوفر لدي معلومات بخصوص مواطنات دول الخليج الأخرى وما إن كانت لديهن نفس المعاناة.

أثر التمييز في المواطنة

ويؤدي التمييز الذي تشكو منه مواطنة المرأة الخليجية «إلى التأثير على قائمة من الظروف الاقتصادية والصحية والنفسية التي ينتج منها بقاء المرأة في أسفل السلم الاقتصادي والاجتماعي، وتأثير سياسات التمييز ضد النساء لا يؤثرعلى المرأة فقط وعلى تدنّي ظروف معيشتها وصحّتها وصحّة أطفالها ولكن على الدولة ككل، فيؤدي منع النساء من المشاركة المدنية الفعّالة من حرمان الدول من فرص الحصول على أفضل المهارات والمواهب، بغض النظر عن الجنس، للدفع بجهود التنمية.. كما يؤدي تهميش المرأة اقتصاديا و منعها من فرص التأهيل للعمل و التكسّب إلى زيادة العبء الاقتصادي على الرجل»[54]، وإن عدم تمكين المرأة الراشدة من التصرف، في بعض الحالات إلاَّ عن طريق ولي الأمر أو الوكيل، يضر بها في كثير من الأحيان، ويعمق النظرة الدونية لأهليتها الشرعية والنظامية، حتى لو أرادت رفع دعوى أمام القضاء[55].

كما نجد أن «قوانين و أنظمة الأحوال الشخصية في الخليج تتواضع في إمكانيتها على تحقيق العدالة التمكين للنساء في الحيّز الخاص. ويتحيّز العرف والإرث الاجتماعي والديني ضد النساء بداية من توزيع الأدوار والواجبات في داخل الأسرة، و حتى في المشاركة المدنية أو في أماكن صناعة القرار مهما كانت المناصب. وتؤثر ممارسات التهميش وفقدان القدرة على التحكّم في المصير على قدرة فئات معيّنة من النساء على الإفلات من بيئات خطرة، كأوضاع العنف المنزلي أو السجن ودور الرعاية، فتتحوّل أماكن الرعاية غالبا إلى سجون أخرى بديلة عن بيئات العنف المنزلية... كما تمثّل سلطة الوليّ المطلقة التي تُمارس على بعض النساء عائقا عن تقرير مصيرهن أو الحماية من أوضاع العنف والقمع في ظل غياب قوانين وتشريعات الحماية."[56]

54- ص ٦ هالة الدوسري
55- تقرير حقوق الإنسان السعودي الأول، صوت المرأة السعودية.
56- هالة الدوسري، ألخليج، ص٨

المبذول عالمياً

قامت كل دول الخليج بالتوقيع على اتفاقية السيداو التي تنص على رفع كافة أشكال التمييز ضد النساء. «يشمل الإعلان نموذجا قانونيا لإزالة أشكال التمييز ضد المرأة في كافة مراحل و فضاءات حياتها من الطفولة وحتى النضج و من حيّز الاستقلال الذاتي والأسرة وحتى المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية»[57]، وقدمت كل دول الخليج على الأقل تقريراً واحداً إلى مجلس السيداو الذي يراقب أداء كل دولة من ناحية مدى التزامها برفع كل أشكال التمييز ضد النساء، وأدى إلى أن تصبح مواد هذا الإتفاقيات ملزمة في محاكم كل الدول الست.

«كما صدر الميثاق العربي لحقوق الإنسان[58] عام 2004 بنصوص تخصّ حقوق المرأة وآليات حمايتها، كما ورد في المادة الثالثة بفقراتها الثلاثة «[59]. ووقعت دول الخليج على أهداف الألفية الأممية للتنمية والتي ينص هدفها الثالث على الالتزام بـ «تشجيع المساواة بين الجنسين و تمكين النساء»[60] وبذا «لا يتطلب إصلاح أوضاع النساء في الخليج أكثر من وضع السياسات العامة الخاصّة بالنساء على توافق مع التزامات الدول دوليا فيما يخص إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة». وفي عام 2011 وقعت كل دول الخليج مع البرلمان الأوروبي على اتفاقية تعاون في مارس من ذلك العام تدعو أعضاء مجلس التعاون إلى تبني المعايير التي تيسر وصول النساء إلى سوق العمل والتعليم من خلال القضاء على كل أشكال التمييز القائمة على النوع وبقية الأعراف والنصوص القانونية بما فيها المتعلقة بالأحوال الشخصية ودعت أيضاً دول الخليج إلى التركيز على التعاون من خلال برامج مشتركة حول منظمات المجتمع المدني

57- هالة الدوسري

58-"1. تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق من دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية، ٢. تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية في التمتع بالحقوق والحريات كافة المنصوص عليها في . هذا الميثاق بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة، ٣. الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الايجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة . وتتعهد تبعا لذلك كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق . " مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينسوتا http://: html.2-a003/arab/edu.umn.hrlibrary

59- لم تقرّ الإعلان العربي سوى سبع دول عربية: الأردن و لبنان و فلسطين و سوريا و ليبيا، و دولتين من دول الخليج: البحرين و الإمارات العربية المتحدة (هالة الدوسري، هامش ٢٦)

60- الأهداف الأممية الألفية للتنمية: http://www.undp.org/content/http://mdgoverview.html undp/en/html

وكيف يمكن دعمها لتمكين المرأة والشباب. ودعت على الأخص هذه الدول إلى تطبيق اتفاقية السيداو واتفاقية حقوق الطفل. كما دعتها إلى سحب التحفظات على اتفاقية السيداو والتوقيع على البروتوكلات المكملة للسيداو واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز العنصري [61].

رداً على السؤال الأولي

كيف تحاول المرأة الخليجية أن تخرج من المنظومة الجندرية التقليدية التي تختزلها في صورة ودور الكينونة الأنثوية إلى فضاء المواطنة المحايدة جنسياً؟ هي تحتاج أن تدرك أولاً ذاتها وحقوقها ومعنى انتمائها إلى وطن وليس إلى أشخاص، ومن ثم تفكيك العلاقات الأبوية التي تجدها منسوجة حولها بمجرد أن تضع قدمها في الفضاء العام مطالبة بحقوقها.

ومن ثم تأخذ بالمطالبة والمطالبة بكل السبل دون كلل أو ملل طالما كانت المرأة تصبو إلى حياة العدالة والمساواة، مستفيدة من أي تغيير يطرأ أو يستجد. ويمكن القول بأن المرأة الخليجية تعي حدود مواطنتها ومحاولات إيهامها بحقيقتها وتقف متصدية في كل مكان أن تقبل بأدنى من المواطَنة الكاملة، فتؤسس الحملات التي تنشر الوعي بين النساء والحملات القانونية التي تحاول أن تغير وتعدل في القوانين التي وُضعت في غيابها، وتنافح في كل محفل ومجلس ومؤلّف عن هذه الحقوق وفضح المسميات التي يتخفى التمييزُ وراءها. تُطالب النساء بتدوين القوانين وعلى رأس ذلك قانون الأسرة بناء على رؤية مستنيرة تأخذ في عين الاعتبار المتغيرات المعاصرة وتقوم على مشاركة المرأة في وضعه مستفيدة من قوانين الأسرة المتقدمة المستنيرة في الدول العربية والإسلامية وعلى رأسها مدونة الأسرة بالمغرب. ومن بعد عمل مكثف في كل دولة على حدة، تسعى نساء الخليج للاتحاد في مطالبهن وفي استراتيجيات عملهن مستفيدات من تجارب بعضهن البعض ومن سَبْق دولة على أخرى في الباع القانوني أو الحقوقي ولعل آخر هذه المحاولات التشاركية المنظمة كان في تأسيس «الحملة الخليجية لحقوق أبناء المواطنة المتزوجة من غير مواطن» الناتجة عن المنتدى الخليجي «واقع المرأة الخليجية المتزوجة من غير مواطن» حملة إنصاف أسرة المواطنة الكويتية في 2017،

61- انظر The Situation of Women in the Gulf States, study by FEMM for the European Parliament in 2014. http://www.europa.eas/eu_gulf_cooperation/ind/ ص. 67-66

وآخر وليس بأخير في تبادل الخبرات والدعم على المستوى الشعبي العام كان في الحراك النسوي السعودي لاسيما مع حملة «إسقاط الولاية»(بدأت منذ يوليو 2016)، التي حركت المياه الراكدة في الخليج كله، جعل الفتاة الخليجية تلتفت نحو حقوقها أُسوةً بنظيراتها السعوديات، رغم تقدم حقوق بعضهن مثل نساء البحرين والكويت، وفق إحدى الناشطات الكويتيات[62].

وتستمر المرأة الخليجية في العمل نسوياً أو جمعاً مع شقيقها الرجل المؤمن بحق مواطَنتها حقاً، والمساند دون مقابل، لإخراج أوطاننا من وطأة الخلل المواطني الذي تحياه. ناهيك عن إشكالات مواطنة أخرى تتعلق بالذكور والإناث فيمن يُجردون من الجنسية كلياً فيصبحون منزوعي الجنسية أو بدونها، أو من أولئك المصنفين على درجات من الجنسيات والهويات إلى درجة ثانية وثالثة مواطن، وهذا موضوع آخر بحاجة إلى دراسة مستقلة.

62- شيخة البهاويد، منشور

المراجع العربية والملاحق

- ملحق: جدول المحامية نسرين العيسى، مواقع سريان ولي الأمر، السعودية، 2017
- شيخة البهاويد، ليست السعودية فقط: ماذا تعرف عن الولاية على المرأة في الخليج؟ منشور، ٢٠١٨/١/٢٥ https://manshoor.com/
- ميثاق حقوق الإنسان العربي، مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينسوتا http://hrlibrary.umn.edul
- عزة شرارة بيضون في مواطِنة لا أنثى، ص63 ،
- علي جعفر، وكالات https://arabic.rt.com/middle_eas/
- تم الدخول في 29/1/2018
- http://www.aljazeera.net/news/arabic
- أخبار الجزيرة.نت، تم الدخول في 29/1/2018
-
- (ثريا التركي، 255)
- (توفيق السيف، الشيعة السعوديون: مشكلات المواطنة في ظروف التحول، الجمعة، 22 أبريل 1102، مدونة توفيق السيف، http://talsaif.blogspot.com/2011/04/post-blog_22.html
- (case 1995، عن دباغ ورمضان ١٢٠-١٢١) وتناول أدوار الجنسين الاجتماعية في إطار العدالة والمساواة (كانديوتي، عن دباغ ورمضان ١٢٣). (Driel 2009 عن دباغ ورمضان ١٢٧)
- (سعاد جوزف 53 وعزمي بشارة 74
- الغذامي، عبدالله، 5002، حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء. ص83
- الديمقراطية العصية في الخليج ص ١٧٩. Mary Anne Tetrault, Kuwait societies.
- (مي دباغ، الجندر، 16)
- (جوزف، 44، 54)
- (الفاسي، ص 79-90)
- (علي الكواري 4002: 51، عن الإسكوا ص5)
- (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 51)
- شوكة 2012). http://www.refworld.org/pdfid/58aff4d94.pdf
- (جوزف عن روجرز م. سميث، 41).
- دباغ ورمضان 133-34)
- المادة 8 في النظام الأساسي السعودي: «يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة ، وفق الشريعة الإسلامية». المادة 7 من الدستور الكويتي: «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع ، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين". المادة 9 في النظام الأساسي العماني: "يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة . وللمواطنين – وفقاً لهذا النظام الأساسي والشروط والأوضاع التي يبينها القانـون - حق المشاركة في الشؤون العامة". الإمارات

العربية المتحدة، المادة 41: " المساواة ، والعدالة الاجتماعية ، وتوفير الأمن والطمأنينة ، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، من دعامات المجتمع ، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم»، دستور البحرين، المادة 4: « العدل أساس الحكم، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة.»، دستور قطر المادة 81-91: « يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق. المادة رقم 91- تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين.»

- انظر هالة الدوسري، 2012، تمكين النساء في المجتمعات الخليجية، مراجعة لأوضاع النساء في دول الخليج، ملتقى النهضة الشبابي، الكويت، ص11.
- (هتون الفاسي، ديوانية القطيف 2007
- . (262 وفقاً لثريا التركي، بين قوسين لعدم الرضا عن المصطلح).
- هتون الفاسي، مواطنة المرأة بين الفقهي والقانوني، ص 6
- صفحة حكومة أبوظبي https://www.abudhabi.a
- The Situation of Women in the Gulf http://www.europarl.europa.eu States, 2014, p.197
- http://tbinternet.ohchr.org
- تقرير الظل البحريني للاتحاد النسائي البحريني 2014، ص، 42،43
- The situation of women in the Gulf, 145
- شيخة البهاويد، منشور
- The situation of women in the gulf, 160
- هل تعاني المرأة القطرية من مشاكل حقوقية؟ ، آمنة المري ، مريم الهاجري، 6102، نون العربية
- انظر تقرير الظل القطري عام ٢٠١٣ ، ص١١، http://tbinternet.ohchr.org
- تم الدخول في 1/2/2018
- Saudi CEDAW Shadow Report, 2008, http://tbinternet.ohchr.org تم الدخول في 2018/2/1
- https://www.youtube.com/watch?v=hBfPa-OoCQI شريط الفيديو الذي تتحدث فيه دينا علي عن حجزها في مطار مانيلا .
-
- مثال وزارة الإعلام ووزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية
- http://tbinternet.ohchr.org تقرير الظل السعودي، ص٢، الجزء العربي ، سعوديات من أجل الإصلاح ٢٠٠٨
- السعودية ليس لديها سن للحد الأدنى لزواج الفتيات
- م(من مقالي: ثورة فتيات دار مكة المكرمة وأسئلة حول المعالجة، يناير ٢٠١٠)
- ص 6 هالة الدوسري
- هالة الدوسري، ألخليج، ص8
- هالة الدوسري
- "1. تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق من دون تمييز بسبب

العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية، ٢. تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المساواة الفعلية في التمتع بالحقوق والحريات كافة المنصوص عليها في . هذا الميثاق بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة، ٣. الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الايجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة . وتتعهد تبعا لذلك كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق . " مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينسوتا html.2-http://hrlibrary.umn.edu/arab/a003

- لم تقرّ الإعلان العربي سوى سبع دول عربية: الأردن و لبنان و فلسطين و سوريا و ليبيا، و دولتين من دول الخليج: البحرين و الإمارات العربية المتحدة (هالة الدوسري، هامش 62)
- الأهداف الأممية الألفية للتنمية: http://www.undp. org/content/undp/en/html http://mdgoverview.html
- انظر The Situation of Women in the Gulf States, study by FEMM for the European Parliament in 2014. http://eeas.europa.eu/gulf_cooperation/ ind ص. 66-67
- شيخة البهاويد، منشور

Non-Arabic Sources

UN Millennium Goals, http://mdgoverview.htmlhttp://www.undp.org/content/undp/en/html

The Situation of Women in the Gulf States, study by FEMM for the European Parliament in 2014. http://eeas.europa.eu/gulf_cooperation/ind

الـفـصـل [5]

أثـر بروز الصين كقوة عظمى على التنمية الاقتصادية بدول مجلـس الـتعـاون الخـلـيـجـي

د. شـيـخـه الشـامسـي

مقدمة

شهدت دول مجلس التعاون فى العقد الاخير تراجعا كبيرا فى معدلات نموها الاقتصادي مقارنة بالعقد الذي سبقه بالرغم من الجهود التي بذلتها حكوماتها لتحقيق اصلاحات إدارية وتوسيع شبكة علاقاتها التجاريه. وواجهت هذه الدول انخفاضا كبيرا فى اسعار النفط واشترك بعضها فى الصراعات السياسية التى كانت لها تكاليف عالية اثرت على قوة اقتصاداتها . وساهمت العديد من العوامل فى التغيرات الحادثه باقتصادات هذه الدول سواء سلبا او ايجابا ومن هذه العوامل بروز الصين كقوة عالمية تفرض نفسها على خريطة العالم الاقتصاديه . وتعتبر الصين الدولة الأسرع نموا في الثلاثين عاما الماضيه حيث تعدى معدل نمو دخلها القومي العشره بالمئه مما جعل منها ثاني اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحده الامريكية وفى ظل سعي الصين لضمان مصادر آمنه ومنخفضة التكلفة للطاقة سعت لتعزيز علاقاتها مع دول الشرق الاوسط وبالذات دول مجلس التعاون وايران .

وتتوالى الاخبار عن التقدم الهائل الذي تحققه الصين يوما بعد يوم من مثل انها تطلق اول قطار بلا سكة حديد ليبدأ العمل فى 2018 وخبر اخر أن الصين نجحت فى جمع عينات من الجليد القابل للاحتراق في بحر الصين الجنوبي وهو تقدم كبير قد يؤدي الى ثورة فى قطاع الصناعة وهو اول نجاح فى تعدين الجليد القابل للاحتراق في البحر بعد مايقرب من عقدين من البحوث والاستكشاف . وهكذا ترد لنا بشكل متسارع انجازات للصين فى مجال تطوير اساليب التصنيع .

واتجهت الولايات المتحده الامريكيه لفرض قيود على الواردات الصينيه لتفادي الأثر السلبي لهذا الامر على اقتصادها مما يعني ان هذا التطور الصيني يمكن ان يؤثر سلبا على اقوى اقتصاد فى العالم وهنا يبرز تساؤل كيف تأثرت مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول المجلس ببروز الصين كقوة عظمى ؟.

ولدراسة هذا التأثير سنركز على مؤشرات التنمية الاقتصادية فى دول مجلس التعاون حيث إن الدول تسعى لتحقيق مستويات أعلى من التنميه الاقتصاديه لتضمن رفاهية الافراد في المجتمع وتتخذ رفاهية الافراد فى المجتمع صورا مختلفه حسب اولوياته واختياراته التى تعكس حاجاته ومايطمح له الفرد والدولة. ويمكن قياس التنميه باستخدام سبعة مؤشرات هي مستوى الدخل ونموه ,تدني الفقر وضمان الأمن الغذائي , تحقيق العدالة والمساواة , قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة التغيرات المفاجئة والصدمات, استخدام

الموارد بشكل يضمن استدامة التنميه,توفر الحاجات الاساسية, نوعية الحياه ومدى سعادة الافراد في المجتمع .

تهدف هذه الورقة الى دراسة الاثار الناجمه عن بروز الصين كثاني اقوى اقتصاد فى العالم على مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيه من خلال تناول النقاط التاليه:

أولا: بروز الصين كقوه عظمى و تطور تجارتها الخارجية.
ثانيا :تطور علاقة الصين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
ثالثا :أثر بروز الصين على التنميه الاقتصاديه بدول مجلس التعاون الخليجي.
رابعا :خلاصه وتوصيات.

أولا :بروز الصين كقوة عظمى وتطور تجارتها الخارجية

برزت الصين منذ بداية الالفيه كعملاق قادم بصمت وعزيمه عبر اقتصاد هائل وتحالفات باتت تهدد اقوى اقتصاد فى العالم وهو الاقتصاد الامريكي وبلغ الناتج المحلي للصين فى عام 2016 مايقارب 18.6 % من الناتج العالمي بعد أن كانت نسبته لاتتعدى 2 % فى عام 1980 . وقدمت الصين نموذجا للتنميةفى العالم يمكن أن تحتذي به الدول الناميه فقد تحقق النمو فى دولة ناميه كثيفة السكان ينتمي غالبيتهم للعرق الاصفر وتبنت نظاما اقتصاديا مخططا مركزيا فى البدايه وانتقلت في مرحلة لاحقه الى الاقتصاد المختلط الموجه نحو السوق القائم على الملكيه الخاصه وتشجيع المشروعات الصغيره والمتوسطه والتركيز على التجاره الخارجيه والتطور التكنولوجي كوسائل رئيسيه للنمو وعمدت الى ادخال النظام الغربي فى الادارة ومحاربة الفساد. وركزت الصين على الاستفادة من تقليد البضائع والصناعات المعتمده على التكنولوجيا المتقدمه التى تنتجها الدول ذات الدخل المرتفع وعملت على تخفيض تكلفة الانتاج بقدر الامكان و تجنب المخاطر.[1]

وتم ارسال العديد من البعثات الى الخارج لتعلم الهندسه والاقتصاد والاداره الحديثه لتطوير الاقتصاد الصيني على اثر تبني الرئيس دينغ شياو بينغ تحرير الاقتصاد عام 1978 . وساعد الصين في نجاح نقلتها النوعيه الكلفه المتدنيه لليد العامله وتوفر بنى تحتيه جيده والمستوى التكنولوجي المتوسط والمهاره الانتاجيه العاليه نسبيا والسياسات الحكوميه المدروسه والملائمه.

تطور التجارة الخارجية للصين

تبنت الصين منذ 1978 اى منذ حوالي اربعين عاما خطة لتطوير الاقتصاد من خلال الانفتاح على العالم الخارجي والتعاون مع العديد من الدول لتبادل المنافع.

وبمرور السنوات اصبحت التجاره الخارجيه للصين من اكثر القطاعات تطورا وديناميكيه واستقطبت الصين الاستثمارات الاجنبيه وعملت على ادخال احدث التقنيات وتطوير الصناعات المحليه مماجعلها من اكثر الدول المصدره والمستورده للسلع والخدمات فى العالم وعزز ارتباطها بالعالم الخارجي ومواكبتها للمستجدات العالميه. وقد كانت قيمة الصادرات والواردات الصينيه فى 1978 حوالي عشرين بليون دولار واحتلت آنذاك المرتبه الثانيه والثلاثين فى التجارة الخارجيه عالميا ولم تتعد قيمة تجارتها الخارجيه 1 % من التجاره الخارجيه العالميه.ومع نهاية 2010 اصبحت الصين تحتل المرتبه الاولى فى قيمة الصادرات والمرتبه الثانيه فى قيمة الواردات .[2]

ووصلت قيمة تجارتها الخارجيه أربعة تريليونات فى عام 2015 بعد أن كانت أربعين مليونا فى 1980 وفي عام 2016 بلغت قيمة تجارتها من السلع 2098 بليون دولار ووصلت حصتها من التجاره السلعيه 13.2 % من التجاره العالميه للسلع واحتلت بذلك المركز الاول فى التجاره السلعيه عالميا تلتها الولايات المتحده بنسبة 9.1 (.% 3) تغير هيكل صادرات الصين من المنتجات الصناعية الاوليه البسيطه الى المنتجات الميكانيكيه والالكترونيه في التسعينيات والى المنتجات عالية التقنية من الكترونيات ومنتجات ذات تكنولوجيا ومعرفة عالية بعد عام 2000 .[4]

بدأت الصين فى تنفيذ استراتيجيه تهدف لاصلاح النظام الاقتصادي المركزي بها في عام 1992 ووضعت نظاما لتخفيض الضرائب على الصادرات وتعديل أنظمة التمويل والبنوك والتجارة الخارجيه و الصرف الاجنبي وتم تعويم العمله المحليه مع المراقبه المستمره من البنك المركزي وتم تطبيق اسلوب الالغاء التدريجي للدعم الموجه للواردات والصادرات بحيث تتحمل المؤسسات المسؤليه الكامله للخساره والربح .

وانضمت الصين لمنظمة التجاره العالميه في ديسمبر عام 2001 بعد ستة عشر سنه من المناقشات وتمت مراجعة 2300 من القوانين والانظمه التي لاتتماشى مع انظمة المنظمة العالميه وتم اعتماد انظمة تتماشى مع النظام العالمي

وتراعي الاوضاع الخاصه بالصين ففي عام 2004 على سبيل المثال تم التصريح للعاملين فى مجال التجارة الخارجيه بالتسجيل ثم البدء فى العمل بدون انتظار الموافقه وساهم هذا الامر في تسهيل تنويع التجارة الخارجيه للصين . واشتركت المؤسسات الخاصة مع الحكوميه فى التصدير وبالذات الاستثمارات الاجنبيه التي لعبت دورا اساسيا فى التصدير والاستيراد وتفوقت فى ذلك على المؤسسات التى تملكها الدوله ففي عام 2010 وصل عدد المشروعات المملوكه للدوله المشتغله فى مجال التصدير والاستيراد 21 % فى حين المؤسسات التابعه للاستثمار الاجنبي حوالي 45 % والمشروعات الخاصه 25 .% وفتحت الصين اسواقها للقطاع الخدمي العالمي بما فيها التمويل والاتصالات والتشييد والنشاط القانوني والسياحه والتعليم.وبلغت الاستثمارات الاجنبيه فى القطاع الخدمي فى عام 2010 حوالي نصف الاستثمارات وركزت الصين جهودها على تقوية اجهزتها الرقابيه لضمان بيئه استثماريه مناسبه لتحاشي الفساد .

وتولى الرئاسة في الصين في عام 2012 الرئيس شي جين بينغ الذي كثف جهوده لمحاربة الفساد حتى فى اجهزة الحزب الحاكم والجيش وبالرغم من ان خطواته هذه كانت محل انتقاد وتعتبر مجازفه الا أنه نجح فى محاربة الفساد بصورة مشرفه رشحته ان يوثق اسمه فى ميثاق الحزب فى اجتماع الحزب في اكتوبر 2017 .[5]

ماحققته الصين بدأ بخطوات بطيئه ولكن ثابته حيث بادر الحزب الشيوعي الحاكم الى رسم فلسفة سياسة تغيير الاتجاهات ببطء واعتماد الاصلاح المتدرج سياسيا واداريا والعمل على تمثيل مصالح الشعب .فالحزب الحاكم الذي يقود كل الدوائر الحكوميه وتشاركه ثمانية احزاب اخرى ضمن مايعرف بالمجلس الاستشاري السياسي والوطني ويراقب هذا المجلس اداء الحزب الحاكم ويعتمد خطة الاصلاح كل خمس سنوات وفق الدستور.[6]

واحتلت الصين المركز الأولى لمستوردي النفط ووصلت قيمة وارداتها النفطيه فى عام 2015 الى 134.3 بليون دولار امريكي.

قائمة أهم الدول المستورده للنفط في العالم عام 2015 بالبليون دولار

الجدول رقم -1-

الترتيب	الدولة المستوردة	قيمة الواردات من النفط الخام
1	الصين	134.4
2	الولايات المتحدة	132.6
3	الهند	72.3
4	كوريا الجنوبية	55.1
5	اليابان	45

المصدر : 2016 The world Fact

وبادرت الدولة الى القضاء على الفقر منذ بداية التسعينيات وعملت على رفع انتاجية العامل بها بدءا بالقطاع الزراعي مرورا بالصناعات الخفيفه ثم الثقيله واصبحت قوة اقتصاديه عالميه جديده دفعت بالولايات المتحده ان تطالبها بالحد من صادراتها .

الحزام والطريق

الغزو الاقتصادي الصيني للعالم ليس بجديد على هذه الدولة الاسيويه فهي انشأت فى العام 3000 قبل الميلاد طريقا سمي بطريق الحرير لتسلكه السفن والقوافل ربطت به بين الصين والجزء الجنوبي والغربي لاسيا الوسطى والهند وصولا الى العراق عبر عمان والبحرين وصولا الى البصره والى شاطئ المتوسط عبر لبنان التى لاتزال بها بعض من معالم هذا الطريق الى الآن.هذا الطريق الذي سمى طريق الحرير منذ عام 1877 ميلاديه تم احياؤها الان من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013 ومن المتوقع أن يمر ب 65 دولة .[7]

وقد حدد الرئيس شي جين سياسة الصين مع الدول العربية وبالذات دول مجلس التعاون فى كلمته بجامعة الدول العربيه في يناير 2016 وبالذات فى المجال الاقتصادي حيث اشار الى فكرة التشارك الصيني العربي في بناء الحزام والطريق التى طرحها عام 2014 بحيث يتم تشكيل معادلة 1 + 2 + 3 المتمثله في اتخاذ الطاقه كمحور رئيسي ومجالي البنيه التحتيه وتسهيل الاستثمارات كجناحين و 3 مجالات ذات تكنولوجيا متقدمه تشمل الطاقه النوويه والفضاء والأقمار الصناعيه والطاقه المتجدده. [8]

وتم التوصل الى اتفاقية شراكه بين الصين وست دول عربيه لبناء الحزام والطريق وانضمت سبع دول عربيه الى البنك الآسيوي للاستثمار فى البنيه الاساسيه كدول مؤسسه. وأصبحت الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربيه وحققت المفاوضات مع دول مجلس التعاون تقدما ملموسا لانشاء منطقة التجاره الحرة بين الصين وبين هذه الدول وتم تشكيل صندوقين للاستثمار المشترك بين الجانبين الصيني والعربي بالاضافه للافتتاح الرسمي للمركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا في سبتمبر عام 2015 [9].

ثانيا :تطور علاقة الصين بدول مجلس التعاون

بدأت الصين فى تطوير علاقاتها مع الدول العربية منذ مؤتمر باندونك للدول الاسيويه والافريقيه عام 1955 حيث سمحت للمسلمين الصينيين بالحج منذ ذلك العام غير أن العلاقه مع العراق كانت هي الاقوى على مستوى دول الخليج لتماثل التوجهات الفكرية للقياده العراقيه مع الصين التي تتبع الفكر الاشتراكي وكانت الصين مؤيده للثوره فى ظفار كتوجه عام ضد الاستعمار البريطاني والامريكي فى المنطقه بما يتماشى مع التوجهات السوفيتيه بالمنطقه . ومع بداية السبعينيات وعلى اثر انسحاب بريطانيا من دول الخليج وانضمام الصين للامم المتحده زار الرئيس الامريكي نيكسون الصين فى اكتوبر 1971 وتم القضاء على الثوره الشعبيه فى ظفار عام 1973 واقامت عمان علاقه دبلوماسيه مع الصين عام 1978. [10]

وتنامت اهتمامات الصين لتعزيز علاقاتها الخارجيه مع بداية الثمانينيات حيث اعلن الحزب الشيوعي فى اجتماعه القومي الثاني عشر عام 1982 تبني الاشتراكيه الحديثه والسعي للاستقرار والسلام كأهم هدفين يسعى لتحقيقهما فى المرحله القادمه. ومنذ ذلك الحين تحاشت الصين التدخل فى شؤون الدول الاخرى واهتمت بمصالح الصينيين فى العالم . أتاح لها هذا التوجه الى جانب انهيار الاتحاد السوفييتي اقامة علاقات جيده مع ايران فى الثمانينيات حيث تم توقيع اتفاقيات للتعاون فى المجال النووي السلمي بين الطرفين ثم اتجهت لتزويد ايران بالاسلحه ولكن تم تجميد هذه الانشطه بعد بدء تبادل الزيارات مع واشنطن عام 1997 (. 11) أقامت الكويت علاقات دبلوماسيه مع الصين فى مارس عام 1971 وبذلك تكون الكويت هي اول دوله خليجيه تقيم علاقات مع الصين تلتها سلطنة عمان عام 1978 ثم الامارات عام 1984 ثم قطر عام 1988 والبحرين 1989 واخيرا السعوديه عام 1990 . واهتمت

دول الخليج منذ المراحل الاولى بتصدير النفط والبتروكيماويات وباستيراد الخدمات فى مجال البنيه الاساسيه والقطاع العقاري والسياحه واسواق راس المال والمشروعات المشتركه مع الشركاء الصينيين. [12]

وغني عن الذكر أن تزايدا أهتمام الصين بالبحث عن مصادرآمنه للطاقه بعد انتهاء الحرب البارده هو الدافع الاكبر للصين لاقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي . وقد تبنت الصين مواقف محايده فى القضايا السياسيه لتلافي المواجهه مع الدول العربيه واتجهت لتعزيز علاقاتها الاقتصاديه مع هذه الدول وبالذات المملكه العربيه السعوديه وايران. [13]

وتعتبر الصين دول الخليج اكبر اهميه والاقرب جغرافيا من بقية دول الشرق الاوسط . وعلى اثر انضمام الصين لمنظمة التجاره العالميه توطدت علاقاتها التجاريه مع دول المجلس وارتفع حجم التجارة بين الصين ودول المجلس ليصل الى 114 بليون دولار امريكي فى 2016. [14]

وحافظت الصين على المركز الأول بين مستوردي النفط عالميا فى عام 2016 بالرغم من انخفاض قيمة وارداتها من النفط الى ماقيمته 116.2 بليون دولار بعد أن كانت 134.3 بليون فى عام 2015 كما سبق بيانه ويعزى ذلك فى الغالب الى تراجع طلبها على النفط مما ساهم فى تراجع أسعاره وبلغت نسبة قيمة وارداتها النفطيه من دول الخليج حوالى 30 % من اجمالي قيمة وارداتها النفطيه بينما وارداتها من روسيا حوالي 10 % من وارداتها ومن ايران 8 (.% 15) وتجدر الاشارة الى انه فى عام 2009 كانت المملكه العربيه السعوديه المصدر الاول للواردات النفطيه الصينية حيث زودت الصين بخمس وارداتها النفطيه بينما كانت نسبة وارداتها من النفط من ايران وروسيا 11 % و 8 % في ذلك العام [16] حيث ارتفعت كمية الصادرات النفطيه السعوديه الى الصين من خمسين الف برميل يوميا عام 1999 الى ثمانمائه واربعين برميل يوميا فى 2009 لتحول الاقتصاد الصيني الى اقتصاد صناعي الى حد كبير بعد أن كان يعتمد على المنتجات الزراعيه قبل عام 2000 واستوردت الصين كميه من النفط السعودي في عام 2009 اكبر من الكميه االتي استوردتها الولايات المتحده الامريكيه. [17] وتنامي الحضور الصيني فى دول الخليج بشكل ملحوظ فى السنوات الاخيره وبالذات المملكه العربيه السعوديه ولم يتخذ المسار اتجاها واحدا بل كان الامر متبادلا حيث اصبح الوجود العربي فى الصين مألوفا وبالذات فى منطقه يوو بالصين. [18]

وبلغت قيمة الصادرات النفطيه السعوديه للصين 15.6 بليون دولار امريكي عام 2016 بانخفاض بنسبة 64 % عن ما كانت عليه عام 2012 واحتلت بذلك المركز الثاني من موردي النفط للصين بعد روسيا التي بلغت قيمة صادراتها 8.61 بليون بانخفاض بنسبة 18.1 %فقط عن العام 2012 واحتلت سلطنة عمان المركز الرابع بعد انجولا بقيمة صادرات بلغت 11.1 بليون دولار بانخفاض بنسبة 30 % عن عام 2012 وبلغت قيمة صادرات العراق وايران 10.6 و 9.5 على التوالي واحتلتا بذلك المركز الخامس والسادس اما الكويت والامارات فقد كان ترتيبهما الثامن للكويت بقيمة صادرات بلغت 4.8 بليون والعاشر للامارات بقيمة 3.9 بليوندولار امريكي . [19]

وفى زيارة ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان الى الصين عام 2016 أشار الى ان احد اهم مجالات الخطة 2030 هو جعل الصين أهم شريك اقتصادي للمملكه [20] الا أن بعض المصادر الصينيه تشير الى ان الصين تنظر بنوع من الريبه فى مدى ضمان استمراريه الواردات النفطيه السعوديه بنفس المستوى فبالرغم من الحجم الكبير لاحتياطياتها النفطيه الا انها ضعيفه عسكريا مقارنه بايران ومصر والعراق وتواجه تحديات امنيه وهي تعتمد الى حد كبير على الدعم الامريكي فى الجانب الامني ولها مشكلات ومواجهات مع ايران التى تعتمد عليها الصين فى الواردات النفطيه والصادرات العسكريه .[21]

وفي ما يلي جدول يبين تطور التبادل التجاري بين الصين ودول المجلس وتعتبر المملكه العربيه السعوديه هي اكثر الدول تجاره مع الصين تليها الامارات العربيه المتحده ثم عمان والكويت وقطر واخيرا البحرين . وتشير البيانات الى أن البحرين والامارات تواجهان عجزا فى تجارتهما مع الصين فى حين بقية الدول الاربعه لاتعاني من هذه الظاهرة حيث تصدر الامارات اغلب نفطها لليابان والهند فى حين انها تمثل سوقا لتصريف السلع الصينيه لبقية دول الخليج والشرق الاوسط ويصل عدد الصينيين فى الامارات الى أعداد كبيره تفوق اعدادهم فى بقية دول المجلس وتنفذ شركة صينيه خط النفط بالفجيره لضمان تفادي عوائق تصدير يمكن أن تنشأ فى مدخل الخليج .وفي عام 2009 وقعت الصين و قطر اتفاقيه تضمن كل منهما تسويقا تجاريا مضمونا لسلعهما[22].

جدول رقم – 2 –

التبادل التجاري بين دول المجلس والصين من عام 1998 – 2013 (بليون دولار امريكي)

السنة	حجم التجارة بين الصين ودول مجلس النعاون	واردات الصين من دول مجلس التعاون	صادرات الصين لدول مجلس التعاون
1998	42.47	18.64	23.83
2003	168.75	87.99	80.57
2008	923.12	537.25	385.83
2013	1653.47	1056.70	596.77

المصدر: Joseph Y.Scheng:"china relation with the gulf cooperation Coun-cil states :multilevel diplomacy in divided world "China review –vol 16 No 1(Spring 2016)pp42

و فى ظل تزايد استثمار رأس المال والمشاريع المشتركه برزت ارتباطات خلفيه واماميه مشتركه حيث استثمرت دول الخليج فى معامل تكرير وصناعات بتروكيماويه صينيه كما استثمرت الصين فى مجال استكشاف واستخراج النفط فى دول الخليج .وفي الامارات وقعت كل من اعمار واتصالات مذكرات تفاهم مع مؤسسات صينيه للاستثمار فى الصين فى المجال العقاري ومجال الاتصالات .[23] وقد وجهت دول مجلس التعاون وبالاخص السعوديه والامارات استثمارات ضخمه للصين مثلت 27 % من اجمالي الاستثمارات الاجنبيه فى الصين عام 2015 الا أن الاستثمارات الصينيه الموجهه للدول العربيه بقيت حوالي 1 % من اجمالي استثماراتها الاجنبيه لنفس الفتره وتتركز فى المجال النفطي.

كما تشير بعض المصادر الى أنه يعاب على المشروعات الصينيه بأنها لاتعد دراسات جدوى وافيه قبل انشائها وقد تلجأ الى ممارسات غير قانونيه وايضا ادارتها الداخليه لاتكون بمستوى الكفاءه المطلوبه.وعموما هناك عدم رضا عن مستوى التعامل فى المجالات غير النفطيه من مثل المنسوجات والالكترونيات وغيرها.[24] وأغلب المشروعات الصينيه تعتمد على ارتباطاتها الحكوميه ولا تضع فى اعتبارها كثيرا حسابات التكلفه ومخاطر تحويل الصرف الاجنبي.

دول المجلس و مبادرة الحزام والطريق

تعتبر مبادرة الحزام والطريق في عهد شي جين بينغ مرتكز السياسه الخارجيه للصين وهي التي ستشكلها للسنوات القادمه حيث يعتبر الصينيون ان هذه المبادره ستربط الصين بالجميع وليس طرفا ضد اخر وقد أبدت دول مجلس التعاون استعدادها لدعم المبادره .و لدى الصين مساران فى طريق الحرير **:المسار الاقتصادي الصيني الباكستاني والمسار الاقتصادي الصيني** مع دول وسط وغرب اسيا . المسار الاقتصادي الصيني مع دول وسط وغرب اسيا يمثل قلقا لدول المجلس حيث انه يمر من غرب الصين خلال طاجكستان و أوزبكستان وقيرغزستان وتركمانستان وينتهي فى نقطتين هما تركيا وايران .هذا الخط يمكن ان يكون مفيدا للتبادل التجاري مع دول الخليج ولكن وجود ايران وتركيا واحتمال أن يكونا عضوين فى منظمة التعاون بشنغهاي يجعل الوضع غير مقبول لدول المجلس .

المسار الثاني وهو المسار الاقتصادي الصيني الباكستاني وهو يبشر بتعاون افضل بين الصين ودول الخليج ويركز على تعاون الصين مع باكستان فى اربع مجالات هي استخدام ميناء جوادر والطاقه والبنيه الاساسيه والتعاون الصناعي. في 2013 حصلت الصين على اتفاقية يحق لها بموجبها ان تدير ميناء جوادر ادارة كامله لمده اربعين عاما على ان تتولى الصين تطوير البنيه الاساسيه و الميناء وفى نفس العام تم تأجير أكثر من تسعمائة هكتار للصين لاستخدامها كمنطقه حرة .

ويختصر ميناء جوادر وقت استيراد النفط كثيرا فمن دبي كانت المسافه 15000 كم اصبحت الان 2500 كم . هذا المسار الاقتصادي سيجلب لباكستان استثمارات اجنبيه التى من اهمها الاستثمارات من دول مجلس التعاون وبالذات من الامارات التى قدرت استثماراتها فى باكستان بعشرين بليون دولار فى مجال الاتصالات والتمويل والعقارات والطاقه .

بالرغم من الفرص التي يوفرها المسار الاقتصادي الصيني الباكستاني لدول المجلس من مكاسب الا أنه يتعارض مع علاقاتها الاستراتيجيه مع الهند التى تعتبر السير فى هذا المشروع ضد مصلحتها حيث اشار رئيس وزرائها مودي ان هذا الخط ينتهك سيادة الهند .وبالرغم من أن دول المجلس تجد فى هذه المبادره مكاسب لها غير انها لاترغب فى خسارة علاقتها الاستراتيجيه مع الهند .فهي ثالث مستهلك للطاقه فى العالم ومن اكبر مستوردي نفط

دول المجلس وهي فى الوقت ذاته من اكبر موردي السلع لدول المجلس لذا فان حماس دول المجلس للمساهمه فى المشروع تؤثر فيه توجهات الهند وسياساتها الى حد ما.[25]

ثالثا :أثر بروز الصين على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون

تشير التقديرات الى أن معدل النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون سيواصل تراجعه فى عام 2018 كما حدث فى 2017 ففي الكويت بلغ معدل النمو الاقتصادي 3 % فى عام 2016 غير أن تخفيض انتاج النفط فى اطار اتفاق منظمة الاوبك ادى الى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الى 2.5 % عام 2017 .وفي البحرين لايزال معدل النمو بطيئا والعجز فى الموازنه العامه كبيرا وقد تحول الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى العجز وتراجعت احتياطات النقد الاجنبي حيث تبنت البحرين سياسه ماليه توسعيه منذ عام 2009 أدت لعجز كبير فى الماليه العامه ومن المتوقع أن لايتعدى معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فى عام 2018 1.9 % اسوة بما كان عليه الوضع فى 2017 .وفي سلطنة عمان انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 5.7 % فى عام 2015 الى 2.2 % فى عام 2016 وفي القطاعات غير النفطيه من 7 % الى 2 % لتراجع الانفاق العام ومن المتوقع حدوث انخفاض اضافي بمعدل 1 % فى عام 2017 وقد يصل عجز الموازنه الى 13.9 % عام 2017 . وفى قطر تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الى مايقدر بنحو 2.9 % فى عام 2016 مقابل 3.5 فى عام 2015 وفى الامارات بلغ معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي 2.3 الحقيقي % وفي السعوديه 0.6 % بالرغم من قيام السلطات بتطبيق مبادرات اصلاحيه كبيره من اجل مواجهة التحديات المتناميه من اسواق نفط وأوضاع الماليه العامه وغيرها .[26]

ساهمت العديد من العوامل فى هذا التراجع بمعدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجيه منها الصراعات السياسيه واسعار النفط وبروز الصين كقوة عظمى وغيرها من المتغيرات ونركز هنا على بروز الصين كقوة اقتصاديه عظمى وأثرها على التنميه الاقتصاديه بدول مجلس التعاون .

يمكن قياس التنميه باستخدام سبعة مؤشرات هي مستوى الدخل ونموه ,تدني الفقر وضمان الأمن الغذائي , تحقيق العداله والمساواه , قدره الاقتصاد القومي على مواجهة التغيرات المفاجئة والصدمات, استخدام الموارد بشكل

يضمن استدامة التنميه,توفر الحاجات الاساسيه من تعليم وصحه , نوعية الحياه ومدى سعادة الافراد في المجتمع. وترتبط هذه المؤشرات بالاهداف العالميه للتنميه التى تركز على اول ثلاثة مؤشرات بالاضافه لاستدامة التنميه . ولاشك ان لهذه النتائج اثار على مؤشرات التنميه وللتعرف على اثر بروز الصين على التنميه الاقتصاديه بدول مجلس التعاون سنحاول دراسة هذا الامر من خلال التأثير على مؤشرات التنميه كالتالي:

أ- الدخل القومي

يحتل مؤشر الدخل القومي وبالتالي نصيب الفرد من الدخل مقارنة بنصيب الفرد من الدخل فى الدول الصناعيه مكانا كبيرا لتقييم مستوى النمو باي دولة حيث انه يؤثر فى أغلب المؤشرات الاخري من مثل مستوى الفقر ومدى توفرالبنيه الاساسيه وغيرها .

وتساهم العديد من العوامل في رفع مستوى الدخل يمكن تصنيفها الى مجموعات منها اولا: العوامل الجغرافيه وثانيا :مدى تطور المؤسسات العامله بالدوله الى جانب ثالثا: البيئه الثقافيه وبدول الخليج كان للجغرافيا دورا كبيرا فى رفع مستوى الدخل على اثر توفر موارد نفطيه هائله بدول الخليج وضعت دول المجلس فى مصاف الدول المتقدمه مرتفعة الدخل على اثر تصديرها للنفط كماده خام والمواد المشتقه منه فى صورة بتروكيماويات. ويتمثل الأثر الايجابي لبروز الصين كقوه عظمى على مستوى الدخل القومي والدخل الفردي فى دول الخليج في الطلب المتزايد للصين على النفط خاصة مع تزايد نموها وتوجه الصين الى رفع احتياطياتها من النفط من مخزون يفي بمتطلبات ثلاثين يوم الى مخزون يفي بمتطلبات مائة يوم مما ساهم فى امتصاص الكميات الفائضه من النفط على اثر زيادة المعروض من النفط منذ 2012 من قبل المملكه العربيه السعوديه والعراق بالذات حيث رفعت الحكومه الصينيه وارداتها من النفط بنسبة 8.8 % في عام 2015 مقارنة بما كان عليه الوضع فى 2014 ولم تتأثر اسعار النفط وحافظت دول المجلس على مستوى دخل قومي مرتفع ولكن مع تراجع الطلب الصيني على النفط على اثر الركود الاقتصادي الذي واجهته فى 2015 تراجعت اسعار النفط وانخفضت الى مستويات غير متوقعه وصلت الى ثلاثين دولار بعد أن كانت مائة دولار مما اثر على النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم – 3 –

جدول مؤشرات اقتصادية مرتبطة بالدخل لدول المجلس والصين

	السكان بالمليون نسمة عام 2015	نسبة السكان في المناطق الحضرية	الدخل القومي الاجمالي بليون دولار امريكي	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي دولار امريكي	معدل نمو الناتج المحلي 2014-2015	معدل نمو نصيب الفرد 2014-2015
البحرين	1.4	89	53.2	38.660	2.9	1.7
الكويت	3.9	98	328.3	84.360	1.8	-1.8
السعودية	31.5	83	1729.6	54.840	3.5	1.3
عمان	4.5	78	173.5	38.650	5.7	-0.3
قطر	2.2	99	309.5	138.480	3.6	0.6
الامارات	9.2	86	641	70.020	3.8	3
الصين	1371.2	56	19630.6	14.320	6.9	6.4
العالم	7346.7	54	114933.5	15.644	2.7	1.5

القوة الشرائيه

World development indicators2017 ص 14

وبروز الصين يوفر أيضا لدول مجلس التعاون الخليجي مصدر لنقل التكنولوجيا والمعرفه التى تحقق تطورا فى تقنيات التصنيع وبالتالي ارتفاع فى الدخل فمن المعلوم أن المنتجات والخدمات المبنيه على المعرفه تحقق أسعارا أعلى من المنتجات المشابهه التي تفتقر الى الكثافه المعرفيه . وتواجه الدول بشكل عام ودول المجلس بشكل خاص مصاعب كبيره عند سعيها لنقل التكنولوجيا من الدول الصناعيه الغربيه وقد أدى بروز الصين كقوة عظمى الى توفير مصدر اضافي لتطوير المستوى التقني وعدم الاقتصار على الدول الاوروبيه وامريكا مما ساهم فى التخلص من عبء القيود التى تفرضها هذه الدول على عملية التصنيع وخاصه المراحل المتقدمه في تصنيع البتروكيماويات . وبالرغم من توفر هذا المصدر لنقل التكنولوجيا الحديثه الا ان دول مجلس التعاون لم تستغل هذه الفرصه على الوجه الاكمل فقد كان دول الخليج تطوير صناعة البتروكيماويات لديها خاصة أن هذه الصناعات تعتمد على المعرفه ولها صلات أماميه كثيره الا أن هذه الدول لم تستغل هذه الميزه بشكل كبير حيث

ركزت استثماراتها الصناعيه على المنتجات المعتمده على توفر الطاقه مثل الالمنيوم ولم تركز على الصناعات كثيفة المعرفه .

بالاضافه لهذه الاثار الايجابيه هناك آثار سلبيه لبروز الصين على الدخل القومي بدول مجلس التعاون حيث عمدت الصين الى اغراق اسواق هذه الدول بمنتجات صناعيه استهلاكيه باسعار منخفضه مما قلص فرص تسويق منتجات الصناعات المحليه سواء على مستوى كل دولة او فرص التسويق فى على مستوى مجلس التعاون او على مستوى الدول العربيه فادى الى خفض الناتج الصناعي من المنتجات الاستهلاكيه وأضعف التجاره البينيه بين دول المجلس وساهم فى ضعف التوجه بشكل عام للمشروعات الصناعيه الصغيره والمتوسطه حيث اثرت البضائع الصينيه منخفضة السعر بالرغم من تدني جودتها سلبيا على المشروعات الصغيره فى دول الخليج خاصه القطاع الصناعي لوجود المنافس للمنتج المحلى باسعار متدنيه جدا لاتحفز المستثمر المحلى او الاجنبي بانشاء مشروع لانتاج هذه الصناعات المثيله .

وساهم افتتاح مراكز التسويق الصينيه فى جميع المناطق بدول المجلس فى خفض العائد من النشاط التسويقي الذي يمثل جزءا لايستهان به من الناتج المحلي ومن القيمة المضافة التى كان من الممكن جنيها من خلال مشروعات التسويق للسلع الصينيه التى كان يمكن أن تشجع المواطنين على انشائها فالأسواق الصينيه نتج عنها خسارة هذا الجزء من الناتج المحلي في الدخل القومي .وبدراسة هيكل الصادرات والواردات بدول المجلس نلحظ عدم وجود تغير كبير خلال العقد الماضي فاذا اخذنا الاقتصاد السعودي كمثال لوجدنا أن نسبة البتروكيماويات من منتجات الصناعات الكيماويه ومن لدائن المطاط ومصنوعاتهما تمثل نسبه عاليه من الصادرات غير البترولية للسعوديه مما يعني أنها ركزت على تصنيع البتروكيماويات الا أن نسبة الصادرات غير البترولية للواردات لم تتجاوز 33 % في المتوسط منذ عام 2007 الى عام 2017 وأغلب الواردات سلع استهلاكيه مثلت حوالى 40 % من قيمة الواردات بينما السلع الرأسماليه فلم تتجاوز نسبه قيمتها 20 % من اجمالي قيمة الواردات .وتستورد السعوديه 30 % من وارداتها من الصين [27]. والمنتجات البتروكيماويه هي فى الغالب مدخلات لصناعات متعدده فلها صلات اماميه كبيره اويمكن أن ترفع قيمة الناتج الصناعي للدوله وبالتالي الدخل القومي وهو ماركزت عليه الصين الا أن دول مجلس التعاون لم تسع الى الاستفاده من الخبرات التكنولوجيه او تطور اساليب التصنيع فى الصين لتنويع وتطوير منتجاتها ورفع دخلها وبالتالي

فان تأثير الصين فى جانب نقل المعرفه كان محدودا خاصة مع تبني دول المجلس للتعاقد باسلوب يسمى تسليم المفتاح عند التعاقد على المشروعات الكبيره بحيث لايكون لها دور فى مرحلة البناء وبالتالي تفقد فرصة تراكم المعرفه لديها وتطوير كوادرها المحلية. وتجدر الاشاره الى ان الدول العربيه وبالذات دول مجلس التعاون كانت من اكثر الدول تأثرا بسياسة الاغراق التى تبنتها الصين والتى تتمثل فى توفير البضائع الاستهلاكيه منخفضة الثمن والجوده الامر الذى أدى الى خفض الناتج الصناعي بهذه الدول خاصه فى ظل عدم وجود سياسات تسعى لمواجهة هذا الاغراق وحماية الصناعات المحليه . وتباين تأثير هذا الامر من دولة لأخرى حسب السياسات التى اتخذتها هذه الدول لحماية صناعاتها المحليه ومستوى القيود التي فرضتها على الواردات فبعض الدول كالهند وتركيا تبنت سياسات تقضي بفرض قيود على الواردات الصينيه مما أدى الى ضمان تسويق انتاجها المحلي وعدم تأثره كثيرا على منتجاتها من السلع الاستهلاكيه بعكس دول المجلس التي اتخذت سياسة كان اثرها سلبيا على الناتج الصناعي حيث تم فتح الاسواق للبضائع الصينية بدون ضوابط أوحفظ لحقوق المصنعين ولا حتى المستهلكين ولا مساءلة لمن يروج لسلع متدنية الجوده الى حد كبير.

وتشير احدى الدراسات الصينيه الى أنه في عام 2004 انشأت الصين مركزا لتسويق منتجات اكثر من عشرين ولايـه صينيه فى دبي وادت الاداره البيروقراطيه وتدني مستوى العاملين الى حدوث مشكلات كثيره واصبح المركز عباره عن مكان لتصريف سلع رخيصة الثمن ذات نوعيه متدنيه وهامش ربح محدود يعتمد على الكم وليس الكيف.[28]

ومثل الشرق الاوسط سوق تصدير كبيره للمؤسسات الماليه الصينيه والاتصالات والبناء حيث وصلت قيمة الخدمات فى المجال العقاري ماقيمته 12 بليون فى عام 2011 . ولكن لم تحظ هذه الدول بمردود مماثل فى مجال تسويق خدماتها فبالرغم من أن عدد السياح الصينيين وصل الى خمسين مليون سائح صيني فى عام 2009 قاموا برحلات خارجيه [29] الا أن نسبة من قاموا برحلات لدول المجلس والدول العربية كان منخفضا نسبيا .

ب - معدل انخفاض مستوى الفقر

تتعدد مقاييس الفقر فمنها مستوى الدخل والانفاق للفرد ويشار الى ان قياس نسبة السكان الذين يقعون تحت حد الفقر يبين مستوى الفقر في اى دولة وقد تم تحديد الحد الادنى للدخل عالميا بما يوازي دولار وربع واذا نظرنا لمستويات الاجور بدول مجلس التعاون لوجدنا ان الحد الادنى للاجر بها يصل تقريبا الى خمسة دولارات يوميا مما يعني أن مستوى الدخل فيها اعلى عن مستوى الفقر عالميا.

وحدد البنك الدولي في تقريره للتنميه لعام 2013 الدول مرتفعة الدخل بأنها الدول التي يتجاوز فيها دخل الفرد سنويا 12 ألف دولار فالدخل هو الذي يحدد قدرة الفرد على الاستهلاك والاستثمار والادخار وبالتالي فان نمو الدخل هو الأداه للوصول لرفاهية أعلى للافراد بالمجتمع وهو غاية الجهود المبذولة لتحقيق التنميه الاقتصاديه (روبرت لوكس 1988).

وتعتبر القدرة الشرائيه للفرد هي المقياس الحقيقي لمستوى دخل الفرد وهنا يمكن القول إن لبروز الصين اثرا ايجابيا فى رفع القدرة الشرائيه للفرد بما وفرته الصادرات الصينيه من سلع مقلدة رخيصة الثمن وبالتالي رفع مستوى الرفاهيه فى المجتمع.وتشير بيانات ميزانية الاسره فى دول الخليج الى ان دخول الوافدين بها خاصة العماله متدنية المهاره والعماله المنزليه منخفضه مقارنة بالاسعار السائده كما أن هناك تراجعا كبيرا في دخول المواطنين سواء بسبب ارتفاع نسب البطاله والتضخم او بتراجع مصادر الدخل الاخرى مثل الاصول العقاريه التي يملكونها نتيجه للاستثمار العقاري المتزايد من المؤسسات التابعه للحكومات والأفراد فلولا وجود البضائع الصينيه لزادت الفجوة فى مستوى الدخل الحقيقي للفرد بدول المجلس سواء المواطن أو الوافد .

ج- المساواة والعدالة فى توزيع الدخل :

ينخفض النمو الاقتصادي فى الاجل الطويل فى ظل عدم وجود مساواه فى الدخل بين افراد المجتمع والمساواه المقصوده هنا حسب مقياس لورنز هي عدم وجود فروقات كبيره بين دخل افقر عشرين بالمائه فى المجتمع وأغنى عشرين بالمائه فبالرغم من أن المساواه لا يتم الاهتمام بها عند قياس الفقر من عدمه الا أن لها اثرا كبيرا فى رفع انتاجية ورفاهية الافراد فوجود المساواه يساهم فى استدامة التنميه بالرغم من ان عدم المساواه قد يرفع النمو فى الاجل القصير . وتثار هنا اراء متباينه من قبل الاقتصاديين فيما يخص المساواه فى الدخل وارتباطها باستدامة التنميه حيث يرى البعض

أن ارتفاع الميل الحدى للادخار اعلى عند الاغنياء بينما يرتفع الميل الحدي للانفاق عند منخفضي الدخل ولذلك فان ترجيح عدم المساواه فى الدخل يكون افضل لاتخاذ القرارات حسب وضع الاقتصاد حيث ان للمساواه آثار سلبيه على النمو فمستوى معين من عدم المساواه فى الدخل يحفز الافراد على العمل وتطوير الذات في حين يرى البعض ان المساواه خاصة فى فرص التعلم لها اثر ايجابي كبير على النمو. وفى ظل وجود السلع الصينيه فقد تراجع الحافز للاستثمار المحلي فى المشروعات الصغيره والمتوسطه حيث اعاق توفر المنتجات الاستهلاكيه الصينيه باسعار منخفضه فى الاسواق قيام مشروعات صغيره ومتوسطه الى حد كبير مما زاد من انخفاض دخل نسبة كبيره من المجتمع كما أن وجود اسواق خاصة بالسلع الصينيه يقتطع عائد التسويق من صغار المستثمرين المحليين وبالتالي تدنت دخولهم وزادت بذلك الفجوه فى الدخل وعدم المساواه فى دول مجلس التعاون . وتبعا لما يراه فوكوياما وستجليتس فإن ارتفاع عدم المساواه بين افراد المجتمع يؤدي لخفض النمو اذا كان الاغنياء يسيطرون على النظام السياسي ويستخدمونه لصالحهم بما يمكنهم من السيطره على رأس المال [30] وهذا هو الوضع فى دول المجلس.

وتقيس العداله مدى عدالة توفر الفرص لتوليد الدخل في المستقبل للوصول الى مستوى اعلى من التعليم والصحه .ويرى سن أن العداله هي المساواه فى توزيع ورفع القدرات بين الافراد وهذا الامر مرتبط بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للوالدين وبالعرق والجنس والديانه ومكان الاقامه هل هو فى الحضر ام الريف وغيرها.وفيما يخص تأثير بروز الصين فى هذا الجانب فنعتقد أن الفرصه كانت متوفره لدول المجلس للتعرف على اساليب التدريس والتطوير السائده فى المجتمع الصيني لتوفير فرص أفضل لتطوير الذات الى جانب التعرف على قيم المجتمع الصيني بترجمة الافلام والمواد الاعلاميه واستيرادها لدعم قيم العمل لدى المجتمع وبالتالي رفع مستوى الدخل للمواطنين ولكن لم تكن هناك سياسات اهتمت بالاستفاده من التجربه الصينيه لتنمية العنصر البشري بل تم التركيز على تسهيل تسويق السلع الصينيه مما خفض المدخرات المحليه للقطاع العائلي واستفاد الاقتصاد الصيني .

-القدرة على مواجهة التغيرات المفاجئة تؤدي بعض المؤثرات الى تغير مفاجئ فى الدخل بالسالب وتسمى بالمصاعب الثلاث وهي التغيرات في التمويل والغذاء والمناخ (أديسون 2010) حيث يتدنى الدخل فى المستقبل عن الدخل الحالي وبالتالي يتراجع النمو وعليه كلما كانت لدى الدولة قدرة

اكبر على مواجهة التغيرات كان مستوى التنميه اعلى. وكان لتراجع نمو الصين أثر كبير على اسعار النفط وبالتالي على اقتصادات دول مجلس التعاون حيث اثبتت هذه الاحداث ضعف القدرة على مواجهة التغيرات المفاجئه في التمويل وبالتالي الدخل بدول مجلس التعاون . انخفاض اسعار النفط لتراجع الطلب الصيني عليه ادي لانخفاض الانفاق العام الذي يعتمد عليه النشاط الاقتصادي ودخل غالبية مواطني دول المجلس , وحيث إن المنفعه الحديه للدخل ترتفع مع انخفاضه فكلما كان الدخل منخفضا كان التاثر باي تغيرات تؤدي لتدنيته أكبر مماعليه الوضع لو كان الدخل مرتفعا. وبالتالي فان اثر انخفاض الدخل على مواطني دول المجلس كان كبيرا جدا مقارنة بالفئات مرتفعة الدخل . ويمثل المواطنون العاملون فى القطاع الحكومي مالايقل عن سبعين بالمائه فى المتوسط .

ما سبق يتضح لنا أن الدخل القومي والفردي فى دول المجلس تدنى كثيرا لارتباطه بأسعار النفط ونمو الصين كقوة عظمى وطلبها الكبير على مصادر الطاقه لتشغيل مصانعها وتوسعاتها العمرانيه وغيرها جعل هذه الدول تتأثر باي تغيرات فى الصين وأضعف قدرتها على مواجهة التغيرات المفاجئه وبالتالي نموها الاقتصادي.

وتمثل علاقة الصين بايران جانبا اخر يجدر دراسته لكونه سيعرض المنطقه لتغيرات مفاجئه حيث تمثل الصلات الصينيه الايرانيه مصدر قلق لدول الخليج وبالذات فى المجال التكنولوجي ومجال الطاقه .دول الخليج تنظر بريبه لبناء المهندسين الصينيين للجسور والسدود والطرق والانفاق والسكك الحديديه فى ايران وبدأت الصين منذ الثمانينيات فى بيع الصواريخ البالستيه وتعزيز قوة ايران فى مجال انتاجها ودأبت على توفير الخبراء والعلماء لايران الى جانب نقل التكنولوجيا وتمتلك الصين نصف حقل النفط الايراني يادافاران واشترت عام 2004 واردات نفط وغاز ايرانيه لمدة ثلاثين عاما بقيمة مائة بليون دولار امريكي وشمل التعاون محطة وقود نووي ومصانع اسمنت وخطوط ملاحه وأسلحه منها برنامج الصواريخ البالستيه .[31]

وتجدر الاشاره الى أن دول الخليج عمدت الى تعزيز علاقتها الاقتصاديه مع الصين لاضعاف علاقتها مع ايران والوصول الى نوع من التوازن في هذا المجال حيث بدأ التعاون بين دول المجلس والصين فى الشؤون الدفاعيه فى الظهور عندما اشترت السعوديه صواريخ بالستيه من الصين عام 1988 وشارك خبراؤها العسكريون فى التمرين العسكري فى 2013 بالسعوديه.. وفي الوقت الحاضر

نجد ان علاقة الصين مع دول المجلس اقوى من علاقتها مع ايران وفى اثناء حرب اليمن استخدمت كل من الامارات والسعوديه الاسلحه الصينيه ضد جماعة الحوثي المدعومه من ايران[32] وغني عن الذكر أن الصين تبحث عن مصلحتها وتبيع للطرفين الاسلحه لتستفيد خاصة انها سلع عالية القيمه بمنطق صيني قديم يقول انا أخدم الجميع والجميع يخدموني.

٥ – مدى توفر الاحتياجات الاساسية:

توفر الاحتياجات الاساسيه فى المجتمع يؤثر في مستوى فى التنميه الاقتصاديه به حيث يساهم في رفع انتاجية الافراد وجعل المؤسسات تعمل بشكل أفضل ويضمن مشاركه ايجابيه للمواطنين ويعزز المفاهيم الديموقراطيه في المؤسسات والاداره الحكوميه.وتتمثل الاحتياجات الاساسيه التى يجدر توفيرها فى الصحه والتعليم والمسكن وتوفير مستلزمات مستوى معيشه مقبول . وتعتبر دول الخليج من الدول التى عملت على توفير الاحتياجات الاساسيه لمواطنيها منذ البدء فى تصدير النفط ويتم التركيز حاليا على نوعية التعليم ومدى تطور المستوى الصحي والمعيشي للمواطن .والتساؤل هنا ماهي الاحتياجات الاساسيه فى دول الخليج التى تأثرت ببروز الصين كقوة عظمى وأشرنا سابقا أن هناك فرصا ضائعه كان لدول الخليج مجال لاستغلالها حيث تطور التعليم فى الصين الى مستوى فاق مستوى التعليم في الدول المتقدمه فقد حصلت على مراكز متقدمه في نتائج اختبارات قياس المهارات فى العلوم والرياضيات وتصل نسبة خريجي كليات الهندسه بها نسبة كبيره ومستوى هذه الكليات تقارع الكليات العلميه فى الدول المتقدمه . هذا التطور فى مستوى التعليم لم تستفد منه دول الخليج ولم يكن له تأثير ملموس على مستوى التعليم بدول المجلس او حتى بتغيير الثقافه السائده من عدم التوجه للمجالات العلميه.والامر مماثل فى الصحه حيث لم يكن هناك تأثير ملموس لتطور الصين على تطور مؤشرات الصحه بدول المجلس اذا تناولنا الصحه فان قياس مستوى امراض معينه فى الدوله ومقارنتها بالمستوى النموذجي الذي يتم اعتماده عالميا لقياس الفجوه بين الواقع والمأمول يمكن ان يكون مقياس للصحه وبالنظر لدول الخليج نجد ان مقياس الصحه يبين مستوى متقدم لدول المجلس [33] واذا نظرنا لهذا المؤشر فنعتقد انه لم يكن للتطور فى الصين اى تأثير على مستوى الخدمات الطبيه او الوعي الصحي بدول الخليج.

و- الاستدامة عند استخدام الموارد

هل تهتم التنميه برفاهية الجيل الحالي ام من العداله عدم استنزاف الموارد ومراعاة حق الاجيال القادمه فيها؟ لاشك ان اهتمام التنميه يشمل جميع الاجيال ويؤكد على ضرورة العمل على ضمان استدامة الموارد وهنا هو يميز بين نوعين من الاستدامه اولهما قوي والثاني ضعيف, القوي يتطلب دوام الاهتمام بصيانة المورد الطبيعي او الخدمات التي يتم جنيها منه لأن مهامه لايمكن أن يتم تكرارها مثل النفط والضعيف هو ما يمكن احلاله من خلال التصنيع أو المواد المصنعه لتحل محل الموارد الطبيعيه من مثل الغابات القديمه ومصايد الاسماك ونظرا للطلب العالمي المتزايد على النفط فان دول المجلس حددت انتاجها لتلبية الطلب وليس لضمان الاستدامه عند استخدام المورد وقد ساهم النمو الكبير للصين فى زيادة الطلب على هذا المورد وبالتالي استنزافه بصوره اكبر. واهتمت الصين في تعزيز علاقتها بدول الخليج لتأمين مصادر النفط لديها ولم تكتف باستيراد النفط بل سعت الى توقيع اتفاقيات لشراء حصص ملكيه فى الابار النفطيه وبالتالي المشاركه فى تحديد الكميه المستخرجه من البئر بما يتوافق مع مصالحها .

ز-نوعية الحياة

اذا كانت التنميه تختص برفاهية الانسان فهل هناك ابعاد اخرى للتنميه للست نقاط التي تمت الاشاره لها (نمو الدخل-تحاشي الفقر- العداله والمساواه- ضمان الاستقرار امام التغيرات المفاجئه-الاحتياجات الاساسيه فى التعليم والصحه- الاستدامه البيئيه) وهنا اضاف سن (1985) عاملا اخر يؤثر فى رفاهة الانسان وهو هدف التنميه الا وهو نوعية الحياه.وهو يبين ان التنميه هي عملية توسيع الحريات من خلال تعزيز القدرات كخيار للفرد لتحديد سماته واهدافه التى يسعى لتحقيقها وهو له الحريه فى ان يختاره هذه السمات . الفرد يمكن ان يكون متعلما يتمتع بصحه جيده واثق من نفسه .السمات يمكن ان يتم تحديدها من خلال اختياراته من السلع المختلفه والخدمات المتوفره فى مجتمع ما يوفر الفرص وحرية الاختيار.السمات اذن تعتمد على عوامل عديده مثل مدى توفر السلع والخدمات العامه وصفات الفرد والعرف الاجتماعي السائد الظروف المناخيه والبيئيه . ونظرا لارتفاع أسعار السلع الكماليه والاجهزه الرياضيه من الدول الغربيه فان توفير الصين لسكان دول المجلس هذه السلع باسعار فى متناول اليد كان له اثر ايجابي على نوعية الحياه بالاضافه لكون الصين نموذجا لمجتمع يشبه المجتمع العربي فى بعض التقاليد الشرقيه وله

صلات تاريخيه بالمنطقه فان نمو هذه الدوله محل فخر للسكان مما وفر نوعا من السعاده النفسيه لدى الفرد .

وبالرغم من وجود اثار ايجابيه لبروز الصين فيما يخص نوعية الحياه ومدى سعادة الفرد الا أن هناك جانبا له اثر سلبي لبروز الصين حيث تلجأ المصانع والاسواق الصينيه الى استيراد عمالتها من الصين بالرغم من أن القوانين المحليه لاتتيح لها استيراد اكثر من نصف العماله . وهذا التوجه ادى لرفع نسبة العماله الوافده الصينيه بدول المجلس بدون حاجه فعليه لها خاصه في مجال التسويق مما زاد من الخلل في التركيبه السكانيه الذي تعاني منه دول المجلس. هذ الخلل يؤثر على النسيج الاجتماعي مما ينعكس سلبا على رفاهية الافراد وسعادتهم وبالتالي نوعية الحياه لديهم .

خلاصة وتوصيات

حققت الصين فى فتره وجيزه معدلات عاليه من النمو الاقتصادي بسبب تبنيها لسياسات اقتصاديه مبنيه على دراسات مستفيضه وتحول تدريجي من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد مختلط يجعل الاولويه لمصلحة الصين عند اتخاذ القرار السياسي . ونظرا لحاجة الصين لمصادر امنه ومنخفضة السعر من النفط عززت علاقتها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خاصة المملكه العربيه السعوديه التى تعتبر من اكبر مصدري النفط للصين .تأثرت أغلب اقتصادات دول العالم بهذا البروز القوي للصين سواء سلبا أو ايجابا وكانت دول مجلس التعاون من ضمن هذه الدول وتركز هذه الورقه على دراسة هذه الآثار. وبدراسة تأثير بروز الصين على مؤشرات التنميه الاقتصاديه بدول مجلس التعاون وجدنا أن تأثيرها كان ايجابيا نوعا ما على المدى القصير غير أن الآثار على المدى البعيد من المتوقع أن تكون سلبيه بالاضافه الى وجود فرص متعدده كان من الممكن استغلالها لتعزيز التنميه الاقتصاديه بدول المجلس والاستفاده بشكل أفضل من تطور الصين . ويعزى هذا الأمر لعدم الاعتماد على دراسات وافيه عند تحديد السياسات الاقتصاديه بهذه الدول حيال الصين وعدم خضوع اتخاذ القرار بها للدراسه الوافيه أوالمناقشه من قبل البرلمانات و المؤسسات السياسيه والاقتصاديه بالدولة .

ويمكن بيان بعض السياسات المقترحه كالتالي:

1 – التخطيط للاستفاده من تجربة الصين فى تنمية الموارد البشريه وتعزيز مهارات الطلبه فى المواد العلميه بترجمة المواد التعليميه وتنظيم زيارات مبرمجه للمؤسسات التعليميه والتدريبيه من قبل المختصين للاستفاده من خبراتهم فى هذا المجال.

2 – وضع ضوابط لاستيراد المواد الاستهلاكيه الصينيه خاصة متدنية الجوده وسريعة العطب لضمان حقوق المستهلكين.

3 – حماية صغار المستثمرين خاصة فى المشروعات الصناعيه الصغيره واتاحة الفرصه لهم لتسويق منتجاتهم ومنافسة المنتج الصيني .

4 – العمل على اكتساب المعرفه التكنولوجيه من الصين وبالاخص فى الصناعات المعتمده على البتروكيماويات التي لها صلات اماميه بالتنسيق بين المصانع ومؤسسات خليجيه علميه بحثيه وتدريبيه متخصصه في هذا المجال .

5 – ترجمة المراجع المتخصصه فى المجالات الالكترونيه الحديثه من اللغه الصينيه الى العربيه لاتاحة الفرصه للمتدربين والباحثين للاطلاع عليها .

6 – تفعيل دور المركز العربي الصيني ليركز على دراسة التجربه الصينيه والتعمق فيها للاسترشاد بأساليبها لتحقيق التطور العلمي المنشود والمخطط له بدول المجلس بالتنسيق مع الدول العربيه الاخرى .

المصادر

- 1 - Taylor & Francis"China,s economic growth could1 - help other developing countries-" :Area Development and policy

- 2 - The people,s republic of china"the state council :China foreign trade – white paper)
http://english.gov.cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474983043184.htm

-WTO"world Trade Statistical Review 2017 -3

–The people republic of china-

4 – مصدر سابق–

5 –المصدر السابق

– 6

Wu Bingbing: Strategy and politics in the gulf as seen from china -Woodrow Wilson international Centre for schools: "China and the Persian gulf-implication for the USA"Washington DC 2011,p10

- 7

-Andrew Scobell ,Alireza Nader:China and the middle East the Wary Dragon-Rand corporation-2016(Electeric distribution)

8 – العالم العربي:النص الكامل لكلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ فى جامعة الدول العربيه القاهرة – 12
يناير 6102)المصدر– شينخوا 22 يناير 6102 ص 3)

9 –شبكة الصين –كنوز سياحيه صينيه ص— 13
Wu Bingbing

10 – مصدر سابق ص 11

11 – المصدر السابق ص 31

- EmileHokaym:looking East:a gulf vision or a reality? - 12
China11 and the Persian gulf-implication for the usa"Washington DC 2011,p38-- Andrew Scobell

13 – مصدر سابق

–14
Danial Wokman" -World Exports.com(WTEx)29may 2017

15 – المصدر السابق

Erica Downs"China- Gulf a very reliable partner"China and -16
Persian Gulf-Implications for the USA"Washington DC 2011
,pp62-66--Wu bingbing p2017 -

17 ـ مصدر سابق

Afshin Molavi:the new silk road(chindia)and the GEO-18- -1Economic ties that bind the middle east ans Asia.China the Persian Gulf –implication for the USA"Washington DC2011 p45

Danial Workman-Worldtopexporter.com(WTEx)29 may 2017-19

Jonathan Fulton"The GCC countries and china,s Belt Road20- Initiative (BRI):Curbing their enthusiasm" The middle east institute- oct 17-2017

-Emile Hokaym- 21

-22

-- Joseph y.s.cheng China relation with the Gulf Cooperation Council states:- multilevel Diplomacy in Divided Arab World

China review-vol 16 No 1(spring 2016)pp43-

23 –المصدر السابق ص 45

24– المصدر السابق ص 49

25 – (–المصدر السابق 74

26 – البنك الدولي «دول مجلس التعاون الخليجي :الأفاق الاقتصاديه–ربيع 7102

joseph 4672 –– 62 –الهيئه العامه للاحصاء»الصادرات والواردات السلعيه للمملكه العربيه السعوديه -

الربع الثاني 7102 – الموقع الالكتروني للهيئه العامه للاحصاء

(joseph 4682 –المصدر السابق)

ص joseph47)

–29

Alian De Janvary and Elisabeth Sadoulet"Development30) Economics"University30 of California,Berkeley,USA –Taylor and Francis Group -2016 –p80

-Alian De Janvary , -

30 – مصدر سابق ص 94

–ويتم استخدام معامل التباين لدخل الفرد لقياس هذه التغيرات وعلى سبيل المثال كان معامل التباين لنمو الدخل الفردي في الولايات المتحده خلال الفترة 5791 الى 3102 يساوي 1.1 في حين كان لنفس الفتره فى زمبابوى مما يعني أن التغير فى دخل الفرد فى زمبابوي كان سبعة اضعاف تغير دخل الفرد فى الولايات المتحده الامريكيه لنفس الفتره لكون الاولى تعتمد فى دخلها على كمية الامطار التى لايمكن التحكم فيها.

Joseph Y.S.Cheng –

31 – ص 94 –مصدر سابق

– 32

-Theodore Karasik"The Gcc,s New Affair with china"Middle east institute Feb

(ولقياس مدى توفر الاحتياجات الاساسيه فى اي مجتمع يتم استخدام المقاييس التاليه:مؤشرين للصحه)وفيات الاطفال ومستوى التغذيه(مؤشرين للتعليم)سنوات التعلم ومستوى التسجيل(وست مؤشرات لمستوى المعيشه)توفر الكهرباء-مياه الشرب-الصرف الصحي-الأرض الخاليه من الغبار-غاز الطبخ ملكية بعض الاصول مثل الراديو والتلفزيون برنامج الامم المتحده الانمائي 2010

33- World development indicator 2017

الـفـصـل [6]

الهوية ومتغيرات الإقليم في الـخـلـيـج الـعـربـي

د. بـــاقـــر الـنجـــار

”يحتاج الرئيس مواجهة القضية العنصرية و التحيز،
ومثل هذه الأمور ليست قضايا و مشكلات شكلية أو
مختلقة،بل هي قضايا حقيقية و مؤلمة و يجب عليه
مواجهتها“

مستشار سابق في البيت الأبيض[1]

المقدمة

رغم أن الهوية مكون داخلي خاص بجماعة \ جماعات من المجتمع إلا أن ذلك لا يعني في مجتمعات لم تتأسس فيها الدولة بعد، بشكل كامل و تتسيد فيها ثقافة الديمقراطية و المواطنة، أن لا تبقى موضوعاتها محلا للاستقطاب الداخلي كما هو للانكشاف الخارجي. بمعنى آخر أن الهوية بما تعنية من تمايز ثقافي و ديني و عرقي مثل على الدوام موضوعا طالما وظف في المجتمعات النامية لصالح الجماعات الأكثر قوة في المجتمع أو أنه قد وظف بالصورة التي لا تجلب لحصصها أي تحول مهم في حجمه و مكوناته أو أن الحالة الداخلية تجعل منه قضية منكشفة على الخارج.يوظفها الغرب و قوى في الإقليم في صراعات بعضها مع بعض الآخر.و الهوية كانت على الدوام عنصرا في علاقة الدول الغربية بالمنطقة العربية و لربما مناطق كثيرة من العالم الثالث. وهي نتيجة لذلك قد احتضنت بعضا من الأقليات هوية(العرقية أو الإثنية في مواجهة الأكثرية أو في مواجهة تسلط الدولة أو شقا للمجتمع أو ضربا بعضه بالبعض الآخر. و شكلت الهوية عند بعض القوى السياسية العربية مواقف اتسمت على الدوام بقدر من الحساسية و الرؤى الملتبسة و لربما الخلط المفاهيمي. فما هو إذن موضوع الهوية و كيف نفهمها.

الهوية بين السكون و التغير

تمثل الهوية حالة تخضع لكثير من التغير إلا أنه تغير لا يغيبها كثيرا، بل إنه قد يقود في بعض مساراته نحو شكل من أشكال التفجر الهوياتي بفعل متغيرات صراع الداخل و استقطابات الخارج.و الهوية إن هي إلا مكون ثقافي و اجتماعي و سياسي قابل للتغير و التغيير إلا أنه مع ذلك قد لا يكون قابلا للتبخر و الانتفاء. فبعض مكونات الهوية تبقى مع ذلك عصية على التغيير كالدين و الجماعة الاثنية و العرقية التي تبقى تمثل عند بعض الجماعات أوعية حافظة للهوية من الانتفاء.كما أنها تمثل الأطر التي من خلالها تستطيع هذه الهويات الاستمرار و لربما التكيف و مقاومة التغيير و إعادة الأحياء. و الهوية إن هي إلا مجموعة من الدوائر التي قد تكون أحيانا متناهية في الصغر، يتداخل أو يتماهى بعضها في البعض الآخر في فترات الأسترخاء و السكينة و ينفصل بعضها عن البعض الآخر في فترات الشدة و الصراع. و تحدد أحيانا حصص توزيع القوة بين الجماعات الاجتماعية و الثقافية و الإثنية كما هي الممارسة السياسية للسياق السياسي و توظيفاته للتركيبة الإثنية

القائمة و نزاع المصالح و الدين و الطائفة، درجة التماهي و التداخل و الانفصال بين هذه الدوائر أو الهويات التي قد تأخذ في فترات الصراع بعدا جهويا أو دينيا أو طائفي أو قبلي او عرقيا أو قوميا...إلخ و في فترات الاسترخاء بعد قومي أو وطنيا عام و شامل. و يدرك الافراد هويتهم من خلال إدراكهم لدرجة الاختلاف القائم بينهم و بين الآخرين، لا في تماثلها معهم. بل إن الوعي بها يأتي من هذا الاختلاف لا في التشابه الهوياتي مع الآخرين. أو أنه قد يأتي من خلال نزوع جماعة أو جماعات لان تعبر عن تمايزها الثقافي في اللغة و الدين و الاصول العرقية و القبلية و لربما اللون و الطائفة و قد يشمل ذلك الملبس و الأكل و لهجتهم الخاصة..وهوية الأفراد او الجماعات لا تندثر أو تموت،بل إنها قد تتماهى في بعض عناصرها مع الهوية الأكبر إلا أنها قد تقفز للسطح عند استدعائها من قبل اصحابها أو إستفزازها من قبل الجماعات الاخرى،أو باستفزاز من عمل خارجي، معبرة عن نفسها في صور و تمثلات تأخذ أشكالا من التمايز عن الآخر أو عن الكل. بل إنها في تعبيرها عن ذاتها[4]. قد تأخذ أحيانا مسارات عنيفة و مدمرة للدولة و المجتمع.بل يمكن القول إن محاولات و أدها هي الأخرى تأخذ ذات المسارات العنيفة السابقة الذكر. وهي في جلها محاولات أو طرائق لم تؤد إلا إلى طرق مسدودة كما تشير كل حـالات صـراع الهويات في المنطقة العربية: في لبنان و العراق و السودان و شمال أفريقيا.(2) بمعنى آخر إن تعميق و تشتت الانتماءات الفرعية القائمة في المجتمع،قدشكلت كما التجارب العربية توحي بذلك إلى تضخيم أو إنفلات آليات الضبط الاجتماعي أو الأمني في المجتمع وهو ما يمكن أن يقود في بعض الحالات إلى ضعف الكثير من مظاهر سيادة الدولة و قدرتها على ضبط الفعل القانوني و المادي داخل المجتمع.(3) و تتشكل الهوية من مرجعيات بعضها تاريخي و الآخـر ديني أوعرقي أوجغرافي أو جهوي أو أو اثني أو من مراتب طبقية أو مهنية ... وهي عناصر كما اشرنا تتداخل فيما بينها مكونة دوائر قد تجمع أفراد هنا مع آخرين في مجتمعات أخرى و قد يكون هذا الالتقاء قائما على اساس قومي أو عرقي او لغوي او ديني أو قبلي أو جهوي.فهناك المسلم مقابل غير المسلم و هناك المسلم السني مقابل المسلم الشيعي و الدرزي و الاباضي و هناك العربي في مقابل الامازيغي و الزنجي و الفارسي. و ضمن كل هؤلاء هناك انتماءات هوياتية أخرى تقسم هؤلاء على اساس جهوي أو قبلي و لربما أصغر من ذلك قليلا أو كثيرا. و هويات الافراد تدخلهم في هويات اكبر جامعة و

أخرى صغيرة قد تكون خاصة بهذه الجماعة تميزها عن الجماعات الأخرى.[4] و تشكل الأديـان و المذاهب و الأعـراق عناصر أساسية في تشكيل الهوية و هي انتماءات في كثير من الاحيان تكون عابرة للحدود و مخترقة لفضاءات الـدول الجغرافية و السياسية مشكلة مع حركة انتقال البشر و الافكار ما يسميه مانويل كاستلز «بالفضاءات العابرة للجنسية»[5] وهي انتماءات رأينا كيف وظفت في الحشد للحرب الاهلية السورية و في العراق و قبل ذلك كانت في افغانستان و الشيشان و في البوسنة و الهرسك. و هي في واقعها فضاءات باتت شاملة للعالم باسره لا يمكن حصرها في منطقتنا العربية دون غيرها ،فالادراك بالهويات أو تفجرها بات شاملا لكل الفضاءات البشرية. وإن القول من أن القوى الاستعمارية الغربية قد وظفتها لمصالحها في المنطقة و لتكريس الانقسام فيها لا يستقيم مع ما نشهده من نمو أو تفجر في الهويات الاثنية أو الاقليمية فيها. بل إن أوربا قد عاشت قبيل الحرب العالمية الثانية بروزا للهويات العرقية أخذ نزعة عرقية متطرفة على إثر صعود الهويات النازية و الفاشية. وهو بروز قاد العالم الغربي إلى كوارث لم تهدأ معها أوربا إلا بعد تبنيها لمداخل ثقافية و سياسية جديدة لمعضل تشكيلاتها الهوياتية. وهي مداخل رغم نجاحها إلا أنها مع ذلك لم تستطع ضبط انفلات الهوية في مجتمعاتها،وهي انفلاتات كادت أن تقود إلى تفكك الدولة الاسبانية و الى انفصال شمال بريطانيا عن جنوبها.[6]. وهي مشكلة لازالت قائمة في بعض من الـدول مهددة لها بالتفكك وهـو تفكك قد أدركـت هذه الدول خطورتها فما كان منها إلا صده. و نزوع بعض الهويات نحوتحقيق استقلالها السياسي عن الهويات الاكبر او المشرعنة لا يعني بالضرورة حل لمشكلاتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. بمعنى آخر إن علاقات القوة و الخضوع و الاقصاء و الهيمنة التي تفرضها عادة الهويات المهيمنة أو ما يسميها عبدالغني عماد «بالهويات المشرعنة» لا تنتهي في ذلك بتحقيق قـدر من الانفصال السياسي في كيانات سياسية جديدة،بل إن مشاكلها قد تبدأ بصورة أكبر و أقصى مع تحقيق هـذا الانفصال. فالحالة التي بات عليها جنوب السودان سياسيا و اقتصاديا لم يكن كما كان قبلها، رغم حالة الضيم و التمييز الذي كان يعيشه هذا الاقليم و سكانه عندما كان تحت سيطرة حكومة الخرطوم. كما أن نزعة مصطفى البرزاني في تحقيق حلم قيام الدولة الكردية كان من الممكن أن يواجه أنهيارات اقتصادية وسياسية و اضطرابات اجتماعية ليس بفعل موقف دول الجوار الرافض لهذا

الاستقلال، فحسب و إنما هو بفعل إمكانيات تفجر الصراع على الدولة بين الاطراف و الجماعات السياسية الكردية الرافضة لهيمنة شخص و حزب البرزاني. كما أن دعوات انفصال الغرب العراقي عن جنوبه أو شماله ما كان له أن يتحقق رغم تشجيع بعض الاطراف الإقليمية له. وهو انفصال في كل حالاته قائم على صراع هذه الهويات على مصادر القوة و السلطة و الثروة أكثر منه في بعض حالاته تعبيرا عن إختلاف في المكونات الثقافية و الاجتماعية الخاصة بأحد المكونين عن الآخر. وهي في كل حالاتها تعبر عن صخب و لربما شغب هوياتي أكثر منه قدرة و مرونة على التكيف مع المحيط السياسي المهيمن. وأن هذه القدرة التكيفية قد تعني بالضرورة قدرة و نزعة نحو المحافظة على المكون الثقافي: العرقي أو\ و الديني و إعـادة انتاج خصوصيتها الثقافية مقابل الآخر القائم. .[7]. و إذاما كان نزوع الكثير من الجماعات نحو تحقيق نوع من الاستقلال السياسي لمكونها الهوياتي مبنيا على ما قد يسمى معطى نقصان العدالة الاجتماعية فان نزوع الكتالونيين نحو تحقيق ذلك كان مبنيا بالإضافة على المسألة الإثنية، على معطى إن أقليمهم هو الأكثر ثراء في أقاليم الدولة الاسبانية و بالتالي لا ينبغي عليهم تحمل فقر الإقاليم الأخرى التي تجمعهم بهم الدولة و تفرقهما إختلافاتهم الأثنية.

من الناحية الأخرى فان استفزاز الهويات المشرعنة للهويات الأصغر و الاضعف يساعد،كما تشير كل تجارب العالم ،إلى أن تتمحور هذه الجماعات حول مكونات الهوية الصلبة القائمة اما على الاصول الاثنية أو الانتماءات العقائدية الدينية. وهي مكونات باتت،بفعل قوى و آليات العولمة،تعبر عن نفسها بشكل متوحش كما في الحالة اليوغسلافية و العراقية و السورية. وهي تغيرات نافية لإحدى المقولات الرئيسية التي قامت عليها العولمة وهي أن عمليات العولمة ستقود إلى نوع من التماهي و الذوبان الثقافي بين المجتمعات والأمم. بل أصبحت بالمقابل نزعة المحافظة على الخصوصية كمحاولة تحتمي بها الجماعات المهمشة:**أولا** للمحافظة على مكونها الثقافي من الذوبان **وثانيا** الدفاع عن مصالحها و نصيبها في بناء القوة القائم في.) المجتمع. [8] أخيرا فإن بعض الهويات قد تتشكل مع نشأة الكيانات السياسية الجديدة فالهوية الامريكية قد نشأت مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية كما أن الباكستان و اسرائيل كلاهما كيانات سياسية جديدة قد نشأتا على الهوية الدينية.

الخليج: التاريخ و الجغرافيا و الهوية

دعوني أبدأ حديثي هنا بالقول في موضوع الهوية بمجموعة مما أسميها بالحقائق،**أولها**، أن ما تعارفت عليه بعض الكتابات العربية التقليدية بالمسلمات و الثوابت التاريخية قد اصبحت بفعل وتائر التغير و التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و العولمة كما هو بفعل عملية الإندماج في النظام الاقتصادي العالمي متحركات و ليس ثوابت. فنتيجة لتداخل الأجناس و الأعراق و الثقافات و لربما أحيانا تغير في جغرافية البلدان، فقد اصبحت الثوابت مثار جدل يعتقد البعض أنها لا تقاربنا من الآخر و باتت تعزلنا عن حراك العالم وتحولاته. **و ثاني** هذه القضايا هي الجغرافيا. وهي أن منطقة الخليج العربي تعتبر منطقة خط التماس الشرقي للعالم العربي بعوالم الشرق و حضاراته، وهو خط تماس الجزيرة العربية تحديدا ببلاد فارس و الهند و الصين في إطارهما التاريخي و المعاصر. وهي أي منطقة الخليج بحكم ذلك لا يمكن أن ينسحب عليها حكم البوادي و الصحاري العربية غير الموصلة بالعالم. فمناطق التماس و التماس البحري تحديدا تتشكل إقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا بفعل عامل تواصلها الجغرافي مع الآخر لا بفعل إنقطاعها و عزلتها. وهي و إن احتفظت بسماتها الثقافية و الاجتماعية الخاصة، إلا أنها تتداخل من حيث الأعراق و الاجناس و الأديان و الطوائف مع مجتمعات التماس القريبة و البعيدة.

من الناحية الأخرى فإن الذي زاد من فعل هذا التداخل في العقود القليلة الماضية،الحروب التي اشتعلت في وسط الخليج و على أطرافه و تدفق البشر و الاعراق و وفرة الثروة و تضخم الاستهلاك، الأمر الذي جعل من المنطقة أحد أكثر الاقاليم العربية إندماجا في النظام الاقتصادي العالمي و سوقا واسعا. **و ثالث** هذه القضايا هي العولمة و التي بفعل حروب المنطقة المباشرة أو بالنيابة، كما هو بفعل ثرائها و أسواقها المفتوحة للبضائع والبشر،فإنها ستكون من أكثر الأقاليم العربية التي تبرز فيها آثار العولمة و منتجها الاجتماعي و الثقافي) بالإضافة للإقتصادي و التكنولوجي. [9] إن عمليات العولمة و بفعل فعلها التقاربي كما التباعدي قد خلقت،كما يقول هنتغتون حالة من الاصطدام بين الهويات التي باتت تأتي في اشكال عرقية و أخرى قبلية و اخرى دينية أو طائفية. وهي هويات وظفت من قبل قوى و جماعات سياسية ولربما اجتماعية داخلية و لاعبين إقليميين و قد يكون لاعبين دوليين في حروب معلنة في داخل إقليمنا الخليجي أو على أطرافه، و اخرى مستترة أو مستكينة بين أطراف و جماعات محلية أو إقليمية. وهي

صراعات تعبر في بعضها عن الخوف من فقدان الخصوصية أو الخوف من طغيان نفوذ هويات صاعدة تحمل رايات دينية أو اثنية معينة أو أنه الخوف من أن بعض الهويات الصاعدة باتت تلعب أدوارا إقليمية مهددة للمنطقة و مصالحها أو تفادي مصاحبات بروز) لاعبين سياسيين جدد على مستوى الداخل و الإقليم. [10] فبعض القوى الاقليمية كما هي العربية و الدولية في المنطقة أو تلك التي بدت راغبة في لعب ادوار سياسية على مستوى الإقليم و المنطقة قد وظفت الهوية: **أولا** في محاولاتها إبعاد تأثير أحداث المنطقة القريبة أو البعيدة أو تحولاتها عن الداخل. كما هي في إبراز أو تشكيل الهوية السياسية للاسلام في مقابل العربية أو نفخها في الهوية السنية في مقابل الشيعية أو العكس، وهي أدوار قد استدعت توظيف موارد و القيام بتحالفات و ترتيبات على مستوى الداخل. كما أنها قد استطاعت تحت راية هذه الهويات المرفوعة أن تنسج تحالفات على مستوى الإقليم والخارج.إلا أن لكل ذلك إنعكاساته و مصاحباته على مستوى الداخل كما هو الأقليم. وهي مصاحبات قد لا تأتي سريعا لأن لكل فعل نتائجه التي قد تأتي و لو بعد حين. وهي نتائج لا تقل خطورة في بعض آثارها عما نلحظه من فوضى في الأقاليم المحيطة بنا. وهي فوضى قد جاءت في جلها أو بعضها للافتقاد للحكم الرشيد أو عدم عقلة علاقة الحكم بمكوناته الاثنية المختلفة.

من الناحية الأخرى فإن ما قد يسمى "بالشيعة فوبيا" التي جاءت مع الثورة الإيرانية و محاولاتها،أي إيران، تصدير الثورة عبر تصدير إيديولوجية النظام الجديد فيها، قد استدعت عملا مواجها ،حمل عند البعض من الدول سلوك من ذات الفعل. وهي قد تكون دعوات كان لها بعض التأثير عند بعض جماعات الاسلام السياسي الشيعي الذي أبدى قدرا من الترحيب بما بات يسمى في بعض الكتابات «بإيدولويجا ولاية الفقيه» في بعض أقطار المنطقة،قبل أفولها في العقد أو العقدين الماضيين. وهي حالة استدعت في بعض دول الأقليم حشدا لجماعات الاسلام السياسي السني و تحديدا جماعات الإخوان و السلف و تعزيزا لأدوار المؤسسة الدينية و رجالاتها في المجال العام.. وهم الذين عملوا على تضخيم الهوية السنية في مقابل ما يعرف "بالمد الإيراني أو الصفوي"في المنطقة العربية. و التهديد الذي باتت تمثله إيران في الداخل الخليجي و العربي[11] بمعنى آخر إن الهويات بشكل عام يمكن أن توظف في الصراعات بين الدول،إلا أن ما يجب أن ننتبه إليه أن النزعة العصبوية في الهويات بشكل عام لا تبقى متقدة كل الوقت بل إنها تصحو و تخفو وفق معطيات الداخل و

الخارج او أحيانا من دونهما.أي وفق الحالة السياسية الداخلية و لربما الخارجية و شعاراتها المرفوعة. وهي لحظة تستدعي تعبئة موارد و امكانيات الداخل نحو عدو داخلي أو خارجي يحمل هوية معينة يستشعر السياق السياسي لحظتها من أنه مصدر التهديد، الأمر الذي يتطلب **اولا** تضخيما لها،أي الهوية/ العدو،و توظيفا لها كهوية مضادة، أو استحداث أو إختراع هوية جديدة أو توظيف أحد الهويات القائمة أو ما يمكن تسميته « بهوية التوازن». وهي في ذلك في عموم المنطقة العربية تأخذ الثنائية الهوياتية التالية: المسلمين في مقابل غير المسلمين (مسيحيين و يهود و هندوس و بوذيين و غيرهم(السنة في مقابل الشيعة أو الفرق الاسلامية الأخرى)أو العلويين أو الزيديين أوالدروز أو أباضيين... وغيرهم(قبائل في مقابل قبائل)عنزه أو شمر أو مطران أو مرة أو هواجر أو قحطان...(الحضر في مقابل البدو)أهل الريف أو البادية....وغيرهم(العرب في مقابل العجم) البلوش و الجماعات الإثنية الأخرى ..... وغيرهم(مواطنين في مقابل أجانب)العرب و الهنود و الايرانيين و الفلبينيين... وغيرهم(9 الرجل في مقابل المرأة وهي هويات يسهل توظيف البعض منها في فترات الأزمات الداخلية أو الخارجية أو في صراع السلطة مع أطراف في الداخلأو الخارج،إلا أن مصاحبات ذلك على المدى المتوسط و البعيد قد تكون مدمرة للمجتمع و الدولة.فتوظيف التشيع في مقابل التسنن و العرب في مقابل الكرد في الصراع على السلطة أو السيادة قد أنبتت زرعه في المجتمع العراقي. و هي حالة لعب العراقيون كما بعض الأطراف الإقليمية و الدولية دورا مهما في الحالة التي بات التقسيم علية قائما في المجتمع العراقي. و بالمثل فإن إشعال حرب الهويات العرقية و الطائفية في المجتمع السوري هو الآخر قد ساهم في تدمير بناء و نسيج المجتمع السوري الذي بدت إصطفافاته تأخذ بعدا و معنى طائفيا و عشائريا بعد أن كان حداثويا قبل اندلاع أزمته و حربه الأهلية.

أخيرا الهوية صناعة سياسية

رغم اقتناعنا أن هناك مكونات في الهوية قد يحدث فيها قدر من التغير ، ورغم معرفتنا بحقيقة ان هناك هويات تنشأ مع نشأة الدولة كما اشرنا، إلا أن هناك كذلك هويات تدخل فيما يمكن أن نطلق عليه بالهويات المصطنعة. إذ تلجأ بعض الدول في صراعها مع الدول الأخرى في أن تصنع لها شكلا من أشكال الخطاب الذي يتحول في إعلام و خطاب هذه الدول إلى هوية قد يحشد له على صعيد الداخل أو/و الخارج.وهي هويات باتت تأخذ و بحكم الصراع القائم بعدا إقليميا و لربما دوليا. فتسميات مثل اليسار العربي مقابل اليمين أو الدول العربية الراديكالية مقابل المحافظة أو المعتدلة أو الاشتراكية مقابل الاسلامية هي تسميات تعبر في واقعها عن هويات بدت مشكلة لها هذه الدول كما و تعكسه ممارسات هذه الدول على صعيد الداخل من سياسات اجتماعية و اقتصادية و سياسية، كما أن لهذه الهويات المصطنعة مضامينها و أدواتها و لربما احيانا مراكز تفكيرها و جيوشها الاعلامية ومنظريها. وهي تسميات/هويات قد دخل بعضها لغة الساسة و مراكز التفكير على مستوى العالم الغربي بل إنه قد بدأ منها و معها و انتقل إلينا..

الخاتمة

رغم حجم التغيير الذي خضع له المجتمع في الخليج و رغم التحولات التي أصابت افراده و جماعاته،إلا أنه يبقى مع ذلك محكوما بمنظومة من الأنساق الاجتماعية الثقافية – التقليدية. فانتماءات الفرد الأولية رغم خضوعها للتغير إلا أنها لازالت فاعلة في قراراته الحاسمة بل انها باتت تشكل هويات هؤلاء الافراد و مواقعهم المعاصرة في المجتمع. بمعنى أن هوية الافراد تحدد لهم كما للجماعات حصصهم في مركب القوة القائم باتت تسقط امامها أي انتماءات حداثية أساسية .فالانتماءات الطبقية و السياسية الجديدة للأفراد لازالت في حالتها الجنينية.بل يمكن القول إن السياقات الاجتماعية و الثقافية القائمة كما هي متغيرات صراع القوة و النفوذ على مستوى الأفراد و الجماعات في الداخل كما هي على مستوى الصراع بين الدول في الخارج، و لربما عدم إكتمال بناء الدولة،كلها أسباب، تعيد إحياء بعض من عناصر الهويات الأولية لتغلبها على أي استواء هوياتي حداثوي.بل إن حاجات الأفراد في بعضها لم تعد قابلة للتحقق دون تأكيد تلك الانتماءات الهوياتية الأولية. إنها حالة باتت كما أسميتها يوما،الحداثة الممتنعة، ليس بفعل امتناع سياقاتنا الرسمية، و إنما في بعضه بفعل استواء الحداثة كمكون ثقافي وفكري و اجتماعي قبل أن يكون اقتصاديا أو سياسيا بين الأفراد و الجماعات..

المصادر

1- Newyork Times International,15 Jan.2018

2 - باقر النجار،الفئات و الجماعات:صراع الهوية و المواطنة في الخليج العربي،مجلة - المستقبل العربي، السنة 13 ,العدد 353 ،يونيه 2008 .

3 - ريهام أحمد خفاجي، الهوية المتخيلة للدولة العربية و الانتماءات الفرعية،مجلة - المستقبل العربي السنة 40 ،العدد 334 ،ديسمبر 2017 .

4 - باقر النجار،العمالة الاجنبية و قضايا الهوية في الخليج،مجلة عمران، العدد - 3 ،شتاء. 2013 .

5-Manuell Castles,The Power of Identity,Maeden Mass,Blackwells.1997

6 - عبدالغني عماد،سوسيولوجيا الهوية:جدليات الوعي و التفكك و إعادة - البناء،مركزدرات الوحدة العربية،بيروت، 2017 .

7 - نفس المصدر السابق. -

8 - أنظر أحمد بعلبي و أخرون،الهوية و قضايا في الوعي العربي المعاصر،مركز - دراسات الوحدة العربية، 2013 .

9 - انظر مؤلفنا، التنمية الممتنعة في الخليج العربي:تحولات المجتمع و الدولة،دار - الساقي،بيروت، 2018 .

10- أحمد فؤاد المغازي و آخرون،بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية:التحديات - الاجتماعية و الاقتصادية،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة 2016 .

11 باقر النجار الحركات الدينية في الخليج العربي,دار الساقي ،بيروت، - 2008 .__

تريم عمران تريم (1942-2002) سياسي وإعلامي إماراتي بارز، لعب دوراً مع شقيقه الراحل الدكتور عبدالله عمران تريم في قيام وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعد من أقطاب الإعلام العربي من خلال قيادته لمؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر التي تولى رئاسة مجلس إدارتها حتى وفاته بتاريخ 16 مايو 2002.

منتـدى التنميـة الخليجي
Gulf Development Forum
w w w . d f . a e

ISBN
978-1-7328043-3-3